

التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم



محسن أبو رمضان

رام الله - فلسطين
٢٠٠٨

جميع الحقوق محفوظة
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين
هاتف: 02 2413001
فاكس: 02 2413002
بريد الكتروني: rchrs@rchrs.org
موقع الكتروني: www.rchrs.org

ملاحظة

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

تصميم الغلاف : بشار الحروب

المحتويات

٥	تقديم
٧	المقدمة
٧	تراجع التحول الديمقراطي في الحالة الفلسطينية
١١	الفصل الأول: منشأ وتطور الديمقراطية
١١	مدخل تاريخي نظري
١٣	الديمقراطية والحالة العربية
١٦	الديمقراطية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١
٢٣	الفصل الثاني: الديمقراطية في الحالة الفلسطينية
٢٣	أولاً: عرض تاريخي موجز
٣٠	ثانياً: السلطة الفلسطينية بين الدور الوطني والديمقراطي المطلوب والضغوط الخارجية
٣٨	ثالثاً: محاولات تشكيل بعض الحركات الديمقراطية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية
٤٢	رابعاً: الانتخابات
٥٧	خامساً: معوقات تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني
٦٧	سادساً: الأضرار التي لحقت ببنية المجتمع الفلسطيني بعد الانتخابات العامة
٧٨	سابعاً: الانقسام نتاج خطر للتداعيات التي تمت بعد الانتخابات التشريعية
٨٩	استخلاصات وتوصيات
١٠٥	المراجع
١١١	الهوامش

تقديم

تشهد الساحة الفلسطينية تراجعاً حاداً ليس فقط على مستوى المشروع الوطني التحرري، وإنما أيضاً على مستوى احترام الحريات العامة، بالإضافة إلى حالة التفكك الذي يشهدها النظام السياسي الفلسطيني، وتراجع قيم التسامح وقبول الآخر المختلف داخل المجتمع الواحد.

إن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، وضمن رؤيته وأهدافه، يرى أن التحول الديمقراطي لا يمكن له أن يكون في ظل غياب قيم التسامح والمواطنة والتعددية، وأن وجود الاحتلال وحالة الانقسام والاحترا ب هما العائقان الرئيسان في وجه البناء الديمقراطي، وأن غياب مفهوم الشراكة سيقود المجتمع، بكل مكوناته، إلى الانهيار.

يقدم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان كتاب "التحول الديمقراطي في فلسطين: أسباب التراجع ومعوقات التقدم"، كمحاولة للبحث في أسباب تراجع التحول الديمقراطي في فلسطين، مدركاً حقيقة أن تأسيس نظام سياسي فلسطيني يتمتع بقيم الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة هو مسألة في غاية الأهمية من أجل إنجاز مهمة التحرر الوطني.

يحاول هذا الكتاب التطرق لأسباب ومعوقات التحول الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال قراءات لتجربة م. ت. ف، وتجربة السلطة الفلسطينية، وتأثير الانتخابات التشريعية الثانية على واقع العلاقة بين أقطاب النظام السياسي الفلسطيني، وتأثير الأحزاب والكتل السياسية والمنظمات الأهلية في هذا التحول.

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

المقدمة

تراجع التحول الديمقراطي في الحالة الفلسطينية

تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل يتجسد باشتراطيه تطبيق الديمقراطية بما أنها تداول سلمي للسلطة وانتخابات دورية وفصلاً للسلطات واحتراماً للحريات وحقوق الإنسان بوجود الدولة، ويتم الاستناد في ذلك على التجربة الفلسطينية، حيث لم تكن الانتخابات مساهمة إيجابية فاعلة في البناء الدولاني للسلطة الوطنية، التي شكلت نواة الدولة على أثر توقيع اتفاق أوسلو، وكذلك الانتخابات الثانية التي جرت في بداية عام ٢٠٠٦، بما أنها كرست حالة الأزمة والاستعصاء السياسي الذي كان سائداً، والذي كان يعتقد أنه بمجرد عقد الانتخابات فإنه سيصار إلى حل تلك الأزمة والاستعصاء وتذليلهما، بالوقت الذي أشارت التجربة العملية إلى أنه جرى تعميق للأزمة وزيادة حدة الاحتقان بعد إجراء الانتخابات وصولاً إلى الاقتتال الداخلي الذي شكل خطراً محدقاً ليس فقط على التجربة الديمقراطية ولكن كذلك فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة المشروع الوطني، من حيث بداية وجود انقسام فعلي بين القطاع الذي أصبح يحكم من قبل حركة حماس على ضوء الحسم العسكري الذي جرى في حزيران ٢٠٠٧ وبين الضفة التي أصبحت تحكم من تحالف حركة فتح ومجموعة التكنوقراط والمهنيين برئاسة سلام فياض، ضمن قاعدة اجتماعية تستند إلى البرجوازية الكميرادورية ورموزها، مسنودة ببعض الشخصيات النافذة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا كانت الديمقراطية قد نشأت كنتاج لعصر التنوير بما يتضمن النهوض الصناعي والاقتصادي، والتبادل التجاري، وتوحيد السوق وإزالة الحواجز الجمركية، وتحرير المجتمع من سيطرة الكنيسة، وازدهار العلم والمعرفة، وتفكك البنى القبلية والوحدات الإنتاجية الإقطاعية التي كانت تستند إليها، وبروز ظاهرة المواطنة المتساوية فيما يتعلق بالعمل والملكية والحقوق القانونية، وكذلك بروز ظاهرة منظمات المجتمع المدني في تقاطع مع دور الدولة، تلك الدولة؛ التي تميل إلى السيطرة وتعزيز النفوذ رغم أنها أصبحت تعتمد على العقد الاجتماعي ومبادئ التعددية الحزبية والسياسية بما يشمل ثقافة الاختلاف

واحترام الخصوصية والحريات التي طورتها وثائق حقوق الإنسان على الصعيد التاريخي والعالمي، لتتضمن الحق بالتعبير والتجمع والتشكيل الحزبي والنقابي، وكذلك العلاقة الاجتماعية والاقتصادية كالحق بالعمل والتعليم والصحة والسكن والمعرفة والثقافة، وكذلك الجيل الثالث لحقوق الإنسان الذي يركز على الحق بالبيئة والتنمية والتضامن الإنساني . . . إلخ .

نقول: إذا كانت الديمقراطية نتاج كل ما سبق من نهضة وتنوير وتعزيز منظومة مفاهيم وقوانين، وإذا كانت عملية نشوء وبلورة تلك المفاهيم ارتبطت بصورة وثيقة مع الدولة القومية أو عملية تشكيلها " الأمة " في ترابط وحدة الأرض والسوق والشعب، فهل نحن في الحالة الفلسطينية وكجزء من بلدان ما يسمى بالعالم الثالث بحاجة إلى تحقيق الاستقلال السياسي أولاً وكذلك العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية ثانياً، لكي نستطيع أن ننجح التجربة الديمقراطية الفلسطينية؟

وهل يمكن تحقيق الديمقراطية وبناء نظام حكم في ظل الاحتلال؟ وماذا عن مقولات التنمية من أجل المقاومة والتي يشكل جزءاً منها " البناء الديمقراطي المقاوم " الذي ساد في بعض أدبيات منظمات المجتمع المدني وبعض من أطراف الحركة السياسية الديمقراطية؟ وهل التجربة التي يحياها شعبنا، والتي ثبت منها عملياً أننا ما زلنا تحت الاحتلال الذي يستهدف الأرض والشعب والوطن تتطلب العودة عن مفاهيم الديمقراطية لصالح أولوية حركة التحرر الوطني؛ وبالتالي يدور الحديث بهذه الحالة عن آلية ديمقراطية قائمة على المشاركة في صناعة القرار السياسي والكفاحي التحرري أكثر من الحديث عن العلاقة بين الحكم والمواطن، وقوانين وتشريعات وأنظمة وحريات وتعددية سياسية وثقافة وحقوق للفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة . . . إلخ .

أم إننا ما زلنا نعيش مرحلة تتداخل فيها المهمات التحررية الوطنية مع عملية البناء المؤسسي والذي يشترط الديمقراطية في تركيبها المؤسسية وقيام العلاقة ما بين تلك التركيبة والمواطن على أسس من الحقوق والواجبات المتبادلة؟

وعليه فإن حالة الاقتتال التي نشأت في حزيران ٢٠٠٧، والتي جاءت بعد إجراء العملية الانتخابية في كانون الثاني ٢٠٠٦، من الضروري والهام أن

نبحث عن أسبابها التي أدت إلى تكريس حالة الانفصال وإبداء الشكوك حول إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية بالظروف الراهنة وبخاصة أننا ما زلنا نشكل سلطة محدودة الصلاحيات، في إطار استمرارية سيطرة الاحتلال على الأرض والوطن والشعب وإمعانه في سياسة المعازل والكتنونات والاستيطان وبناء الجدار وتقويض مقومات المشروع الوطني الفلسطيني؟ وهل الأزمة فقط تكمن في فقدان أو نقص السيادة أم إنها تتعدى ذلك إلى البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية والتي لم تشهد حالة من التقدم بسبب آليات التبعية وتقهقر التنمية والإفقار وسيادة النزعة الاستهلاكية والابتعاد عن محاولات الاعتماد على الذات؟ كما أنها تشمل حالة الأحزاب السياسية، وعدم الاتفاق على مرجعية تؤصل مفهوم الديمقراطية بما يتجاوز حالة الانتخابات "التقنية" إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، واحترام الحريات ومبادئ حقوق الإنسان، والالتزام بمنظومة قيمية كاملة بالفهم الديمقراطي تستند إلى حقوق المرأة والشباب والعمال والمزارعين ومصالح الفئات الاجتماعية المهمشة، وتستند إلى ضمان حقوق الأفراد بالعمل والتعليم والصحة والثقافة، وترتكز كذلك على صيانة الحق بالتجمع السلمي واستقلالية العمل الأهلي والعمل النقابي والسياسي والالتزام بثقافة الاختلاف، وعدم حسم تلك الاختلافات إلا بالقانون أو بالحوار الديمقراطي بعيداً عن العنف وعلى قاعدة من احترام حقوق الأقلية وليس الالتزام فقط برأي الأغلبية؟.

إن بحثنا يحاول الإجابة عن تلك الأسئلة في إطار معضلة الديمقراطية بالحالة الفلسطينية عبر النظر إلى الإنجازات والإخفاقات، والثغرات، والمعوقات، وما هي السبل والظروف الموضوعية والذاتية التي ستساعد بالضرورة على نجاح هذه التجربة التي تتعرض إلى التعثر بل إلى التقهقر والتراجع في ظروفنا الراهنة.

استندت الدراسة لأسلوب العرض التاريخي فيما يتعلق بمنشأ وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن ثمة النظام السياسي الفلسطيني وعلاقة الديمقراطية كقيمة ومفهوم وآليات عمل في بنية كل من الحركة الوطنية والنظام السياسي بأبعادها السياسية والحقوقية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج العلمي والنقدي في فهم الظاهرة في سياق منشأها وتطورها التاريخي والمعوقات الخارجية والبنوية التي أدت إلى تعثر ثم تراجع العملية الديمقراطية في فلسطين وتقهقرها، وذلك على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية الثانية

٢٠٠٦ التي أدت إلى تعميق الأزمة البنيوية وصولاً للانقسام الأفقي والعمودي الجغرافي والسياسي والقانوني، الأمر الذي اضعف الاستمرار في مسيرة المشروع الوطني، وأدى إلى تقويض العديد من المرتكزات والأسس التي نشأ عليها النظام السياسي الفلسطيني والذي كان قائماً ولو نظرياً على مفاهيم التعددية واحترام الآخر وسيادة القانون وصيانة الحريات العامة، حيث تعرضت تلك المرتكزات إلى التقويض والانتكاس جراء الإخفاق في تحقيق عملية التحول الديمقراطي التي أثبتت التجربة أنه لا بد منها من أجل تحقيق وحدة الموقف الوطني والاستمرار في عملية البناء الاجتماعي من أجل تصليب الجهة الداخلية ومقاومة مخططات الاحتلال، مثل: الدولة ذات الحدود المؤقتة أو غيرها من المشاريع التي ترتقي إلى طموحات وتضحيات وكفاح شعبنا.

تؤكد الدراسة أهمية الديمقراطية كآلية من أجل اتخاذ القرار المناسب في إطار العمل الوطني والبنائي؛ وذلك بعقل جمعي وبصورة تحترم بها الأغلبية رأي الأقلية وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية، ومن أجل القدرة على ابتداء الأساليب والشعارات القادرة على تحقيق حقوق شعبنا بالحرية والكرامة والتقدم الاجتماعي وبخاصة في ضوء انسداد أفق قيام الدولة المستقلة بسبب سياسة الحصار والجدار والمعازل؛ الأمر الذي يتطلب التفكير وفق آليات العمل الديمقراطي بالأساليب الأنجع والشعارات الجمعية الأفضل القادرة على إفشال المخطط الاحتلالي والعنصري ومن ذلك أشكال الكفاح الملائمة وبلورة الشعارات التي تنسجم مع المفاهيم الإنسانية والعالمية وفي مقدمتها الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على سلسلة من الأدبيات والمراجع الصادرة عن العديد من الكتاب والمثقفين المختصين بقضايا التحول الديمقراطي وبالشأن الفلسطيني الاجتماعي والسياسي، إضافة إلى مجموعة من البيانات والآراء والمواقف والتقارير الصادرة بالصحف ومن مراكز بحثية وحقوقية مختلفة.

منشأ وتطور الديمقراطية

مدخل تاريخي نظري

لم تكن الديمقراطية في أوروبا، التي نشأت في القرنين السادس عشر والسابع عشر نتاجاً للتطور المعرفي الثقافي فقط في إطار ضرورة التصدي لمفهوم حرب الجميع ضد الجميع "هوبز"، والإقرار بوسيلة سلمية لحل الخلافات والصراعات الداخلية من خلال اعتماد آليات العمل الديمقراطي المبني على الانتخابات الدورية والتعددية الحزبية والسياسية في ظل مبدأ التعاقد الاجتماعي الذي استبدل مفهوم الحق الإلهي (روسو).

وإنما جاءت الديمقراطية كنتاج للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توحيد السوق وإزالة الحواجز الإقطاعية التي كانت سائدة، وبلورة مقومات الهوية للدولة المرتبطة بمنشأ القومية التي تتحدد معالمها في وحدة السوق الاقتصادية إضافة إلى المقومات الأخرى كالأرض والثقافة واللغة والعادات والتقاليد المشتركة.

من هنا فقد برزت ظاهرة القوانين بالعلاقات الإنتاجية من خلال مبدأ المواطنة المتساوية والمتكافئة والتي جاءت على حساب البنى القبلية والعضوية المبنية على قاعدة العشيرة، والعائلة الممتدة، أو الطائفة، أو العرق المحدد. فالمواطن أصبح ذاتاً قانونية لديه حقوق وواجبات ضمن ترابط جدلي مع الدولة وأصبحت الدولة توفر شبكة حماية وأمان اجتماعي وحقوق وقانوني في ظل تفكك البنى القبلية والعضوية التي كانت تشكل القاعدة الاجتماعية لمرحلة ما قبل تشكيل الدولة "الأمة"، والتي كانت توفر الأمن الشخصي والاجتماعي للإنسان في إطار تلك البنية.

إن التحول الدولاني الذي تم في بلدان أوروبا، عبر الانتخابات الدورية ومن خلال وجود هيكلية مؤسسية محددة بالدولة، يعكس إرادة المواطنين المتكافئة في

إطار هيئات وأطر منظمات المجتمع المدني التي أصبحت تلعب دوراً باتجاه الهيمنة الثقافية في مواجهة السيطرة الممارسة من قبل الدولة (غرامشي)، ومن أجل توسيع دائرة الحرية والديمقراطية والدفاع عن مصالح الفقراء والمهمشين في إطار منظومة من التشريعات والقوانين المناصرة لحقوق الضعفاء الذين يجب أن يصابوا وان لا يتركوا عرضة للنهش والتهميش، جراء سياسة المنافسة الحرة وآليات عمل السوق الرأسمالية التي قادتها لاحقاً سياسة الليبرالية ومن ثمة الليبرالية الجديدة.

إلا أن وجود مؤسسات الدولة جاء مترابطاً مع مفهوم المواطنة وتعزيز طابع فصل الدين عن الدولة من خلال وجود مؤسسات الدولة الحداثية التي أضعفت إلى حد بعيد من تأثير الكنيسة الكاثوليكية وقطعت تاريخياً ومعرفياً الصلات مع مفاهيمها في إطار تجاوز مفهوم الحق الإلهي واستبدلت به مفهوم العقد الاجتماعي، وبخاصة لأن الكنيسة الكاثوليكية كانت المسوغ الأيديولوجي للحكم الإقطاعي الأوتوقراطي المطلق، كما كانت تقف، أي الكنيسة، سداً منيعاً مقابلاً لاتجاه أعمال العقل والاستكشاف المبني على قواعد علمية ومنهجية، في إطار مسعاها لإعادة إنتاج التخلف الذي يخدم مصالح الطبقات الرجعية من الإقطاع وكبار الملاك.

لقد ساهم التحول في البنية الفكرية والمفاهيمية للمسيحية من خلال وجود حركات الإصلاح فيه " البروتوستانتية " (فيبر) باتجاه فصل الدين عن الدولة وانتهاج منهج العلمانية بالدولة والمجتمع؛ بما يمنع هذا المنهج من استخدام الدين من أجل تحقيق أهداف سياسية حزبية ومصالحية اجتماعية خاصة، وبما يصون في الوقت نفسه حق الاعتقاد في إطار منظومة القناعات التي يحملها الأفراد دون أن يؤدي ذلك إلى استخدام المؤسسة الدينية لنفوذها تمريراً لمصالحها بالحكم أو خدمة شريحة طبقية معينة.

من هنا فإننا نعتقد أن فكرة الديمقراطية ترابطت مع الثورة الصناعية والتحول الاقتصادي والاجتماعي لصالح الرأسمالية الصناعية ومن ثم التجارية الصاعدة " البرجوازية الماركنتيلية " ذات المصلحة في وحدة السوق وبلورة الهوية القومية التي شكلت أساساً للدولة الحداثية.

كما ترافقت مع تفكيك البنى العضوية والقبلية والطائفية والعرقية وبروز ظاهرة

المواطنة المتساوية والمتكافئة بين المواطنين الأحرار، ومع حركة إصلاح في البنية المفاهيمية الدينية للديانة المسيحية وتجاوز سيطرة الكنيسة الكاثوليكية بل القطع مع مفاهيمها، الأمر الذي عزز من الطابع العلماني للدولة.

الديمقراطية والحالة العربية

إن تلك الأسباب التي أدت إلى نمو وتعزيز الديمقراطية ورسوخها لاحقاً في البلدان الرأسمالية المتقدمة بعد تعميم مفاهيم الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على كافة المجتمعات الأوروبية، لم تكن موجودة بصورة كاملة بالحالة العربية؛ وذلك بسبب الاستعمار والبنية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة المصحوبة مع وجود نظام قبلي وعشائري وتقليدي، إضافة إلى حالة التثؤنة الاقتصادية الناشئة عن تحكم الرأسمال العالمي بالموارد والثروات والأسواق المحلية للبلدان العربية مثلها مثل باقي بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، إلى جانب إخفاق محاولات الإصلاح والتجديد بالفكر الديني وذلك عبر فتح باب الاجتهاد في إطار الارتداد للمفاهيم السلفية والأصولية من حيث إخفاق تجربة المصلحين أمثال محمد عبده والأفغاني والكواكبي ورشيد رضا... إلخ، الذين برزوا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين^١ وكذلك العودة من جديد للتمسك بالنصوص دون الأخذ بعين الاعتبار التطورات والمتغيرات والتحويلات سواءً على المستوى الكوني أو على المستوى العربي والإسلامي، هذه التحويلات التي تحتاج إلى المرونة والقدرة عن الإجابة على تحديات العصر بما يشمل الإقرار بأهمية وجود مؤسسات للدولة تحكم وفقاً لبرامجها الانتخابية والمهنية وليس وفق المقدس الذي يجب أن يصبان ويحترم في إطار ضمان الحرية والحق بالمعتقد وممارسة الشعائر الدينية، ولكن دون استخدام الدين لأهداف سياسية أو فتوية أو ذاتية أو كوسيلة لتسكير التناقضات المجتمعية الداخلية بعيداً عن ثقافة التسامح وضمنان الحق بالاجتهاد والاختلاف في إطار تعايش المجتمع، وصيانة وحدة نسيجه المبنى على أسس من المواطنة المتساوية والمتكافئة، وذلك بغض النظر عن الدين والجنس والعرق واللغة والأصل الاجتماعي.

لقد أخرجت العوامل الواردة في أعلاه وعاقبت من عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية وبتفاوتات نسبية؛ حيث إنه رغم مظاهر الحداثة الشكلية من خلال وجود أحزاب وتعددية سياسية وبرلمان وانتخابات وتعددية بالصحافة

وضمنان حرية الرأي مصحوبة في وجود بعض المؤسسات المرتبطة بتطورات الحداثة، مثل: أجهزة الدولة ومؤسساتها والجامعات والمدارس والمؤسسات المجتمعية ودور السينما والمسرح والنقابات... إلخ، إلا أن تلك المظاهر التي برزت في العديد من البلدان العربية لم تكن نتاجاً أصيلاً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية في البنية الداخلية والمجتمعية التي بقيت محكومة للمفاهيم العضوية والميثولوجية، وبالتالي إلى غياب مفاهيم المواطنة وتم ذلك في ظل عدم تشكل الأمة "الدولة" بسبب استمرارية الاستعمار ممثلاً بالانتداب أو الاستعمار المباشر.

وبسبب الحقد الطبيعي على دور الاستعمار بوصفه السبب الرئيس وراء التخلف ونهب الثروات الداخلية واستغلال موارد وثروات البلاد إضافة إلى قواها العاملة، قامت قوى الاستقلال الوطني بالوطن العربي بإدراج موضوع التحرر الوطني والاستعمار كموضوع مركزي في كل من "مصر، سوريا، العراق، الجزائر... إلخ، وشكل ذلك أولوية رئيسية ببرنامجها السياسي عندما استولت على الحكم بواسطة الانقلابات العسكرية أو الثورات المناهضة للاستعمار والقوى الطبقية الرجعية المرتبطة معه^٢.

بسبب ذلك فقد تم إيلاء المسألة التحررية، إضافة إلى الموضوعة الخاصة بالعدالة الاجتماعية ومناصرة مصالح العمال والفلاحين والفقراء وفيما كان يعرف باسم الديمقراطية الاجتماعية، الأهمية الكبرى رغم تأخير المسألة الديمقراطية القائمة على فكرة التعددية الحزبية والسياسية وإنشاء النقابات والمنظمات الأهلية والأطر الاجتماعية وصيانة الحق بالرأي والتعبير والتجمع... إلخ.

أدت أحداث النكبة عام ١٩٤٨ إلى إبراز القضية التحررية على حساب القضية الديمقراطية، كما أن نهب الثروات وسياسة الإفقار التي كانت تمارس بحق الفلاحين والعمال والمهمشين أدت إلى ارتفاع مكانة القضية الخاصة بالعدالة الاجتماعية على حساب القضية الديمقراطية مرة أخرى.

وعليه فقد تم تجميد ظاهرة التعددية السياسية وإلغاؤها، وقد تعمم ذلك على الصحافة التي أصبحت مرتبطة بالنظام السياسي الجديد ذي التوجهات الثورية والتحررية، كما تم إلحاق جميع البنى الثقافية والاجتماعية في بنية الحكم في إطار

يمنع من ظاهرة استقلالية العمل الاجتماعي والأهلي ويرسخ من مركزية الحكم والسلطة، وقد تم كل ذلك في إطار مسوغات إيديولوجية قائمة على ضرورة مقاومة الاستعمار واستعادة فلسطين وتحقيق العدل الاجتماعي ومناصرة حركات التحرر الوطني في العالم العربي وفي بلدان ما يسمى بالعالم الثالث^٣.

إن تلك التوجهات لم تلغ الدور الايجابي لقوى وأنظمة الاستقلال الوطني في تحقيق العديد من المنجزات في مجالات التعليم والصحة وإنشاء البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية والتصنيعية ذات البعد السيادي والقومي، إلا أن تلك القوى لم تكن تنظر بإيجابية لظاهرة التعددية السياسية والإعلامية والنقابية والقومية في سياق سياستها المعادية للاستعمار والمناضلة من أجل مصالح الجماهير.

إن التعددية السياسية والإعلامية التي مورست بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ أخذت الطابع الشكلي أيضاً في ظل السماح لبعض الأحزاب ذات التوجهات الدينية أو اليسارية أو الليبرالية بالعمل في إطار سياسة من السيطرة والضغط الممارسة من قبل السلطة، وقد جاءت تلك التعددية في حينه لتصبح مترافقة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعادة إحياء التخصصية وآليات السوق والسماح للشركات العالمية للعمل بالسوق المحلية؛ وبالتالي فسرعان ما كان يتم الارتداد بحق تلك التعددية المظهرية والشكلية عند وجود الاختناقات والتوترات الشعبية جراء ظروف اقتصادية معينة، وبالتالي العودة إلى سياسية الاعتقالات السياسية وحظر النشاط الحزبي من جديد.

وبسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة والناجمة عن سياسة التخصصية والسماح لعمل الشركات العابرة للقوميات والتكيف مع سياسة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ازداد عدد الفقراء والضعفاء؛ الأمر الذي ولد حالة من الاحتقانات والتحركات الشعبية، وقد سميت تحركات "الحبز" في حينه وهي تمت بالعديد من البلدان العربية جراء السياسة الاقتصادية المذكورة سالفاً.

ونتيجة لذلك فقد نفذ العديد من الأنظمة الرسمية العربية سياسة الانفراج السياسي من خلال السماح من جديد لحرية العمل البرلماني والديمقراطي والحزبي والانتخابي والإعلامي في إطار مضبوط ومسيطر عليه في نفس الوقت؛ وذلك من أجل تخفيف حدة الاحتقان الداخلي المتولد لأسباب

اقتصادية، ومن أجل تحميل المسؤولية للقوى النافذة بان تأخذ دورها في سياق الحياة البرلمانية والسياسية.

الديمقراطية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١

لقد زاد اهتمام القوى الرأسمالية العالمية وبخاصة الإدارة الأمريكية التي سيطرت عليها قوى المحافظين الجدد بقضية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وضرورة تطبيقها في الوضع العربي، وجراء أحداث ١١/ سبتمبر ساد بالمؤسسة السياسية تحليل يفيد أن ظاهرة التطرف تعود إلى التخلف والاستبداد والشمولية وعدم وجود ظاهرة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

لقد قامت الإدارة الأمريكية بتخصيص مبالغ ضخمة من خلال مؤسساتها وهيئاتها لتشجيع ودعم المشاريع التي تروج لثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني والإصلاح، وقامت أيضاً باستغلال تلك الورقة في مواجهة النظام الرسمي العربي والذي خبرته بين هذا الخيار أو التكيف مع اشتراطاتها الاقتصادية والسياسية وبخاصة في مجال القضايا العربية بوضعه على قاعدة التفاعل الايجابي مع المقترحات والتوجهات الأمريكية والخارجية؛ وذلك لإن السير في مسار الإصلاح سيخلق إرباكات واختلالات في البنية الاجتماعية والسياسية الداخلية، الأمر الذي سيؤثر على حالة استقرار الأنظمة الرسمية العربية، كما استفادت أيضاً من نمو قوى الإسلام السياسي كقوة جماهيرية أساسية في ظل ضعف وتفتت القوى الديمقراطية واليسارية أو الليبرالية أيضاً، وبخاصة بعد أن أفرزت عملية الانتخابات فوزاً لتلك القوى في بعض البلدان مثل العراق ولبنان وفي فلسطين خاصة عندما فازت حركة حماس بنسبة مميزة وحصلت على الأغلبية بالانتخابات النيابية العامة التي تمت في كانون الثاني ٢٠٠٦.

وعليه فقد استغلت القوى الرأسمالية العالمية تلك الأحداث باتجاه المزيد من إحكام سيطرتها على المنطقة عبر العودة من جديد لدعم الأنظمة الرسمية العربية وبخاصة أنها تراجعت عن مفاهيم الإصلاح والديمقراطية والمجتمع المدني لصالح مفاهيم الاستقرار على ضوء صعود قوى الإسلام السياسي شعبياً وبرلمانياً، رغم أن هذا الصعود قدمت الاستفادة منه عالمياً أيضاً في سياق السعي الرامي لتحويل تلك القوى إلى حركات علنية ورسمية وشرعية، في

إطار يتجاوز تركيبة ومفاهيم المنظمات ذات التوجهات الأصولية المتطرفة عبر ممارستها للعنف مثل تنظيم القاعدة وغيرها.

لقد ترابطت عملية الترويج لثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني من قبل الإدارة الأمريكية مع الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق؛ وقد أدى ذلك إلى ردود فعل سلبية لدى المواطنين والمثقفين العرب، وبخاصة لأن ديمقراطية البورج الحربية؛ لم تفرز سوى مزيد من التشطي الطائفي والمذهبي بالعراق. إضافة إلى أنها ولدت انتهاكات فظة لحقوق الإنسان من خلال التنكيل والقمع؛ ولعل الشاهد الأبرز على ذلك سجن أبو غريب، وبقيت القوات العسكرية الأمريكية متواجدة بصورة ميدانية مباشرة بالعراق وفي إطار العودة إلى سياسة الاستعمار القديم من أجل ضمان السيطرة على موارد النفط بالمنطقة.

وعليه فإن سياسة الفوضى الخلاقة المرتبطة مع سياسة الشرق الأوسط الجديد التي استخدمت الديمقراطية كوسيلة لها لم تفض إلى نكوص قطاعات واسعة عن فكرة الديمقراطية والمجتمع المدني فقط، وذلك في ظل اتساع السمعة السلبية للإدارة الأمريكية في انتهاكها للحريات وحقوق الإنسان، سواءً عبر معتقل غوانتانامو ومن خلال المعتقلات السياسية السرية في أوروبا وغيرها من الممارسات الأخرى، بل أدى هذا النكوص إلى الانكفاء إلى المفاهيم الأصولية والتي ترافقت مع حالات الفقر والتهميش والشعور بهدر الكرامة؛ الأمر الذي وفر تربة خصبة لقوى الإسلام السياسي لاحتضان فئات اجتماعية واسعة وتعبئتها لصالحها سواءً على المستوى السياسي أو الفكري، في ظل استمرارية تراجع القوى اليسارية والديمقراطية لأسباب موضوعية وذاتية.

وإذا كان هناك شبه اتفاق بين العديد من المثقفين الديمقراطيين حول وجوب بلورة مشروع تحرري نهضوي عربي يتجاوز الطائفية والإثنية والعرقية ويتصدى لسياسة الشرق الأوسط الكبير الرامية إلى التجزئة والانقسام من أجل إبقاء إسرائيل دولة كبيرة متنفذة سياسياً واقتصادياً بالمنطقة، فإن هذا المشروع لن يكتمل إلا بإضافة البعد الديمقراطي القائم على المشاركة من قبل المواطنين الأحرار الذين يجب أن يشعروا بالانتماء الجماعي للمشروع التحرري والقومي، فمن الضروري الاستفادة من التجربة القومية التي مورست بالخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والمعتمدة على النخبة السياسية القيادية فقط، وذلك عبر توسيع العلاقة

مع الجماهير وزيادة الروابط معها واحترام قيم الحرية والديمقراطية والمواطنة وممارستها فعلياً وليس اعتمادها فقط في إطار الدستور .

أثبتت مسألة المواطنة والمشاركة الأهمية الحيوية لتحقيق النهج القومي التحرري ؛ وإذا كانت مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تراجعت بين أوساط بعض المثقفين والمواطنين جراء ارتباطها بأحداث ١١ / سبتمبر وما تولد عنها من سياسات عدوانية على منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه من المناسب إعادة صياغة الديمقراطية عبر إدماجها في المشروع النهضوي التحرري العربي الذي يشكل بديل لمفاهيم السوق المبنية على آلة النهب الاستعماري العالمي، وبديلاً لحالة التشطي والتشرد الطائفي كما هو بديلاً للمفاهيم التي تحتكر الحقيقة باسم التمسك بالماضي وبالتراث بالعودة إلى الأصول والسلف .

ذلك أن الإسلام السياسي لن يشكل بديلاً لنظام العولمة الرأسمالية المتوحشة المبنية على منهج الليبرالية الجديدة، وبخاصة أن قوى الإسلام السياسي لا تطرح القطع مع آليات السوق؛ وبالتالي فهي تسعى للحفاظ على حقها بإدارة الشؤون الثقافية والمفاهيمية الخاصة بها وربما ستجد الحلول الوسطى والمناسبة لعدم منع حرية عمل الشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات الرأسمالية العالمية في الأسواق المحلية، الأمر الذي سترك نتائج سلبية على مصالح الفقراء والمهمشين استراتيجياً .

إن صياغة الدستور وتعديله بما يتلاءم مع مصالح النظام وشخصه السياسية الحاكمة في العديد من البلدان العربية، إضافة إلى عدم الانفتاح على منظمات المجتمع المدني، والاستمرار في فرض القيود على الحق في تشكيل الأحزاب والنقابات، والتضييق على قوى الإسلام السياسي التي تستفيد من هذه الظروف التي تولد درجة عالية من الاحتقان الداخلي، وتعكس عدم رغبة تلك الأنظمة بإجراء عملية الإصلاح الضرورية اللازمة في مواجهة الفساد والاستئثار بالحكم لصالح شرائح طبقية نافذة، كما تعكس استمرارية الميل إلى السيطرة في مواجهة ديناميات الفعل الاجتماعي والديمقراطي الداخلي، رغم أن التفاعل الإيجابي مع تلك الديناميات وقواها المدنية والسياسية هو الذي يحقق التحول الصحي باتجاه الديمقراطية بدلاً من الاحتقان الذي سيدفع إلى ظواهر تعزز من التوتر الاجتماعي، الأمر الذي سينعكس على بنية نسيج المجتمع الداخلي ويخلق التصدعات في تكوينه^٧.

كما أن استمرارية الحكم القائم على السيطرة العائلية في بعض البلدان العربية الأخرى مصحوباً بعدم بلورة آليات العمل الديمقراطي المبني على التعددية والرأي الآخر والحق في تشكيل الجمعيات والنقابات والتجمع السلمي والاحتجاج مصحوباً ببنية اجتماعية عضوية واقتصاد ريعي غير إنتاجي، وفتح السوق المحلي لاستثمارات القوى الرأسمالية والاحتكارية العالمية العابرة للقوميات، يعكس أيضاً عدم الإقدام باتجاه التحول الديمقراطي؛ حيث إن الانتخابات للبرلمان في بعض البلدان المحكومة من قبل العائلات الحاكمة ما زالت تلعب دوراً شكلياً وبهدف إعطاء انطباعات للمجتمع الدولي بالسير باتجاه الديمقراطية ومن أجل منح مساحة من التفاعل الداخلي أيضاً، دون أن يصل هذا التفاعل إلى مرحلة المؤسسة والفصل بين السلطات واستقلال القضاء واحترام الحريات العامة، ودون أن يصل أيضاً إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي بموجبه من الممكن أن يتحول الحاكم إلى مواطن وأن يأخذ المواطن دور الحاكم في إطار هذا التداول المستند إلى حق الاقتراع، في إطار دولة الحق والقانون^٨.

وعليه فإن البنى الاستهلاكية وغير الإنتاجية والاقتصاد الريعي إضافة إلى تشوه البنية الإنتاجية الداخلية وإخضاعها لنفوذ الكمبرادور المحلي المترابط مع حركة الرأسمال الاحتكارية العالمية، واستمرارية عمل البنى العضوية، وعدم التحول إلى مفاهيم الحدائنة المجسدة بالأمة "الدولة" وما يترتب عليها من مفاهيم وآليات عمل تؤدي إلى فصل الدين عن الدولة، وعدم بلورة المفاهيم الديمقراطية ذات المصلحة المترابطة مع المشروع التحرري النهضوي العربي، والإرباك الحادث بين تلك المفاهيم المدخلة عالمياً وبين الحاجة الوطنية لها، نقول إن كل ما تقدم شكل أسباباً رئيسة لتعريف التحول الديمقراطي بالوطن العربي ومنه فلسطين التي تنفرد بميزة أخرى تشكل واحدة من العقبات الرئيسية أمام تحولها الديمقراطي والمجسد بعدم قدرتها إلى الآن على إنجاز مهمات التحرر الوطني المعبر عنها بمفهوم الدولة ذات السيادة التي تصون الهوية الوطنية في ظل معادلة الإقليم والشعب والأرض.

إن هناك اشتراطاً متبادلاً بين الدولة والديمقراطية لا تنفصم عراه؛ وهو الأمر الذي لم يتحقق بالحالة الفلسطينية جراء غياب الدولة واستمرارية وجود سلطة مقيدة بقيود واتفاقيات سياسية "أوسلو" تلك القيود التي تمنعها من التحول إلى دولة ذات سيادة حتى الآن^٩.

انتقلت إستراتيجية العمل الخاصة بالإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالمنطقة العربية، من محاولات تفعيل عملية الإصلاح والضغط على الحكومات باتجاه تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك على ضوء الاستنتاج التي حملته الإدارة الأمريكية على اثر أحداث ١١ / سبتمبر من حيث اعتبار غياب الديمقراطية والحرية والإدارة السليمة بالحكم هي من المسببات الرئيسة لظاهرة التطرف الإسلامي، انتقلت تلك الإستراتيجية إلى إعادة العمل مع الأنظمة الرسمية العربية على قاعدة ضمان المصالح المشتركة وبخاصة في ضوء ما أفرزته نتائج الانتخابات من فوز لقوى الإسلام السياسي التي ازداد نفوذها بسبب الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وإخفاق المشاريع العربية من التصدي للاحتلال الإسرائيلي ومعالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت، حيث إن نتائج الانتخابات في كل من العراق ولبنان وفلسطين ومصر عكست نفوذاً متزايداً لقوى الإسلام السياسي، الأمر الذي أجبر الإدارة الأمريكية على تغيير استراتيجياتها وفق القواعد القديمة التي تضمن مصالح كل من الولايات المتحدة والأنظمة في نفس الوقت خاصة في إطار الحرص على مصادر النفط والثروات العربية بصورة رئيسة.

وفي إطار المنافسة بين كل من ماكين مرشح الحزب الجمهوري وأوباما مرشح الحزب الديمقراطي استعرضت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أولويات الولايات المتحدة في المرحلة القادمة، في إطار دعمها لمرشح الحزب الجمهوري الذي لن يخرج عن سياسة سلفه بوش وبخاصة في إطار إستراتيجية الحرب على الإرهاب، حيث اعتبرت رايس أن هناك ثلاثة تحديات تواجه الإدارة الأمريكية تكمن في مواجهة التطرف الديني وإيران، وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ورغم أن رايس كانت قد أشارت إلى عدم وجود عدو ثابت للولايات المتحدة حيث تشير التحركات الأخيرة إلى مرحلة من الانفراجات بالعلاقات الدولية من خلال التقارب السوري والفرنسي، والمفاوضات التي تأتي برعاية تركيا بين إسرائيل وسوريا، وإطفاء الملف اللبناني عبر تسوية توافقية، إضافة إلى توجه الإدارة الأمريكية بتبريد حر التوتر بالعلاقة مع إيران سواءً أكان ذلك عبر استمرارية وتشجيع الدور الأوروبي أم من خلال محاولة فتح ممثليه للولايات المتحدة في إيران لرعاية مصالحها، والغرابة أن رايس تعتبر أن على الفلسطينيين

اجتياز اختبار الديمقراطية والحكم السليم كشرط لضمان حقوقهم بالوقت الذي توافق على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ولا تعتبر أن إزالة الاحتلال والعنصرية تشكل شرطاً للعلاقة معها^١.

رغم ذلك فإن رايس ومن خلفها الإدارة الأمريكية لا تعترف بنتائج الانتخابات إذا كانت تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها؛ وقد انسحب هذا المفهوم على نتائج الانتخابات الفلسطينية التي أفرزت فوزاً ساحقاً لحركة حماس وبدأت بخلق المعوقات والاشتراطات لقبول حماس بالمجتمع الدولي في تجاوز مبدأ حق تقرير المصير وإرادة المواطنين الحرة المعكوسة في صندوق الاقتراع.

إن وجود تلك الاشتراطات في الوقت الذي يعكس المعايير المزدوجة في التعامل مع نتائج العملية الانتخابية والديمقراطية، يعكس أن التوجه الأمريكي يهدف بالأساس لاستيعاب قوى الإسلام السياسي لتصبح جزءاً من المنظومة الرسمية وتخرج عن دائرة مفاهيمها وشعاراتها وأهدافها، في محاولة لدمج قوى الإسلام السياسي في مبنى الأنظمة الرسمية ولتمارس العمل السياسي والدبلوماسي الرسمي على قاعدة الإسلام المعتدل في مواجهة قوى الإسلام المتطرف وذلك وفق النموذج التركي.

وإذا كانت الأنظمة الرسمية العربية قد عبرت عن سخطها تجاه الخطوات الأخيرة التي شهدت حالة من الانفراج السوري-الفرنسي، الأمريكي-الإيراني، فإن ذلك بالضرورة سيدفع إلى قيام تلك الأنظمة بإعادة ترتيب علاقاتها مع القوى الشعبية ذات البعد الديمقراطي، بما يضمن تفعيل قوى المجتمع المدني وزيادة مساحة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية كأدوات ومفاهيم ستخلق حالة من الحراك الحيوي وتخرج المجتمع من دائرة الاصطفاف الحاد ما بين قوى النظام الرسمي وبين قوى الإسلام السياسي، حيث ستنجح مساحة الحرية والديمقراطية المجال لضبط إيقاع التوترات الداخلية، وستحافظ على وحدة نسج المجتمع، وستحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة وفق أسس المواطنة المتساوية والمتكافئة وعلى قاعدة دستورية تضمن الفصل بين السلطات وتحقيق سيادة القانون وحقوق الحريات في تجاوز للمفاهيم التي تحاول تحقيق التحالف ما بين السلطة والثروة أو ما بين المفاهيم الأيديولوجية والسلطة أو ما بين المعسكر والسلطة، بما لا يساعد على تحقيق الحراك والتحول الديمقراطي

الراسخ القوى الذي هو بحاجة إلى بنية مفاهيمية ومؤسسية راسخة تستطيع تفعيل آليات المسائلة والمحاسبة وتطوير وسائل الضغط الشعبي والرقابة من قبل المواطنين وقواهم السياسية ومنظمات المجتمع المدني بحق القائمين على السلطة، على أن تتم محاسبتهم وفق برنامجهم الانتخابي الذي وعدوا المواطنين بتحقيقه .

الديمقراطية في الحالة الفلسطينية

أولاً: عرض تاريخي موجز

أسوة بالعديد من البلدان العربية، ساد في فلسطين ظاهرة التعددية السياسية والحزبية وذلك قبل عام ١٩٤٨؛ ولقد كانت تلك الأحزاب مرتبطة بالقيادات الإقطاعية والأرستقراطية السائدة في تلك الفترة، وكان التنافس بينها يستند إلى أسس المكانة الشخصية، والعائلية رغم وجود بعض الأحزاب ذات التوجهات القومية "الاستقلال العربي" وذات التوجهات اليسارية والتقدمية "الحزب الشيوعي الفلسطيني" ومن ثمة "عصبة التحرر الوطني". أما قيادة الحركة الوطنية الرسمية مجسدة بالهيئة العربية العليا فقد كانت محكمة عائلياً من خلال قيادة الحاج أمين الحسيني لها.

إن ظاهرة التعددية الحزبية في تلك الفترة ترافقت مع وجود ظاهرة حرية الإعلام والصحافة وتشكيل النقابات العمالية والمهنية، ووجود إرهابات من العمل الخيري والاجتماعي؛ إلا أن تلك الإرهابات لم تأخذ دورها بالتبلور بسبب استمرارية تنفيذ مشروع الهجرة الصهيونية القائمة على احتلال الأرض والعمل والسوق؛ وقد أدى ذلك إلى إرباك حالة الاستقرار الاجتماعي بسبب تدخل العنصر الصهيوني، حيث لم تعد هناك حاجة ملحة لعالم النضال الاجتماعي الطبقي أو مطلوبة في ظل استمرار خطر الهجرة الصهيونية، وطغيان العنصر الوطني في نضال الشعب الفلسطيني على البعد الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه فإن التعددية الديمقراطية كانت في سياق مرحلة التحرر الوطني في إطار رغبة الفلسطينيين وإرادتهم بتحقيق الاستقلال، وفي إطار صراعهم مع حركة الاستيطان الصهيوني التي كانت مدعومة من قبل الانتداب البريطاني والتي جاءت تجسيدا لوعده بلفور عام ١٩١٧ بهدف إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب شعبها وأرضها ومواردها.

لم تكن القيادة الفلسطينية التقليدية المتنفذة في إطار الحركة الوطنية قبل عام ١٩٤٨ تربط بإحكام بين الهجرة الصهيونية وبين دعم الانتداب البريطاني لها، فقد كانت تحيد الدور الاستعماري البريطاني، وتعتبر أن الدور المركزي يتجسد بالمهاجرين الصهاينة، رغم العلاقة العضوية بينهما، بوصفها المستندة لترابط مصالح الرأسمال اليهودي مع مصالح الاستعمار البريطاني الذي كان يهدف إلى تأمين مصالحه بالمنطقة والتخلص من مشكلة اليهود في أوروبا، وضمن ممر آمن واستراتيجي له لتأمين مصالحه بالشرق وبخاصة الهند.

لذلك فقد راهنت القيادة الفلسطينية التقليدية على الوعود من قبل الاستعمار البريطاني واعتقدت أنه بالإمكان ضمان حقوق الشعب الفلسطيني بواسطة تلك الوعود الشكلية^{١١}.

إضافة لاشتراك فلسطين مع العديد من البلدان العربية في أسباب تعريف التحول الديمقراطي في بنيتها مثل التركيبة العضوية والقبلية والعشائرية والقيادة التقليدية، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وعدم بلورة ثقافة التنوير والحداثة وعدم السير بمشروع التجديد الفكري لتطوير المشروع النهضوي الوطني وبالإطار العربي الأوسع، فإن فلسطين تتميز بأنها لم تحقق الاستقلال ولم ينشأ بها دولة مستقلة، فقد أدت نكبة عام ١٩٤٨ وإنشاء "دولة إسرائيل" على أجزاء واسعة من أراضي الشعب الفلسطيني بواسطة أدوات العنف والقوة على تشتيت الشعب الفلسطيني إلى أجزاء، حيث أصبح قطاع غزة يخضع للإدارة المصرية وضمّت الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية وبقي جزء قليلاً من الشعب الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨، أي في المنطقة التي أصبحت تعرف بإسرائيل بعد ذلك.

وقد أدى هذا التشتت إلى فقدان مقومات الوطن المجسد بالأرض والإقليم والسكان، وبالتالي فقد أضعف سمات الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة إلا من حيث الاشتراك التاريخي بالسمات ومن حيث وقائع الهجرة وتدايعاتها وانعكاساتها على نسيج وبنية المجتمع الفلسطيني؛ وبالتالي فإن السمة التي سادت بين الشعب الفلسطيني في تلك الفترة تنجسد بسمة تشتيت وتفتت وطمس معالم الهوية الوطنية الفلسطينية، وذلك في ظل حالة التشتت والتفتت وغياب الدولة التي تعتبر العمود الفقري باتجاه بلورة الهوية الوطنية؛ ولذلك

فإنه كان من الطبيعي أن لا تشهد فلسطين مظاهر من التحول الديمقراطي الذي يشترط الدولة والمؤسسات الحديثة، إضافة إلى منظومة الثقافة والمفاهيم والتحويلات الاجتماعية، والتي تؤدي إلى تحويل البنية العضوية إلى ظاهرة المواطنة. إن كل ما تقدم لم يتم بسبب حالة طمس معالم الهوية الوطنية الناتج عن التشتت وفقدان وحدة الأرض والسكان والإقليم إلى أن جاء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها تعبيراً عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وعن إرادة الشعب الفلسطيني بانجاز مهمات التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال أسوة بباقي البلدان العربية ومعظم شعوب الأرض.

منظمة التحرير الفلسطينية والديمقراطية

جاء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كتعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي تعرضت للطمس والتذويب كنتيجة لنكبة عام ١٩٤٨، وجاء تشكيل المنظمة المعتمد على الفصائل المسلحة معزواً للبعد الثوري والكفاحي؛ الأمر الذي قدمه على المسألة الديمقراطية، أي جرى تقديم أولوية المسألة الوطنية على المسألة الديمقراطية.

إلا أن هذه المسألة أي "الديمقراطية" بدأت تأخذ حيزها في مجال بنية المنظمة بوصفها إطاراً للتحرر الوطني الفلسطيني؛ وذلك بهدف الإجابة عن سؤال كيفية إدارة الاختلاف وصناعة القرار وتمثيل الفصائل في بنى وهياكل مؤسسات المنظمة من المجلس الوطني إلى المركزي إلى اللجنة التنفيذية إضافة للاتحادات الشعبية العمالية، والفلاحية، والثقافية، والنسوية... إلخ.

اعتمدت عملية تمثيل الفصائل في هياكل المنظمة على حجور ونفوذ تلك القوى المسلحة، أي أن الحجم الجماهيري عبر العضوية والنفوذ العسكري كانا يعتبران مؤشرين حاسمين باتجاه قوة هذا الفصيل أو ذاك بما ينعكس على تمثله في الأطر، إلا أن هناك بعض الفصائل كانت ممثلة رغم ضعف هذا النفوذ وذلك من أجل ضمان علاقة مع بعض البلدان العربية التي تشكل الفصائل امتداداً لها.

وعليه فقد اعتمدت عملية تمثيل القوى على مبدأ المحاصصة والتمثيل النسبي بسبب صعوبة إجراء الانتخابات في إمكان تواجد الثورة الفلسطينية سواءً أكان

ذلك عندما كانت بالأردن أم عندما انتقلت إلى لبنان، وقد أطلق الرئيس عرفات في حينها مقولة "ديمقراطية غابة البنادق" تعبيراً عن العلاقة بين الفصائل المسلحة أي أن صناعة القرار تتم بصورة ديمقراطية وعبر العمل الفدائي المسلح.

استطاعت القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية التحكم بالأمر المالي وبالتالي الإدارية؛ الأمر الذي سهل من تقريرها الحاسم بالشأن السياسي، وبخاصة لأنها كانت تتميز بعلاقات مع البلدان العربية انتقدتها الفصائل الأخرى ولاسيما ذات الوجهة اليسارية في ذلك الحين.

تعزز نفوذ ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تم الاعتراف بها عربياً ودولياً سواءً بعد قمة الرباط التي انعقدت عام ١٩٧٤ أو عبر اعتماد العضوية المراقبة بالأمم المتحدة على أثر الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس عرفات آنذاك.

لقد أدت هذه المكانة والاعتراف إلى محاولة قيادة المنظمة الانطلاق من المواءمة والتجاوب مع قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة؛ الأمر الذي تم التعبير عنه في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤، وهي الدورة الثانية عشرة التي عرف برنامجها ببرنامج النقاط العشرة أو البرنامج المحلي الذي أصبح يقرباً مكانية تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، ويطبق حق عودة اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤، أي برنامج حق العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة في حدود عام ١٩٦٧.

لقد أدى هذا الموقف إلى وجود إرباكات في بنية منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها الرئيسية، فقد أدت المتغيرات السياسية إلى انسحابات من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة مرة من خلال جبهة الرفض التي تزعمتها الجبهة الشعبية بين الأعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ومرة من خلال جبهة الإنقاذ الذي تم تشكيلها بقيادة من الجبهة الشعبية أيضاً، وذلك على أثر اتفاق عمان بين القيادة الفلسطينية والمملكة الأردنية وعلى أثر عقد دورة المجلس الوطني في عمان عام ١٩٨٥ والتي أقرت بالاعتراف في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وما سبق ذلك من قرارات وإعلانات منها إعلان القاهرة عام ١٩٨٢ والخاص بنبذ الإرهاب.

إن آليات الاختلاف كانت تتمظهر عبر تشكيل الأطر والتجمعات ولكن دون

القطع مع منظمة التحرير الفلسطينية كإطار تمثيلي لشعبنا، كما أنه ساد شبه إجماع على عدم استخدام لغة السلاح في حسم الاختلافات الداخلية؛ ولقد تم إدانة تلك الاشتباكات عندما وقعت بين الفصائل الفلسطينية المدعومة من سوريا في حينه مع قيادة حركة فتح في الأعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ضمن إدراك أولوية توجيه السلاح في مواجهة الاحتلال وضرورة حسم التناقضات الداخلية بوسائل الحوار الديمقراطي^{١٢}.

منظمة التحرير الفلسطينية والأراضي المحتلة: نهضة وطنية بعيد ديمقراطي

رغم الدور الإيجابي والمميز الذي قامت به الأطر العمالية والثقافية والطلابية والنسوية بالأراضي المحتلة في مواجهة الاحتلال عبر المظاهرات والتحركات الشعبية وعقد المؤتمرات، ورغم تأكيدها بوحداية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لشعبنا؛ إلا أن قيادة المنظمة لم تكن تنظر بسرور لتشكيل بعض الأطر الجبهوية والقيادية بالأرض المحتلة مثل الجبهة الوطنية التي تشكلت عام ١٩٧٤ بالصفة الغربية والتي ضمت كلا من (فتح، والتنظيم الشيوعي الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية)، وكذلك لجنة التوجيه الوطني التي تشكلت عام ١٩٧٦ على اثر الانتخابات التي تمت لرؤساء بلديات الضفة الغربية والتي أفرزت قيادات وطنية اندمجت في إطار اللجنة مع بعض الشخصيات الوطنية ومثلي بعض الفصائل، حيث أصبحت اللجنة القيادية الوطنية والميدانية والتي كانت تقود المظاهرات والاحتجاجات والتحركات الشعبية في مواجهة الاحتلال، كما تصدت بقوة لفكرة الإدارة المدنية والاحتلالية عام ١٩٨١.

وبنفس الطريقة جرت إعادة التحكم بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي تشكلت في بداية عام ١٩٨٨ على أثر اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى بين الأعوام ١٩٨٧ - ١٩٩٣، والتي كانت تتويجا للتجربة الشعبية والديمقراطية بالأراضي المحتلة، بما عكس حالة من التراكم أفضت إلى الانتفاضة الشعبية الكبرى ذات البعد الديمقراطي والمبني على المشاركة حيث جرى التحكم بها وبتحرركاتها وبتكتيكاتها النضالية استنادا لمركزة القرار في إطار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالخارج وتحكمها بالموارد المالية في نفس الوقت، ورغبتها بعدم تحويل هذا الجهد الشعبي إلى مرتكزات تقود إلى إبراز شخصيات وطنية قد تكون منافسة للقيادة الرسمية للمنظمة، إضافة إلى رغبتها باستخدام

التكتيكات المناسبة لضمان تمكينها وتقويتها بما يساهم وفق تصورها بتحقيق الهدف الوطني، أي من خلال قدرتها على استثمار أحداث العمل الوطني والشعبي والانتفاضي ليساعدها على تحقيق الأهداف الوطنية في إطار قدرتها على إدارة الصراع وعبر التحركات الدبلوماسية التي كانت تقوم بها^{١٣}.

وعليه، ووفق النهج ذاته تمكنت القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على الوفد الفلسطيني الذي تشكل من اجل عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١؛ حيث إن القيادة، إضافة إلى تسميتها لأعضاء الوفد، كانت مشرفة على المفاوضات، وقد مكنتها ذلك من تعزيز مكانتها التي أدركتها قيادة الاحتلال الإسرائيلي وقامت بعد ذلك وعبر حزب العمل بعقد مفاوضات سرية مع القيادة الفلسطينية أفضت إلى توقيع اتفاق أوسلو رغم استمرارية الوفد الفلسطيني الرسمي بالتفاوض في واشنطن في ذلك الحين.

لذلك لم يكن غريباً ارتفاع بعض الأصوات الديمقراطية مطالبة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وبلورة آليات جماعية باتجاه صناعة القرار، حيث تشكل وفد ضم ما يقارب ٨٠ شخصية من الداخل والخارج منهم د. حيدر عبد الشافي، وتيسير العاروري، وعبد الجواد صالح، وقاموا بالاجتماع مع الرئيس عرفات في تونس وذلك على أثر توقيع اتفاق أوسلو وقبل قدوم قيادة المنظمة إلى الوطن، ورفعوا مذكرة تنفيذ أهمية تحقيق الإصلاح والقيادة الجماعية وتعزيز الديمقراطية؛ إلا أن عدم استجابة قيادة المنظمة في ذلك الوقت لتلك المطالب خلق حالة من خيبة الأمل الواسعة، كما دفع عناصر وقوى وشخصيات بالأراضي المحتلة بعد تأسيس السلطة من السير على النهج ذاته المطالب بإصلاح المنظمة والسلطة وضرورة اعتماد معايير الديمقراطية والحكم السليم وتطبيق آليات المسائلة والمحاسبة، والعمل على احترام الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان^{١٤}.

لقد أدى اختزال منظمة التحرير الفلسطينية في بنية السلطة بعد تأسيسها عام ١٩٩٤، وتعطيل أو تهميش عمل مؤسسات المنظمة إلى حالة من القلق وعدم الارتياح في أوساط العديد من المثقفين والسياسيين المنضوين في صفوف الحركة الوطنية، ودفع إلى الاعتقاد بأن المنظمة تم استخدامها بهدف تحقيق هدف السلطة بما يترتب على ذلك من تثبيت لمكان ومكانة القيادة المتنفذة في المنظمة^{١٥}.

كما دفع إلى زيادة المطالب باتجاه إحداث الديمقراطية والانتخابات التمثيلية في أطر منظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة بعد صعود حركة حماس كقوة نافذة على المستوى الشعبي والمقاوم "العسكري"، ومن أجل تقوية المنظمة لتصبح ممثلة لكل مكونات شعبنا بقواها السياسية المختلفة (وثيقة القاهرة ٢٠٠٥).

إن استخدام للمنظمة تم أيضا من خلال دعوة المجلس الوطني للانعقاد عام ١٩٩٦ بحضور الرئيس الأمريكي كلنتون، وجرى في هذا الاجتماع إلغاء بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، إلا أنه لم يجر العمل على تفعيل الأطر الشعبية والمؤسسية للمنظمة والتي ذابت بصورة شبه كاملة في أطر السلطة الفلسطينية، وأصبحت بنداً من بنود الصرف المالي لوزارة المالية التابعة للسلطة.

وعليه فإننا لا نستطيع أن نعتبر أن آلية الكوتا والمحاصصة ومنطق التمثيل عبر مبدأ الإنابة الثورية، كانا ضمن الآليات الديمقراطية، كما لا يمكننا أن نقر بأن التجربة كانت خالية من آليات العمل الديمقراطي بصورة مطلقة، وذلك بسبب صعوبة وخصوصية الظروف التي مرت بها المنظمة وفصائلها وقيادتها، إلا أن المسار العام كان يؤشر إلى الميل نحو المركزية بسبب التحكم بالإدارة والمال، وبالتالي بالقرار.

إلا أن التحكم بالأطر القيادية التي تشكلت بالأراضي المحتلة وعدم الاستجابة لنداءات الإصلاح للمنظمة يدفع إلى الاعتقاد بأن بنية الحركة الوطنية بحاجة إلى إعادة تشكيل وصياغة على أسس من المشاركة الديمقراطية، وبما يضمن توسيع قاعدة التمثيل في إطار تجاوز السلطة الأبوية المتحكمة بالمال والقرار.

إن الإصرار على إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بات ضرورة ملحة في ظل انسداد الأفق السياسي وتعرض مشروع السلطة للخطر؛ لأنها معتمدة وبصورة كبيرة على المساعدات الدولية، ولأن المشروع الوطني الفلسطيني مهدد بسبب حالة الانقسام والصراع على السلطة التي تفتقر لمقومات السيادة الأمر الذي يتطلب إعادة بناء الهوية التي تعبر عن حقوق الشعب الفلسطيني والتي تحظى بالاعتراف العربي والدولي والمجسدة بالمنظمة كأداة تحرر وطني ديمقراطي، والتي هي بحاجة إلى الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة عبر الانتخابات وفق قانون التمثيل النسبي الكامل بالوطن وبالشتات وحيثما

أمكن؛ وذلك بديلاً عن الصراع على السلطة هذا الصراع الذي أضر بالقضية الفلسطينية وعرضها إلى خطر التبدد والضياع.

من هنا فهناك تلازم بين بنية الديمقراطية وإعادة بناء الإطار المعبر عن الهوية الوطنية، إذ لا يمكن استمرار الحالة كما هي وبصورتها الاستفرادية، كما لا يمكن الموافقة على سياسة الإقصاء والتهميش لأن الخاسر سيكون القضية الوطنية لشعبنا، كما أن ذلك يتطلب إعادة النظر في وظيفة السلطة لتصبح أداة لتعزيز الصمود الوطني، وليست لتكوين الوظائف وتحقيق النفوذ الفئوي والحزبي.

منظمة التحرير الفلسطينية والانتخابات الشعبية: تغيرات جذرية في توازنات القوى الجماهيرية

لقد أدى فوز الكتلة الإسلامية التابعة لحركة حماس في العديد من المؤسسات سواء في مجالس الطلبة أو النقابات المهنية إلى أهمية طرح النقاش حول وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة بعد بروز هذه القوة السياسية ذات النفوذ الشعبي الواسع والذي توج بفوزها بالعديد من البلديات، إضافة لفوزها بالانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني ٢٠٠٦.

إن نتائج الانتخابات عكست تبديلاً جديداً وجدياً في موازين القوى الجماهيرية، إضافة لحالة التكلس والاستخدام التي تعاني منها المنظمة، حيث سيدفع ذلك بالضرورة إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بإعادة بناء وإحياء منظمة التحرير الفلسطينية عبر الانتخابات لتصبح ممثلاً لكل المكونات السياسية والجغرافية الفلسطينية، الأمر الذي يبرز وبوضوح متانة العلاقة بين الديمقراطية وبين بنية الحركة الوطنية الفلسطينية المجسدة بالمنظمة، حيث إن الديمقراطية تصبح شرطاً بهذه الحالة لإعادة بناء المنظمة وتمكينها وزيادة قوتها وقدرتها التمثيلية لشعبنا.

ثانياً: السلطة الفلسطينية بين الدور الوطني والديمقراطي المطلوب والضغوط الخارجية

على أثر توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وبمصادقة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تم تأسيس السلطة الفلسطينية الفلسطينية عبر قديم

قيادات ومؤسسات وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية من الخارج إلى الوطن في إطار خطة غزة وأريحا أولاً؛ ثم تم توسيع دائرة سيطرة السلطة على مناطق أخرى من الضفة الغربية وذلك عبر سلسلة من اللقاءات الإسرائيلية الفلسطينية بالقاهرة وطابا ووادي ريفر .

وتعاملت القيادة الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية مع اتفاق أوسلو بأنه مدخل لإمكانية تحقيق الهدف المرحلي الوارد في برنامج النقاط العشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الدورة الثانية عشرة عام ١٩٧٤ والذي ينص في احد بنوده على إقامة السلطة الفلسطينية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ويتم تحريره، أو يتم انسحاب الجيش الإسرائيلي منه . كذلك تعاملت معه على أنه خشبة الخلاص من حالة الحصار التي عاشتها المنظمة بعد موقفها من حرب الخليج ١٩٩٠ .

تعاملت إسرائيل مع الاتفاق على قاعدة أمنية وليست سياسية فقد اشترطت محاربة " الإرهاب الفلسطيني " ، كما لم يتضمن كتاب الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لشعبنا، حيث قامت منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، ولكن الأخيرة لم تقابلها بالاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني، بل إنها بادلت الاعتراف بحقوقها بالوجود بالاعتراف من قبلها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني فقط، وقد تم التعامل مع الأراضي الفلسطينية ليست بوصفها أراضي محتلة بل متنازعا عليها، كما أن قاعدة الاتفاق لم تكن مبنية على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بل أن القرارين المذكورين شكلا هدفاً للتنفيذ؛ الأمر الذي لم يجعلهما ملزمين بالتطبيق في ظل تعددية التفسير الخاص بهذين القرارين .

السلطة الفلسطينية والديمقراطية

بغض النظر عن التفسيرات السياسية وراء تشكيل السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، إلا انه ساد رأي لدى العديد من المحللين السياسيين والاجتماعيين يؤكد على أن هذا التشكيل يعتبر خطوة نوعية في إطار تطور النظام السياسي الفلسطيني من خلال وجود السلطة كنواة للدولة الفلسطينية القادمة^{١٧}؛ وقد

عزز هذه الرؤية وجود أول انتخابات تشريعية في ٢٠/١/١٩٩٦ ووهي التي كانت مبنية على قانون الدوائر، وفازت بها حركة فتح بالأغلبية بسبب مقاطعة قوى المعارضة الإسلامية وبعض من القوى اليسارية، وبسبب طبيعة الجو العام الذي كان سائداً في تلك الفترة بعد توقيع الاتفاق، وقدم السلطة التي كانت تشكل رمزاً للهوية الوطنية وعنواناً لحركة التحرر الوطني لشعبنا، وحاولت إعطاء انطباعات بأن دخولها شكل حالة من الانتصار أو بدايات التحرير.

إن نجاح السلطة الفلسطينية بتحويل مجلس الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في أوسلو والذي كان من المفترض أن يضم ٢٥ عضواً إلى مجلس تشريعي مكون من ٨٨ نائباً، ويستطيع أن يشرع ويقر القوانين الفلسطينية شجع الرؤية التي تشير إلى إمكانية تحويل السلطة إلى مؤسسات للدولة مترافقة مع وجود وزارات " سلطة تنفيذية " ومحاكم " جهاز قضاء " .

كانت السلطة الفلسطينية مقيدة بشروط الاتفاق وبتفسيرات الاحتلال له التي كانت تريد وضع السلطة في إطار المطالب الأمنية الإسرائيلية، دون ربطها بأي أفق سياسي يقود إلى سيادة .

وبالتالي فإن استمرارية سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود واستمرارية بناء المستوطنات وسياسة التجزئة والمعازل، أضعفت فرص تطوير آفاق عمل السلطة باتجاه التحول إلى الدولة، هذا إضافة إلى المعوقات الأخرى، ومنها سوء الأداء الإداري والمالي من خلال وجود ظاهرة الفساد الناتجة عن هدر المال العام، وسوء استخدام الموقع والنفوذ وتجييره للأهداف الفردية والفئوية والعشائرية، وانسداد الأفق السياسي بسبب الركون والاعتماد على سياسة المفاوضات المباشرة برعاية أمريكية وتمويل دولي للسلطة، كأسلوب وحيد من أجل بلوغ الهدف الوطني .

لقد أدت الضغوط الإسرائيلية وتصوراتها تجاه السلطة إلى قيام الأخيرة بالمضايقات على الحريات العامة وكان المستهدف في تلك الفترة قوى الإسلام السياسي وبخاصة قادة حركة حماس الذين تعرضوا للاعتقال بالعديد من المرات .

لقد أدت تلك السياسة إلى الإضرار بمبدأ التعددية السياسية والحزبية وإلى تزايد الانطباع حول الدور الوظيفي للسلطة، كما وضعت علامات استفهام واسعة حول مدى ديمقراطية "الحكم الجديد" وبخاصة لأن هذا القمع ارتبط أيضاً مع المضايقات التي تعرضت لها منظمات العمل الأهلي والمجتمع المدني في إطار الصراع على التمويل الدولي، ومن أجل منع استقلالية العمل المدني واستيعابه أسوة بالحالة السائدة في العديد من بلدان العالم الثالث.

لقد كان تشخيص حالة النظام السياسي الفلسطيني، في بداية تأسيس السلطة والأعوام التي تبعتها، يقوم على تفرد الحزب الحاكم "حركة فتح في السلطة" في إطار مركزية الصلاحيات في يد رئيس السلطة التنفيذية الذي كان يشغل أيضاً رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وقد تم استيعاب معظم القوى السياسية المنخرطة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في بنية السلطة، وذلك بتفاوتات نسبية حيث لم تختبر بعض القوى أن تكون في إطار السلطة التنفيذية "الوزارة"، ولكن شاركت في مواقع قيادية بالوزارة مثل مدير عام وغيره، بالوقت الذي شاركت بعض القوى اليسارية الأخرى بالوزارة وحصلت على مواقع قيادية في بنيتها الإدارية أيضاً؛ وقد أدى ذلك إلى عدم قدرة القوى السياسية الديمقراطية أو اليسارية على طرح ذاتها كبديل سياسي أو اجتماعي في ظل تهميش الأجنحة الاجتماعية لصالح الموضوع الوطني أو السياسي، وقد تم اتخاذ إجراءات شديدة بحق حركة حماس أدت إلى تحويلها إلى عدة أحزاب علنية رسمية مسجلة رسمياً في ظل إجراءات الاعتقال التي مست قياداتها بالعديد من المرات، في محاولة لتجاوز الأزمة الداخلية التي مرت بها جراء شدة الإجراءات القمعية بحقها.

التحولات الاجتماعية بعد تشكيل السلطة الفلسطينية

بسبب تحالف الرأسمال الوطني مع البيروقراطية السياسية للسلطة وشريحة البرجوازية التجارية "الكمبرادور"، برزت ظاهرة الاحتكارات من خلال تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية سواء الخدماتية أو الإنتاجية ووجود علاقة مصلحية مع الرأسمال الإسرائيلي الذي سمح باغتناء هذه الشريحة من خلال تزويدها بالفرص والإمكانيات والامتيازات، التي اشتملت على تسهيلات الحركة وعقد الاتفاقيات وإقامة المناطق الصناعية المشتركة وغيرها، زد على

هذا تحالف بعض قيادات الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع رأس المال من خلال مشاركتهم في التحكم بالمعابر الحدودية التي تنقل البضائع المختلفة والتي كانت تعود أجزاء من ضريبتها لصالح تلك القيادات من الأجهزة .

هذا التحول الجديد أدى إلى تغيرات في بنية الطبقة الوسطى : فجزء منها أصبح مرتبطاً بالوظائف والامتيازات التي وفرتها عملية تشكيل السلطة الفلسطينية وبرواتب مرتفعة وبمكانة اجتماعية متميزة ، وجزء منها التحق بمنظمات العمل الأهلي بما يترتب على ذلك من امتيازات وعلاقات ونفوذ وإمكانات ، وجزء ثالث انخرط مع صفوف الفقراء نتيجة ضعف الفرص والخيارات ، أما الجزء الأخير فقد التحق في بنية القطاع الخاص ذي العلاقة والشراكة مع السلطة .

إن التحولات التي تمت في بنية الطبقة الوسطى ، ذات المصلحة في التغير باتجاه الديمقراطية والتنوير والليبرالية ومفاهيم المواطنة المتساوية ، أدت إلى إضعاف دور القوى السياسية المؤمنة بالخيار الديمقراطي وبخاصة القوى اليسارية منها التي فشلت في طرح برنامج متميز ومختلف عن رؤية القوة الرئيسية المنتفذة بالحكم والسلطة ، كما أن منظماتها المهنية والنقابية لم تعد مستقلة في ظل ارتباطها بالتركيبة الإدارية والبيروقراطية والمالية للسلطة؛ الأمر الذي أدى إلى إضعاف علاقاتها مع الفئات الاجتماعية التي تمثلها وإضعاف فرص القوى اليسارية والديمقراطية لتعبر عن همومها ومشاكلها في ظل انشداد تلك القوى السياسية " الديمقراطية " للموضوع السياسي على حساب الموضوعات الاجتماعية والحقوقية " كإلغاء ، والفقير ، والبطالة ، إضافة إلى الحريات العامة ، وحقوق الإنسان . . . إلخ^{١٨} .

منظمات المجتمع المدني والدور الديمقراطي

لعبت المؤسسات الأهلية وبخاصة تلك التي كانت منبثقة عن الأحزاب السياسية ذات الواجهة اليسارية والديمقراطية دوراً بارزاً في تعزيز ثقافة العمل الطوعي والتنمية من أجل الصمود والمقاومة إبان انتفاضة عام ١٩٨٧ .

ولأن العديد من النقابات المهنية " العمال ، المهندسين ، المحامين ، المحاسبين " والتي كانت قياداتها النقابية مرتبطة بالبنية التوظيفية لحركة فتح ، وفيما بعد ببنية

السلطة من خلال تبوء العديد منهم مراكز قيادية بالوزارات أيضاً، ولأن المنظمات الأهلية الأخرى المرتبطة بحركة حماس تم التضييق عليها في إطار المضايقات على الحركة نفسها، فإن تركيز السلطة في ذلك الحين قد تم على المنظمات الأهلية ذات الصفة المستقلة والتي تطرح برنامجاً مدنياً ديمقراطياً، حيث أدركت تلك الأخيرة أهمية الاصطفاف في إطار تحالف وأسست في نهاية عام ١٩٩٣ شبكة المنظمات الأهلية وحددت رؤيتها وأهدافها؛ وذلك من أجل السعي لبناء مجتمع مدني وديمقراطي والحفاظ على مبدأ استقلالية العمل الأهلي^{١٩}.

ظنت السلطة الفلسطينية أنه بالإمكان الحصول على التمويل الدولي الذي يأتي إلى تلك المنظمات معتقدة أن الحق يجب أن يعود إلى السلطة، لهذا جرت عملية تحريضية بحق المنظمات الأهلية، وبخاصة تجاه التمويل الأجنبي الذي تحصل عليه، كما تم شن العديد من الحملات الإعلامية بحق تلك المنظمات، وبخاصة في فترة ما بين العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٩.

استطاعت المنظمات الأهلية أن تدير الاختلاف بطريقة حضارية وديمقراطية مؤكدة أن رفضها لمبدأ التمويل الدولي المشروط سياسياً، وأنها معنية بالتمويل التضامني، وأنها ترفض أية شروط للتدخل في البنى المؤسساتي الداخلي في إطار الحفاظ على مبدأ استقلالية العمل الأهلي؛ كما أكدت أنها معنية بالتكامل مع مؤسسات السلطة في تقديم الخدمات وأنها ليست بديلة عنها، وأشارت إلى حقها بالرقابة الأهلية والشعبية على الأداء العام في إطار آليات المساءلة والمحاسبة الشعبية والرسمية.

أكدت المنظمات الأهلية أهمية وجود قانون يشكل مرجعية للعلاقة ما بين المنظمات الأهلية والسلطة، منتقدة أداء الأجهزة والوزارات المختلفة التي كانت تتدخل كل بطريقتها في الرقابة على عمل المؤسسات الأهلية، ومؤكدة أنه يجب الاتفاق على مرجعية واحدة بالتسجيل و مرجعية واحدة من قبل السلطة للرقابة على عمل المؤسسات الأهلية؛ وقد نجحت شبكة المنظمات الأهلية في إرساء قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ الذي ينظم العلاقة بين طرفي السلطة والمنظمات الأهلية على قاعدة تحافظ على استقلالية العمل الأهلي مع حق السلطة بالرقابة، وقد اعتبرت الشبكة أن اعتماد القانون يشكل إنجازاً للعمل الأهلي رغم تحفظها على بعض الجوانب، حيث كانت تطمح بأن تكون مرجعية

التسجيل وزارة العدل بدلاً من الداخلية، بسبب اقتراب الأخيرة من المفاهيم الأمنية، وعلاقة الأولى بالمفاهيم القانونية والمدنية، إلا أنه ساد ارتياح عام تجاه اعتماد القانون الذي تمكنت الشبكة عبر ممارسة آليات من الضغط والتأثير بشأنه من استقطاب العديد من أعضاء المجلس التشريعي من أجل اعتماد رؤية الشبكة ودمجها في متن القانون^{٢٠}.

تصدت المنظمات الأهلية ومنها منظمات حقوق الإنسان لمحكمة أمن الدولة التي باركها نائب الرئيس الأمريكي الأسبق آل غور في زيارته إلى أريحا عام ١٩٩٤، واعتبرت أنها تشكل تعدياً على الحريات ومبدأ سيادة القانون، كما تصدت إلى حالات الاعتقال السياسي التي مارستها السلطة بحق قادة حركة حماس وبعض الأكاديميين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. كما رفضت البنود التي فرضها مدير الشرطة اللواء الجبالي تجاه الحق في التجمع السلمي والتظاهر، واستصدرت قراراً من المحكمة العليا برفض إجراء مدير الشرطة، وذلك على خلفية منع الشرطة لمظاهرة كانت مؤسسة الضمير قد نظمتها عام ١٩٩٩ تضامناً مع المعتقلين في السجون الإسرائيلية وكذلك رفضاً للاعتقال السياسي في سجون السلطة الفلسطينية^{٢١}.

كما طالبت تلك المنظمات بتحقيق الإصلاح ومحاربة الفساد ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وإتباع مبدأ الشفافية في التوظيف، وعلى أساس الكفاءة وليس على أساس الولاء الشخصي أو السياسي، وبتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء واحترام الحريات العامة، وتفعيل دور المجلس التشريعي بالرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وبخاصة بعد إخفاقه في متابعة ملف الفساد الذي تم إغلاقه رغم تقرير هيئة الرقابة العامة عام ١٩٩٨.

إلا أن المنظمات الأهلية لم تستطع في العديد من المرات تحقيق أهدافها بسبب الانشداد نحو المؤسسة والحرفية والمهنية التي تتطلب عملاً نخبياً، في ظل ضعف القوى السياسية الديمقراطية التي يمكنها القيام بالحشد والضغط، وفي ظل ضعف العلاقة ما بين المنظمات الأهلية وتلك القوى باتجاه يساهم في خلق الحراك الديمقراطي المدافع عن مصالح وحقوق الفقراء وصيانة الحريات الديمقراطية العامة^{٢٢}.

إن اعتماد كل من القانون الأساسي وقانون استقلال القضاء في عام ٢٠٠٢، ونجاح اللجنة الرباعية الدولية في استحداث منصب رئيس الوزراء في تلك الفترة أيضا يشيران إلى تشوه في بنية النظام السياسي الفلسطيني الذي كان يستجيب بصورة أكبر لضغوط المجتمع الدولي منه إلى منظمات المجتمع المدني السلمي، كما يشيران إلى قوة العامل الخارجي بالتقرير في السياسة الداخلية وبخاصة في ظل ارتهان السلطة للتمويل الدولي^{٢٣}، واعتمادها على خيار المفاوضات بصورة رئيسية؛ الأمر الذي يتطلب إرضاء الحالة الإقليمية والدولية في نفس الوقت مع عدم الاكتراث كثيرا للرأي الداخلي .

كما يشيران أيضا إلى خصوصية الحالة الفلسطينية بأنها حالة ليست تقليديه من خلال وجود دولة ذات سيادة كمؤسسات راسخة يقابلها منظمات مجتمع مدني تستطيع التأثير بالحزب العام بأليات العمل الديمقراطي والسلمي؛ الأمر الذي يشير إلى أن الديمقراطية جاءت كإطار شكلي من أجل تأكيد شرعية الحكم عبر الانتخابات ووجود مظاهر التعددية وحرية الرأي والتعبير والتجمع، ولكن في سياق الدور السياسي للسلطة بصورة رئيسية وتصوراتها لوظائفها وأدواتها التفاوضية لتحقيق أهدافها عبر إنشاء مقومات الدولة المستقلة، حيث كانت التصورات تشير إلى أن الانتخابات ووجود سلطة تشريعية وجهاز قضائي ستساعد على إقناع المجتمع الدولي بجدارة شعبنا بالحكم وبحق تقرير المصير بالوقت الذي أشارت التجربة أن الديمقراطية ليست شرطاً لتحقيق الدولة بقدر ما هو الاستجابة للاستحقاقات السياسية والأمنية لشروط العلاقة مع إسرائيل وهو ما برز لاحقاً من خلال الشروط الواردة في خارطة الطريق التي طرحها الرئيس بوش في عام ٢٠٠٢، ومن خلال عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ .

وعليه فإن الشعارات التي رفعتها بعض المنظمات الأهلية والمنتمة لفكرة المجتمع المدني حول البناء الديمقراطي المقاوم من خلال وجود تشريعات وسياسات تعزز الديمقراطية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة، وذلك عبر المؤتمرات والندوات وورش العمل^{٢٤}، لم تحقق أهدافها وذلك رغم بعض الانجازات التي تحققت عن طريق اعتماد سلسلة من التشريعات والقوانين والتأكيد على مبدأ صيانة الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الإنسانية؛ وذلك بسبب بنية السلطة والإطار السياسي الذي ارتبطت به، وبسبب البنية العشائرية والقبلية المساندة وسلطة النظام الأبوي في إطار تركيبة "السلطة"، هذا إضافة

إلى ضعف أداء المنظمات الأهلية نفسها التي تحول جزء من قياداتها إلى شريحة نخوية تفضل العمل المهني على العمل الشعبي رغم انحدار معظمها من أصول العمل السياسي والجماهيري وبخاصة من قوى اليسار الفلسطيني .

ثالثاً : محاولات تشكيل بعض الحركات الديمقراطية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية

ساد تصور لدى العديد من القوى والفعاليات الوطنية والاجتماعية بأن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة نوعية جديدة تتداخل بها المهمات التحررية الوطنية مع المهمات البنائية الديمقراطية؛ الأمر الذي يستلزم ترتيب البيت الداخلي وتمكينه وبناءه على أسس من الديمقراطية والمشاركة وضمن آليات تفعيل مفاهيم الشفافية والمسائلة والمحاسبة، وأنه يمكن من خلال البناء الديمقراطي والمؤسستي لهياكل وأنظمة السلطة وزيادة كفاءتها وفعاليتها وتحقيق آليات المساواة وعدم التمييز وبناء قيم المواطنة المتساوية والمتكافئة، يمكن والحالة هذه أن تتم الاستعاضة عن النواقص التي خلفها اتفاق أوسلو على المستوى السياسي بزيادة منعة وقوة المؤسسة الفلسطينية التي أصبحت نواتها وقاعدتها وعمودها الفقري تتجسد بالسلطة، بعد أن تم اختزال دور منظمة التحرير الفلسطينية وذوبانها في بنية السلطة الفلسطينية بصورة أساسية .

حركة البناء الديمقراطي

لقد كان د. حيدر عبد الشافي واحداً من الشخصيات ذات التاريخ الوطني والمصادقية النضالية وذات الترابط مع المفاهيم والقيم الديمقراطية؛ حيث آمن بضرورة تحقيق التحول الديمقراطي بالمجتمع الفلسطيني، وقرر تشكيل إطار سياسي جديد بعد تأسيس السلطة الفلسطينية سمي " حركة البناء الديمقراطي " وذلك في بداية عام ١٩٩٥ حيث قرر هو وبعض زملائه المشاركين في إطار الحركة خوض الانتخابات النيابية العامة التي جرت في ٢٠/١/١٩٩٦، رغم تحفظاته على اتفاق اوسلو . وقد حقق د. حيدر فوزاً ساحقاً في دائرة غزة، إلا أن أياً من زملائه بالقائمة لم يفز، الأمر الذي يشير إلى أن شخصية د. حيدر تقدمت على فكرة حركة البناء الديمقراطي في ذهن المواطنين^{٢٥} .

على الرغم من إدراك د. حيدر صعوبة تشكيل حزب أو حركة سياسية جديدة إلا أنه أراد من الحركة أن تكون نواة لبلورة تيار ديمقراطي آخر " ثالث " يستطيع أن يشق طريقه في مواجهة القطبين الرئيسيين السائدين في ذلك الحين والمجسدين بكل من حركتي فتح وحماس .

لم تنجح هذه التجربة بسبب النظرة الوحادية وغير الحزبية أو الفئوية للدكتور حيدر ، حيث تم النظر إلى الحركة بوصفها حزبا بديلا ومنافسا بدلا من التعامل معها كنواة وحدوية لكل الديمقراطيين والتقدميين^{٢٦} .

استمرت الحركة دون بنية تنظيمية أو إطار جماهيري ، وتحولت إلى ملتقى للنقاش الفكري والديمقراطي والسياسي ، والثقافي ليس إلا ، رغم النشاط الذي كان يقوم به أعضاء الحركة بالعلاقة مع الناس عبر التثقيف والندوات والزيارات واللقاءات . . . إلخ ، إلا أن هذا الجهد الفردي لم يتحول إلى جهد جماعي مأسس ، وحتى عندما قام د. حيدر عبد الشافي بالاستقالة من عضوية المجلس التشريعي عام ١٩٩٧ أي بعد عام من انتخابات المجلس التشريعي احتجاجاً على تقاعس المجلس ودوره في مساءلة السلطة التشريعية ، وتعزيز أسس سيادة القانون والفصل بين السلطات ومحاسبة المتورطين بالفساد بناءً على تقرير هيئة الرقابة العامة ، فإننا لم نجد أن هناك حالة جماهيرية مستجيبة عبر الاحتجاج والضغط رغم التعاطف الشعبي الهادئ ولكن غير المعبر عنه بوسائل شعبية وعلنية ؛ الأمر الذي يشير إلى تكيف الأغلبية الواسعة مع الحالة القائمة والبحث عن الحلول الفردية في إطار بنية السلطة بالإضافة إلى ضعف القوى السياسية الديمقراطية التي لم تلتقط هذا الحدث باتجاه المزيد من الضغط على السلطة التنفيذية لتحقيق حقوق المواطنين ومحاربة الفاسدين .

المبادرة الوطنية الفلسطينية

في ١٧/٦/٢٠٠٢ قام كل من حيدر عبد الشافي ، وإبراهيم الدقاق ، ومصطفى البرغوثي ، بعقد مؤتمر صحفي في رام الله تقدموا فيه بوثيقة إلى الشعب الفلسطيني عاجلت ثلاثة ملفات رئيسية هي السياسية ، والاجتماعية ، والحقوقية ، أكدوا بموجبها ضرورة إنهاء ازدواجية الخطاب الخاص بالانتفاضة الثانية ، وضرورة توحيد الرؤية والأهداف والاستراتيجيات ؛ وذلك عبر تشكيل

قيادة وطنية موحدة للانتفاضة تستخدم أشكال النضال المناسبة غير المتعارضة والقادرة على تحقيق الهدف الوطني، بالإضافة إلى ضرورة بناء المؤسسة على أسس من الشفافية والكفاءة ومحاربة الفساد والاحتكارات ووضع الإنسان المناسب بالمكان المناسب وإنهاء المحسوبة والواسطة، وتعزيز أسس سيادة القانون والتنمية من أجل الصمود ومحاربة الفقر والبطالة... إلخ.

تعززت فرص الحركة الجديدة والمبادرة على ضوء مشاركة د. مصطفى البرغوثي بالانتخابات الرئاسية في كانون الثاني ٢٠٠٥ حيث حصل على حوالي ٢٠٪ من الأصوات الأمر الذي حفزه على تعزيز إطار المبادرة الوطنية كأداة ربما ستلعب دوراً ناهضاً للأغلبية الواسعة وتشق طريقها كتيار ديمقراطي ثالث. إلا أن إخفاق المبادرة في نتائج الانتخابات النيابية الثانية في كانون الثاني ٢٠٠٦، وحصولها على مقعدين فقط أدى إلى تراجع الآمال في الدور المأمول منها.

يعود السبب في هذا الإخفاق إلى أمور مختلفة منها عدم التقدير الموضوعي للحجم الكبير الذي تحتله حركة حماس بالمجتمع الفلسطيني والذي كان من المتوقع أن تحصل على نسبة لا تتجاوز الـ ٤٠٪ على أقصى تقدير، إضافة إلى بروز بعض التيارات الليبرالية ومنها كتلة الطريق الثالث التي تزعمها د. سلام فياض حصل بموجبها على مقعدين أيضاً، تلك الكتلة التي عملت على نفس القاعدة التي عملت عليها كتلة فلسطين المستقلة واستهدفت الجمهور ذاته ورددت شعارات مشابهة أيضاً، ومنها عدم قدرة المبادرة على التحول إلى بنية مؤسسية واضحة و متميزة بديمقراطيتها و بقيت مرتبطة بقيادة د. مصطفى بصورة رئيسية لها دون وجود ورموز أخرى بارزة؛ الأمر الذي جعلها تتساوى مع العديد من الأحزاب والقوى والتي تردد شعارات شبيهة لها علاقة بالتحول والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

التجمع الديمقراطي

سادت أجواء في نهاية التسعينات وبداية عام ٢٠٠٠ لها علاقة بإمكانية تشكيل تجمع ديمقراطي، وكان احد الشخصيات البارزة التي وقفت باتجاه الفكرة الرفيق الشهيد أبو على مصطفى الأمين العام للجهة الشعبية، وقد كانت فكرة التجمع تقوم على تأسيس إطار واسع يضم القوى التي تلتقي بالرؤية

الاجتماعية ذات البعد الديمقراطي والحقوقي في إطار الاتفاق على الخطوط السياسية ذات الإجماع الوطني، إلا أن الجهد تركز بالأحزاب السياسية ذات الوجهة الديمقراطية أو المؤمنة بالخيار الديمقراطي وهي "الجهة الشعبية، والجهة الديمقراطية، وحزب الشعب، والنضال الشعبي، وفدا" وقد جرت عدة مناقشات وتمت صياغة بعض الوثائق السياسية والاجتماعية والتنظيمية بمشاركة جادة من العديد من الشخصيات المعنية والمهتمة^{٢٧}.

استكملت الفكرة بعد استشهاد الرفيق أبو على مصطفى، إلا انه ساد نوع من عدم المتابعة، حيث ساد شعور بأن الأحزاب تريد عكس أزمته في إطار جماعي، وبخاصة لأن أياً من الأحزاب لم يطرح نفسه كقوة اجتماعية معارضة في إطار الدفاع عن حقوق الفقراء ومن أجل مصالحهم وباتجاه توسيع مساحة الديمقراطية والحريات وحقوق المواطنين، وليس المقصود هنا بالطرح النظري الوارد بالوثائق والبرامج بل بالممارسة العملية عن طريق تبني قضايا تقود إلى الاحتكاك والكفاح السلمي مع صناع القرار الإداري والسياسي، وبخاصة أيضاً لأن معظم القوى المشاركة لم تصطدم سياسياً تجاه مواقف القيادة الرسمية إلا في حدود مضبوطة وفي إطار حرصها على استمرارية ارتباطها بالبنى التنظيمية والإدارية للنظام السياسي الفلسطيني سواءً عبر السلطة أو عبر المنظمة، بما يترتب على ذلك من استحقاقات وظيفية وتمويلية لا يمكن التفريط بها.

وفي ضوء هذه التجارب لا يمكن الاكتفاء بالتجميع الميكانيكي للأحزاب والقوى، كما لا يمكن تجاوزها بصورة مطلقة؛ حيث إن أي تيار ديمقراطي تقدمي بحاجة إلى الاستفادة من القديم ومن التراث الغني والإيجابي الخاص به، كما هو بحاجة إلى الاستفادة من الظواهر والمتغيرات الجديدة مثل دور المجتمع المدني والأكاديميين والشخصيات العامة باتجاه المساهمة في تدشين هذا التيار الذي يجب أن يتميز بشروط، مثل: المأسسة، والابتعاد عن الذاتية، واعتماد معايير العمل الديمقراطي، إضافة إلى التبني النظري والعملية لقضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ضمن منظور متميز عن مفاهيم الليبرالية الجديدة ونزعتها الاستهلاكية ومفاهيم الأصولية التي تقود إلى الإقصاء واحتكار الحقيقة.

إن الإخفاق أو عدم النجاح في تشكيل حركات أو أحزاب ديمقراطية بالمجتمع الفلسطيني رغم وجود كتلة واسعة متضررة ومعنية بالتغيير له أسبابه المختلفة،

ومنها: عدم قدرة أي من تلك القوى والحركات الجديدة من إقناع الجمهور الفقير والمغبون والمتضرر بأنه البديل، ومنها الإمكانيات المالية والوظيفية اللوجستية التي يتمتع بها الحزبان الرئيسيان، ومنها عدم تجذر القيم والمفاهيم الديمقراطية بالمجتمع الذي ما زالت أولوياته لقمة العيش وفرص العمل التي تستطيع توفيرها القوى النافذة وليست الصاعدة أو الجديدة؛ ومن الملاحظ هنا أن الشخصيات نجحت بصورتها الفردية ولكنها لم تستطع تحويل هذا النجاح الفردي إلى مؤسسي وجماعي عبر ترسيخ أسس لحركة ديمقراطية جديدة.

رابعاً: الانتخابات

الانتخابات الرئاسية استحقاق لا بد منه

بعد تعرض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى الحصار داخل المقاطعة، عقاباً له على مواقفه الراضية للمقترح الأمريكي في كامب ديفيد عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، وبسبب انخراطه ومشاركته بأعمال الانتفاضة عبر تحالفه مع قوى المقاومة، نشأ هناك فراغ سياسي وقانوني، فرض معطيات ضرورية لا يمكن تجاوزها وأهمها عقد الانتخابات الرئاسية وذلك بتاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥.

تمت الانتخابات الرئاسية في فترة كانت حركة حماس فيها ما زالت رافضة أو مترددة بالانخراط في مبنى النظام السياسي معتبرة أن السلطة ليست على جدول أعمالها، بل أنها تنشُد المقاومة فقط؛ ولذلك فهي لم تشارك بالانتخابات الرئاسية عبر تقديم مرشح للرئاسة، حيث قدمت اللجنة المركزية لحركة فتح السيد محمود عباس أبو مازن والذي كان يشغل منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما شغل موقعاً متنفذاً في إطار اللجنة المركزية لحركة فتح، إضافة إلى رئاسته للجنة المفاوضات، وكذلك وجوده كرئيس للوزراء عام ٢٠٠٣.

تمت الانتخابات بصورة سلمية وديمقراطية، ولم تشهد تجاوزات مميزة يمكن تسجيلها حسب تقارير منظمات حقوق الإنسان ولجان الرقابة الانتخابية المبنية عنها.

نافس بالانتخابات الرئاسية كل من مصطفى البرغوثي الذي قدم نفسه كمرشح مستقل وممثل للتيار الديمقراطي الثالث وتيسير خالد مرشحاً عن الجبهة

الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبسام الصالحي عن حزب الشعب الفلسطيني، كما قام السيد بركة بترشيح نفسه كمرشح مستقل، وهو ذو ميول إسلامية، وقام بترشيح نفسه كمرشح مستقل أيضاً عبد الكريم شبير وهو ذو ميول إسلامية، علماً بأن المرشحين الأخيرين كانا من قطاع غزة أما باقي المرشحين فهم من الضفة الغربية.

حصل د. مصطفى البرغوثي والذي دعم من قبل الجبهة الشعبية إضافة إلى تأييد د. حيدر عبد الشافي له على نسبة ٤٨٪، ١٩ من نسبة المصوتين، كما حصل الرئيس أبو مازن على نسبة ٥٢٪، ٦٢، حصل تيسير خالد على نسبة ٣٥٪، ٣، وبسام الصالحي على نسبة ٦٧٪، ٢، وباقي المرشحين لم يحصلوا على نسبة تجاوز ١٪.

رغم الملاحظات التي قدمتها حركة حماس تجاه الانتخابات ومنها أن نسبة المصوتين والمشاركين لم تتجاوز الـ ٣٠٪ إلا أن نتائج الانتخابات كرست حركة فتح بزعامة أبو مازن الذي أصبح رئيس اللجنة المركزية فيها وبوصفه يمثل التيار المعتدل المؤمن بالمفاوضات فقط كطريق للوصول إلى حقوق الشعب الفلسطيني، وأثبتت أن هناك آفاقاً لتيار ديمقراطي آخر بالمجتمع عبر نسبة الأصوات المميزة التي حصل عليها مصطفى البرغوثي، كما عكست أهمية وحدة هذا التيار وضرورة إنهاء حالة التشرذم القائمة به.

كانت كل من حركة فتح والرئيس أبو مازن معنياً جداً بالانتخابات من أجل إعادة تجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني على أسس قانونية وانتخابية وديمقراطية واضحة كما كان كل منها تريد الانتخابات بهدف التمهيد للقيام بالمفاوضات مع الإسرائيليين، كوسيلة يؤمن بها الرئيس أبو مازن من أجل الوصول لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وتحقيق حقوقه الوطنية؛ ومن أجل التفرغ للعملية التفاوضية كان الرئيس أبو مازن معنياً تماماً بترتيب البيت الداخلي؛ ولذلك فقد تفرغ للعمل على إقناع حركة حماس من خلال محاولة دمجها بالنظام السياسي الفلسطيني لتصبح قوة رسمية، الأمر الذي قاد إلى توقيع اتفاق القاهرة في نيسان ٢٠٠٥، والذي اتفقت بموجبه حركة حماس مع باقي القوى السياسية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية على الدخول بالانتخابات النيابية العامة التي تمت بعد ذلك في ٢٦ / ١ / ٢٠٠٦، كما وافقت

على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية عبر إجراء الانتخابات في هيئاتها التمثيلية في الوطن وحيثما أمكن بالمجتمعات الفلسطينية بالشتات، كما نجح الرئيس أبو مازن عبر هذا الاتفاق في تثبيت تهدئة مع الإسرائيليين التزمت به حركة حماس التزاماً محكماً .

الانتخابات التشريعية : بين البناء وتجديد الأزمة

كان هناك رهان على أن الانتخابات النيابية ستثبت حركة حماس في إطار المعارضة داخل بنية النظام السياسي الفلسطيني، بينما ستبقى حركة فتح في قيادة مكونات السلطة، وبالتالي الاستفراد بالتحكم في مقاليد الحكم "السلطة"؛ إلا أن النتائج جاءت عكس ذلك من حيث الفوز الكاسح الذي حققته حركة حماس، وقد كان أحد الأسباب التي تقف وراء ذلك تكمن في قانون الانتخابات الذي رفض أعضاء من المجلس التشريعي من حركة فتح اعتماده على قاعدة التمثيل النسبي الكامل في اعتقاد مفاده أنه يمكن لفتح أن تحقق نتائج جيدة بالمناطق أو الدوائر أيضاً، وأن بعضاً من أعضاء حركة فتح ممن هم في عضوية المجلس التشريعي "السابق" يمكنهم الفوز بصورة شخصية عبر الدوائر إلى جانب القائمة النسبية .

لقد أثبتت نتيجة الانتخابات مدى ضعف مقولة المستقلين، من حيث الفوز شبه المطلق الذي حققته حركة حماس في معظم الدوائر وكذلك فوزها في إطار القائمة النسبية، الأمر الذي أكد أهمية تعديل قانون الانتخابات على قاعدة التمثيل النسبي الكامل وليس كما جرت عليه الانتخابات التشريعية الثانية والمبني على القانون المختلط الذي يجمع بين الدوائر والتمثيل النسبي .

ظن الرأي العام الفلسطيني أن الانتخابات قد تشكل المدخل والمفتاح لحل الأزمة السياسية والاقتصادية والقانونية بالوطن، إلا أنها بنتائجها فتحت الباب على مصراعيه لتعميق حدة هذه الأزمة بما أسفر بالنتيجة عن انقسام بنية النظام السياسي الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية بما يشمل انقساماً عمودياً في تركيبة السلطة .

ربما كان يعود السبب وراء ذلك إلى عدم تعميق ثقافة التداول السلمي للسلطة

وتشرب وسيلة الانتخابات بوصفها جزءاً من المنهج الديمقراطي وليس بديلاً عنه أو من أجل تجاوزه لاحقاً^{٢٩}.

كما أن الرئاسة الفلسطينية وفي إطار رهانها على وعد الرئيس الأمريكي بوش حول إمكانية تحقيق رؤية الدولة في نهاية ٢٠٠٨ عبر المفاوضات الثنائية المباشرة مع إسرائيل، لا تريد أن تفسد تلك الأجواء عبر إعادة الحوار مع حركة حماس التي ما زالت مرفوضة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة بما يترتب على ذلك من إبراز حجج من قبل إسرائيل تعمل على وقف تحقيق وعد الدولتين المقدم من الرئيس الأمريكي بوش، وفيما يترتب على ذلك أيضاً من خطورة وقف أو تجميد لأموال الدول المانحة التي وعدت بها عبر مؤتمر باريس الذي تعهدت به هذه الدول بتقديم مساعدات للسلطة الوطنية تصل إلى ٧,٧ مليار دولار لتشجيع العملية السياسية ومسيرة التسوية، وبخاصة إذا أدركنا أن هناك اعتماداً كبيراً على الدول المانحة في تمويل إدارة السلطة الفلسطينية والرئاسة لا تريد أن تفقده.

إن وصول الرئاسة الفلسطينية إلى قناعة بعدم جدية الأطروحات السياسية الأمريكية والإسرائيلية لتحقيق دولة مستقلة في ظل استمرارية سياسة الجدار والاستيطان والمعازل والحصار، إضافة إلى قناعة حركة حماس أن إسرائيل تريد التهدة مقابل التهدة ولا تريد أن تقدم أية إنجازات لحركة حماس، يعنى أن إسرائيل معنية بالفصل الجغرافي والسياسي لكي يسهل عليها الأمر الانفراد بالطرفين كل على حدة.

إن وصول الطرفين لهذه القناعة سيقود إلى توفير الأرضية المشتركة لضرورة الشروع بالحوار واستئنافه من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

ولكن هذا يعتمد على قناعة الطرفين وعلى تفعيل الفعاليات الشعبية والسياسية الفلسطينية المعنية باستعادة اللحمة السياسية أعلى قاعدة صيانة المشروع الوطني والديمقراطي، ومدى قدرة الإرادة العربية على زيادة فاعليته منها أيضاً على ضوء النجاحات النسبية ولكن الجادة التي حققتها معالجة تلك الأزمة اللبنانية عبر اتفاق الدوحة وبرعاية من الجامعة العربية.

الانتخابات التشريعية كانون الثاني ٢٠٠٦، إرادة دولية أم ضرورة وطنية؟

كان من الصعب أن تتم الانتخابات التشريعية الثانية لولا الموافقة الدولية وبخاصة من قبل الإدارة الأمريكية والتي أقنعت إسرائيل بضرورة عقدها على ذات الشروط والمعطيات التي تمت بها انتخابات عام ١٩٩٦^{٣٠} أي وفق ذات الاشتراطات والبنود التي حددتها اتفاقات أوسلو بما يشمل أيضاً قيام المواطنين الفلسطينيين من سكان القدس بالتصويت عبر صناديق البريد، وليس من خلال المقرات الانتخابية كما جرى بالضفة والقطاع كما تم حرمان المعتقلين الفلسطينيين، والفلسطينيين الذين يعيشوا بالشتات من حقهم بالتصويت لصالح سلطتهم التشريعية والتي يفترض أنها تعبر عنهم بما أنها سلطة وطنية.

فقد كان من الصعب أن تتحقق الانتخابات دون الموافقة بل الإرادة الدولية، علماً بأن الانتخابات التشريعية كانت واحدة من بنود خارطة الطريق التي قدمتها الولايات المتحدة كذريعة للحل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك في إطار تصور المجتمع الدولي لإمكانية استيعاب قوى الإسلام السياسي في البنى الرسمية "للحكم" والسلطة، ومن أجل تهذيب سياستها وتوجهاتها لتصبح قائمة على الأبعاد السياسية والدبلوماسية من خلال دمج هذه القوى بالمعادلة الإقليمية والدولية، وبما يترتب على ذلك من الجلوس على قاعدة الشرعية الدولية والعربية والقرارات والقوانين التي تشكل القاسم المشترك للمجتمع الدولي بقوانينه وقواعده المختلفة^{٣١}.

من المعروف أن حركة حماس امتداد لتنظيم حركة الإخوان المسلمين الذي تأسس بمصر عام ١٩٢٨ وهي القوة الرئيسية المعبرة عن توجهات حركة الإسلام السياسي بالمنطقة، ورغم أن حركة حماس قد بدأت في سياق نشاطها كحركة دعوية وخيرية من خلال الأنشطة التي كانت تقوم بها مؤسسة المجمع الإسلامي واللجان والهيئات والمؤسسات التي أنشأتها بعد ذلك بما في ذلك الجامعة الإسلامية في غزة، إلا أن هذا التنظيم والذي كان يعرف باسم المجمع الإسلامي كما ذكرنا اصطدم مع الاحتلال الإسرائيلي إبان الانتفاضة عام ١٩٨٧، وبخاصة إذا عرفنا أن الانتفاضة بطابعها الشعبي وبعمقها الديمقراطي قد جرفت كافة مكونات الحركة السياسية الفلسطينية، بالإضافة إلى الشرائح

والأعمار والأجيال المختلفة في تركيبة شعبنا على قاعدة الكفاح الشعبي والسلمي والديمقراطي في مواجهة الاحتلال ومن أجل تحقيق حقوق شعبنا بالحرية والاستقلال .

لذلك انبرت حركة حماس في تلك الفترة كامتداد لتنظيم حركة الإخوان المسلمين في فلسطين بالكفاح الشعبي والعنيف أيضاً في مواجهة الاحتلال، وتعرضت إلى إجراءات عدوانية قمعية قاسية من قبل الاحتلال بالاعتقال والاعتقال والإبعاد والاستهداف .

وعليه فقد كان من الطبيعي أن تكون حركة حماس هي الحركة الوحيدة التي تلعب دور المعارضة الموازية لبنية النظام السياسي الفلسطيني بعد أو سلو، وبخاصة لأنها رفضت هذا الاتفاق؛ كما أن حركة فتح اندمجت في هيكليته ومبنى السلطة الفلسطينية بوزاراتها وأجهزتها الأمنية، وبالتالي فهي تحملت وزرها وأعباءها إضافة إلى أن الأحزاب السياسية اليسارية أو "الديمقراطية" أصبحت هي الأخرى جزءاً وبتفاوت نسبي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني الرسمي، وبخاصة لأنها لم تقم بالدور المطلوب منها في تصحيح المسار بالدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة أو بتصويب مسار التسوية والمفاوضات، أو بتحقيق مطالب ديمقراطية وحقوقية واضحة .

من هنا، استطاعت حركة حماس الاستفادة من الحنق الشعبي تجاه أداء السلطة الإدارية والمالي العام، واستغلال الموقع والنفوذ لتحقيق المصالح الفردية والمنفعية على حساب السواد الأعظم من الفقراء، وقامت باستقطاب تلك الفئات الاجتماعية الواسعة التي أصبحت تعيش في جيوب الفقر في ظل انسداد آفاق العمل في إسرائيل، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب أعداد واسعة من العمال، وفي ظل تدفق حوالي ٤٥ ألف باحث جديد عن عمل سنوياً، وفي إطار البنية الزبائنية التي أصبحت ملازمة لحالة السلطة عبر التعيينات والترقيات والامتيازات لأصحاب النفوذ على حساب مجموع المتضررين الذين وجدوا في حركة حماس ضالتهم في ظل عجز وضعف اليسار، وفي ظل انسداد آفاق التسوية التي استغلتها إسرائيل في مضاعفة أنشطتها الاستيطانية وفرض الواقع الجديدة على الأرض؛ وإذا أضفنا لكل ذلك الدور التضحيوي والكفاحي الذي قامت به الحركة في مواجهة الاحتلال إبان الانتفاضة الثانية التي اندلعت في ٢٨/٩/٩٠

٢٠٠٠، وذلك بغض النظر عن الجدل الخاص بالعمليات الاستشهادية وغيرها في إطار نقاش المثقفين أو النخبة السياسية إلا أن المجتمع الفلسطيني وخاصة الفقراء منه كان ينظر إلى حركة حماس بوصفها حركة مقاومة وجهاد وبخاصة لأنها قدمت العديد من الشهداء والجرحى ومنهم بعض من خيرة قادتهم السياسيين والعسكريين أمثال الشيخ أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسي، وإسماعيل ابو شنب، وصلاح شحادة وغيرهم الكثير، حيث إن هذه المسيرة شكلت بالوعي الاجتماعي الوجداني الفلسطيني إرادة ورغبة بإعطائهم الفرصة بالانتخابات التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٦ ليس فقط من أجل معاقبة حركة فتح بوصفها مسؤولة عن أداء السلطة خلال الفترة التي سبقت الانتخابات أي منذ عام ١٩٩٤، ولكن لأن حركة حماس عملت على قاعدة المجتمع المضاد والبرنامج الموازي أو البديل لما هو قائم؛ فقد استطاعت عبر هيئاتها وأطرها ومؤسساتها ومساجدها وجامعتها من الربط الجدلي بين الاجتماعي والخيري والتعليمي من جهة وبين تيارها السياسي المجسد بالحركة من الجهة الثانية، الأمر الذي مكناها من بناء قاعدة اجتماعية واسعة أغلقتها من المتضررين من سياسة السلطة السابقة والباحثين عن التغيير لتحقيق مصالحهم التي ضاعت إبان الفترة الماضية.

إن حركة حماس والحالة هذه أصبحت رمزاً لقوى الإسلام السياسي بالمنطقة العربية والإسلامية ينظر لها باحترام وتقدير، لذلك لم يكن غريباً وجود رغبة دولية بإجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠٠٦، وبخاصة إذا أدركنا أنه كان يعتقد أن دخول حركة حماس في مبنى النظام السياسي الفلسطيني سيؤدي إلى اعتدالها وانسجامها مع قرارات الشرعية العربية والدولية؛ الأمر الذي سيجعلها جزءاً من المعادلة الإقليمية التي يزداد بها الصراع بين كل من المشروع الإيراني من جهة والمشروع الأمريكي من جهة أخرى المبني على سياسة الشرق الأوسط الجديد، والقائم على تجزئة الوطن العربي، على أن تبقى إسرائيل قوة مهيمنة ومسيطرته بالمنطقة العربية^{٣٢}.

إن الإدارة الأمريكية في إطار سياسة الشرق الأوسط الجديد تراهن على التجزئة والتقسيم واللعب على شعار الصراعات المذهبية والطائفية والعرقية، وتعتقد أن وجود قوى إسلامية سنية يمكن أن يكون مفيداً في مواجهة الشيعة المرتبطة مع المشروع الإيراني وبخاصة إذا ارتبط الخيار السني بمحور الاعتدال العربي المجسد بمصر والسعودية^{٣٣}.

إن الرغبة الدولية وخاصة الأمريكية ومن ثم الأوروبية بعقد الانتخابات النيابية العامة عام ٢٠٠٦ ، كان لها عدة أسباب منها :

- ١ . دمج حركة حماس في بنية النظام السياسي الفلسطيني الرسمي .
- ٢ . إعادة تثبيت المعادلة الانتخابية على قاعدة اتفاق أوسلو ، الذي كان مرفوضاً من العديد من القوى ومن ضمنها قوى الإسلام السياسي في فلسطين .
- ٣ . التأثير على تيار حركة الإخوان المسلمين على المستوى العربي ودمجه بمحور الاعتدال العربي " مصر والسعودية " ومن أجل مواجهة المشروع الإيراني " الشيعي " في إطار اللعب على التناقضات المذهبية والإقليمية .
- ٤ . تجريد حركة حماس من شعاراتها وأهدافها التي انطلقت من خلالها؛ وذلك عبر الضغط عليها للموافقة على قرارات الشرعية الدولية (الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والموافقة على الاتفاقات السياسية السابقة التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل) وذلك كشرط للعلاقة والاعتراف بالحركة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل لم تحققا الأهداف الواردة أعلاه، حيث جوبهت حركة حماس وبعد الإعلان عن فوزها الكاسح بالانتخابات بحرب سياسية وإعلامية ومالية واقتصادية، وقد نشطت الولايات المتحدة وأقنعت " الرباعية الدولية " ، بضرورة وضع شروط على حكومة حركة حماس التي شكلتها الحركة بعد الانتخابات والتي كانت مكونة فقط من أعضاء الحركة، وذلك قبل البدء بالحوار أو التعامل معها وهذه الشروط هي " الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والاعتراف بالاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة " .

لقد أدى ذلك إلى بداية فرض حصار مشدد على حكومة حركة حماس التي رفضت تلك الشروط، وقامت إسرائيل أيضاً بحجز المقاصة أي أموال الضرائب التي تجنيها لصالح السلطة وفق بروتوكول باريس الاقتصادي، ووصلت قيمة الأموال المحجوزة في حينه إلى حوالي ٧٠٠ مليون دولار، بمعدل ٥٠ مليون دولار شهرياً .

وأبرز ذلك أزمة في إدارة السلطة من خلال إضرابات موظفي القطاع العام

الذين أصبحوا لا يتقاضون رواتبهم بانتظام، كما نشط التيار المنفذ ذو القدرة المالية والعلاقات الدولية في حركة فتح في تعويق تنفيذ مبدأ التداول السلمي للسلطة، حيث لم تعط حركة حماس الحق بالحكم عبر استمرارية عمل المسؤولين التنفيذيين التابعين لحركة فتح في تسيير وزاراتهم وأجهزتهم الأمنية، رغم وجود هذا التبادل للسلطة رسمياً أو بروتوكولياً؛ وكانت العقبة الأبرز في إعاقه تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة تكمن بالأجهزة الأمنية التي استمر بها نفوذ التيار المنفذ في حركة فتح والذي يملك القدرات المالية والعلاقات الدولية وذلك في تعويق محاولات حركة حماس للسيطرة على تلك الأجهزة، الأمر الذي دفعها إلى تشكيل قوة أمنية تابعة لها عرفت باسم القوة التنفيذية، حيث سادت حالة من ازدواجية الأجهزة الأمنية كل واحدة منها تخضع لقرارات مختلفة واحدة لفتح والثانية لحماس، وقد أدت تلك الحالة التي سادت بها أجواء من الاحتقان واقتربت بها إمكانية الصدام المسلح أو ما عرف باسم الحرب الأهلية إلى تدخل بعض البلدان النافذة في إطار النظام الرسمي العربي وخاصة مصر والسعودية؛ وقد توج ذلك في إعلان اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في شباط/ ٢٠٠٧ الذي أشار لإمكانية تحقيق الشراكة السياسية ولكن على قاعدة المحاصصة أو الكوتا بين الطرفين الرئيسيين، الأمر الذي أزعج بعض الفصائل والقوى الأخرى^{٣٤}.

لقد كان برنامج حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في ضوء اتفاق مكة بين كل من حركة حماس وفتح يقترّب من شروط الرباعية إلا أن إصرار هذه الأخيرة وبخاصة الإدارة الأمريكية وإسرائيل على ضرورة قبول الشروط بصورة واضحة لم يساعد على إعطاء الفرصة لاستمرارية عمل حكومة الوحدة الوطنية، كما أغلق الباب أمام إمكانية تحويل حركة حماس إلى حركة تنتمي إلى معسكر الاعتدال العربي؛ وبالتالي فشلت الرهانات الدولية من وراء فكرة الانتخابات.

إن عدم إعطاء الفرصة لحركة حماس دولياً وداخلياً أبقاها في إطار مواقفها المعلنة، كما لم تؤد تلك السياسة إلى إضعاف شعبيتها؛ لأن المواطن يرى أن الجهة المستهدفة بالحصار وإجراءات العدوان هي التي تستحق التعاطف وأن الغضب يتوجه بهذه الحالة على قوى الاحتلال والعدوان المدعوم عالمياً وليس العكس.

أعتقد أنه، رغم الضغوط الدولية وشروطها التعجيزية والمعوقات الداخلية التي

أضعفت قدرة حركة حماس على تنفيذ حكمها أي عبر التعتيل العملي لمبدأ التداول السلمي للسلطة، لم يكن مبرراً والحالة هذه قيام حركة حماس بإجراءات الحسم العسكري " الانقلاب " الذي جرى في ١٤/٦/٢٠٠٧ في قطاع غزة .

وبخاصة لأننا كنا في إطار حكومة وحدة وطنية جاءت نتاجاً لجهود فلسطينية وعربية وقد توجت باتفاق مكة رغم بعض الملاحظات من بعض القوى عليه، إلا أن معظم القوى والفعاليات وجدت به وبحكومة الوحدة الوطنية المخلص للأزمة المستعصية للنظام السياسي الفلسطيني، ورغم استمرار المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة بمحاصرة حكومة الوحدة الوطنية إلا أنها شكلت لشعبنا المدخل وبصيص الأمل بالداخل من أجل تجاوز حالة الاحتقان والتوتر، وأهمها أهمية تجاوز المخاوف من احتمالية حدوث اقتتال أو صراع دموي على السلطة، إلا أن تلك المخاوف تحققت بسبب الانشداد للأجندة الحزبية والفئوية، ولأن الانتخابات لم تتم على قاعدة متفق عليها للنظام السياسي الفلسطيني، بإعلان القاهرة ٢٠٠٥، لم يتحدث عن مرجعية الانتخابات والسلطة؛ وقد اكتفي بالحديث عن ضرورة إجراء الانتخابات في موعد قريب، كما لم يتحدث أيضاً عن قانون الانتخابات، هل حسب المناطق أو الدوائر، أم التمثيل النسبي الكامل أم المختلط رغم أن الأمر انتهى إلى أن تتم الانتخابات على قاعدة النظام المختلط الذي يجمع بين الدوائر والتمثيل النسبي، والذي ساعد حركة حماس على تحقيق نتائجها المميزة والواضحة بالمجلس التشريعي كما تحدث إعلان القاهرة عن ضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء انتخابات في هيئتها^{٣٥}.

كان من المناسب أن يتم تحديد مرجعية النظام السياسي بالاستناد إلى منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ووثيقة الاستقلال الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني " دورة الانتفاضة " عام ١٩٨٨، وإلى القانون الأساسي الفلسطيني وسلسلة التشريعات والقوانين التي أقرت بالمجلس التشريعي وبخاصة قانون استقلال القضاء .

فقد اعتبرت حركة حماس أنه لا يوجد مرجعية للانتخابات أو للنظام السياسي سوى صوت وإرادة الناخب، وتحررت بالتالي من جميع الاستحقاقات والمتطلبات الأخرى، علماً بأن الانتخابات في أية دولة، أو مجتمع يجب أن تتم وفق قواعد تشكل عقداً اجتماعياً لدى الأحزاب والأفراد المتنافسين، وذلك

كشروط للمشاركة بالانتخابات وكمرجعية لها .

فالانتخابات آلية ووسيلة من أجل تحقيق التداول السلمي للسلطة وحل التناقضات الداخلية بآليات عصرية على قاعدة المواطنة المتساوية والمتكافئة وعلى أرضية أن الشعب مصدر السلطات .

وعليه فلا يمكن تغيير قواعد النظام السياسي وبنيته ومفاهيمه من خلال صعود حزب المعارضة بديلاً لحزب السلطة، فهذا يجب أن يتم وفق أسس منها تحييد الأجهزة الأمنية عن المنازعات الحزبية والفئوية، وتحقيق مبدأ استقلالية المحاكم والقضاء، بالإضافة إلى صيانة منظومة القيم والمفاهيم الديمقراطية المستندة إلى احترام الحريات وحقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة، وكذلك ضمان حرية الرأي والتعبير والنقد والتجمع السلمي، واستقلالية العمل الأهلي والنقابي . . . إلخ، من الحقوق التي تنتمي إلى منظومة المفاهيم والقيم الديمقراطية .

فلا يمكن استخدام آلية الديمقراطية وهي الانتخابات بهذه الحالة من أجل الانقضاض على المكتسبات الديمقراطية أو منظومة القيم والمفاهيم الخاصة بها والتي أتت آلية الانتخابات كجزء عضوي من مكوناتها .

وإذا كانت حركة حماس قد بررت الحسم العسكري " الانقلاب " الذي أقدمت عليه استناداً لعدم تمكنها من ضمان حقها بالحكم لأنها جاءت بالانتخابات وبصوت المواطن وإرادة الناخب، فكيف يمكن تبرير والحالة هذه سلسلة الممارسات الأخرى مثل تجديد حالة الاعتقال السياسي والاستيلاء على العديد من النقابات والمؤسسات الأهلية التابعة لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك بعض البلديات ذات النفوذ غير الحمساوي، ومنع الحق بالتظاهر أو التجمع السلمي إلا بعد الحصول على إذن مسبق، وكيف يمكن تبرير استخدام أدوات القوة والعنف في إطار البنية والمفاهيم الديمقراطية التي تشترط في أحدها تجنيب العنف واستخدام الوسائل السلمية في حسم التعارضات الداخلية .

وعليه فإننا بحاجة إلى إزالة الغموض في إطار موقف الحركة تجاه المسائل المذكورة أعلاه، وبخاصة تلك التي تنتمي إلى منظومة التفكير والعمل الديمقراطي .

وإزالة هذا الغموض تكمن في إعلان الحركة عن التزامها بالقانون الأساسي وسلسلة التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لمبدأ التعددية الحزبية والسياسية، وإعطاء مساحة أوسع في مجالات حرية الرأي والتعبير، وإلغاء ظاهرة الاعتقال السياسي.

إن هذا المطلب ينسحب أيضا على حكومة سلام فياض وعلى حركة فتح بالضفة الغربية وبخاصة في مجال صيانة الحق بالتعددية الحزبية والسياسية، وحرية الرأي والتعبير، والتشكيل النقابي والأهلي، والانتهاه من ظاهرة الاعتقال السياسي.

إن إزالة الاتهام الموجه لحركة حماس بالظلامية وبالانغلاق يتطلب منها العمل وبصورة جادة لإقناع الرأي العام أنها تسير بالإطار القانوني المستند لأسس النظام الديمقراطي؛ لأنه لا يوجد مبرر لحسم القضاء المدني والاستيلاء على المنظمات الأهلية والنقابات الأخرى، كما جرى بعد عملية الحسم العسكري في محافظات غزة؛ كما يتطلب منها الانفتاح على قطاعات المجتمع وضمان حقوق ومصالح جميع الفئات الاجتماعية في قطاع غزة بما أنها تشكل سلطة الأمر الواقع وليس ضمان حقوق ومصالح أفرادها وأعضائها ومناصريها فقط، فالحكم له استحقاقاته وشروطه؛ وإن انتقل أية حركة من طابعها المعارض إلى مكانها بالسلطة يفرض عليها استحقاقات منها التخلي عن العباء الثنوية والحزبية والانتماء إلى العباء الأشمل على مستوى حقوق ومصالح المواطن والوطن بصورة عامة.

تداعيات الانتخابات التشريعية على المجتمع الفلسطيني، تفسخ أم إعادة بناء؟

كان ينظر للانتخابات النيابية الأخيرة التي تمت في ٢٠٠٦ بأنها المخلص للأزمة البنيوية الحادة التي كادت تعصف بالمجتمع الفلسطيني جراء وجود قوتين رئيسيتين متنافستين ومتوازيتين تخوضان تكتيكات وآليات عمل مختلفة بعضها عن بعض^{٣٦}، وكانت الحالة أشبه بوضعية ازدواجية السلطة وبخاصة في محافظات غزة، حيث كان من المتوقع صعود حركة حماس إلى المجلس التشريعي لتصبح المعارضة الرئيسية للنظام السياسي الحاكم برئاسة حركة فتح؛ الأمر الذي يسهل دمج حركة حماس في البنية السياسية الرسمية

للنظام السياسي الفلسطيني، كما سيساهم في إخراج الحالة الفلسطينية من دائرة ازدواجية السلطة، ويخرج المجتمع أيضا من حالة الاستقطاب الحادة التي القت بظلالها على مناحي الحياة ومكونات المجتمع، ويسير بحركة حماس باتجاه العمل السلمي والديمقراطي المأسس أي عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية وبخاصة التشريعية منها وبعدها عن ممارسة أساليب العمل المسلح بما أنها تصبح والحالة هذه ملتزمة بالأساس السياسي لمنشأ السلطة والمجسد باتفاق أو سلو.

إلا أن واحدا من الأمور المذكورة أعلاه لم يتحقق؛ فقد فازت حركة حماس بنسبة كبيرة حازت بموجبها على ٧٤٪ من عضوية المجلس التشريعي ساعدها في ذلك قانون الانتخابات الذي يجمع بين الدوائر والتمثيل النسبي، وحازت حركة فتح على نسبة ٤٥٪ من عضوية المجلس التشريعي لتصبح حزب المعارضة الرئيسي بعد ما كانت الحزب الحاكم وبلا منازع خلال أكثر من عشرة سنوات، أي بالفترة الزمنية ما بين عقد الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ والثانية عام ٢٠٠٦؛ كما توزعت باقي الأصوات على القوى اليسارية والليبرالية والديمقراطية، فقد حصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على ثلاثة مقاعد، وكتلة فلسطين المستقلة برئاسة مصطفى البرغوثي أمين عام المبادرة الوطنية على مقعدين، وكتلة البديل التي تكونت من تحالف كل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا على مقعدين، كما حصلت كتلة الطريق الثالث برئاسة سلام فياض على مقعدين أيضا، في حين لم تنجح العديد من القوائم من اجتياز نسبة الحسم^{٣٧}.

وعليه فقد شكلت نتائج الانتخابات تحولاً نوعياً في البنية السياسية الفلسطينية، من حيث إعادة ترتيب القوى والنفوذ والحضور الجماهيري الذي انعكس على نتائج عضوية المجلس التشريعي.

وإذا كان الجمهور الانتخابي قد عاقب حركة فتح جراء انسداد آفاق العملية التفاوضية والسياسية، وكذلك جراء سوء الأداء الإداري والمالي وظاهرة الفساد التي استفحلت في بنية السلطة الفلسطينية، فإن الجمهور ذاته لم يصوت للبديل اليساري أو الديمقراطي أو الليبرالي^{٣٨}، حيث لم تستطع أي من تلك الكتل إقناع الجمهور باعتبارها البديل؛ ذلك أن حركة حماس عبر عملها لسنوات طويلة

بالمجال الاجتماعي والأهلي والأكاديمي والنضالي والسياسي الموازي هي التي استطاعت أن تجذب الجمهور الذي نظر إليها بوصفها ضحية الانتهاكات التي تعرضت لها قياداتها، إبان هجوم الأجهزة الأمنية عليها عام ١٩٩٦ على خلفية اتفاق أوسلو واستحقاقاتها الأمنية المطلوبة في حينه؛ كما نظر إليها بأنها عنوان للنزاهة والشفافية ورمز للتضحية والمقاومة؛ لذلك لم يكن غريباً تصويت الجمهور وبنسبة كاسحة لحركة حماس، بينما تمت معاقبة كل من حركة فتح والبديل اليساري أو الديمقراطي، ذلك لأن البديل المذكور "الأخير" لم يستطع أن يستقطب الأغلبية الواسعة ويقنعها بضرورة دعمه من حيث ارتباط جزء من قيادته في تركيبة السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية على المستويين الإداري والمالي؛ وذلك لأن هذا البديل فشل في التوحد وتشكيل قائمة مشتركة على خلفية النزاعات الفئوية والذاتية والشخصية رغم إمكانية الاتفاق على برنامج انتخابي سياسي واجتماعي مشترك، وذلك لأنه لم يستطع خلال عشرة سنوات من تبوء حركة فتح لقيادة السلطة أن يجمع بين النضال الاجتماعي والوطني وأهمل قضايا الفقراء والمهمشين سواء فيما يتعلق بحقوق المرأة أو الفقراء أو البطالة أو الغلاء... الخ^{٣٩}. وكانت المفارقة أن كتلة جديدة ذات توجهات ليبرالية لم يكن لها رصيد شعبي أو تاريخي سابق وهي كتلة الطريق الثالث برئاسة سلام فياض استطاعت أن تحقق نسبة متقاربة مع بعض الأحزاب اليسارية ذات العمق التاريخي والتراث الكفاحي والتجربة النضالية الواسعة؛ الأمر الذي أشار بوضوح إلى أن تبديلاً هاماً بدأ يأخذ مساره في البنية السياسية والاجتماعية الفلسطينية، هذا التبدل الذي أصبح المشهد الرئيسي به يتجسد بحركة حماس كقوة أولى ورئيسية وجزءاً من مبنى النظام السياسي الفلسطيني وبخاصة مبنى وتركيب السلطة الفلسطينية، بعد أن كانت تلعب دور المعارضة الإسلامية أو التيار الموازي وكان نفوذها يتجسد بالجمعيات الأهلية والمساجد والمؤسسات التعليمية ولكنها كانت خارج بنية النظام السياسي الفلسطيني إلى أن جاءت انتخابات ٢٠٠٦.

من المعروف في الأنظمة راسخة التحول الديمقراطي أن الانتخابات هي آلية لتجديد شرعية النظام برمته ووسيلة لإعطاء الحق للمواطن لممارسة دوره بالمحاسبة والمساءلة، وأداة لتحقيق التداول السلمي للسلطة وحل المشكلات والتناقضات الداخلية بوسائل العمل الديمقراطي وليس بطرق العنف وأخذ القانون باليد، وكذلك وسيلة لترتيب علاقة تعاقدية ما بين المواطن والحكم على أرضية العقد

الاجتماعي الذي يقره كل من الحزب السياسي الحاكم مجسداً في برنامجه الانتخابي وبين المواطن الذي يقرر التصويت لصالح هذا البرنامج السياسي والاجتماعي الجديد، في إطار من الحقوق والواجبات المتبادلة والتي عرفت بمصطلح المواطنة التي من المفترض أن تقوم على قاعدة حقوقية من المساواة وعدم التمييز، بغض النظر عن الدين والجنس واللغة والعرق والأصل الاجتماعي؛ كما أنه من المعروف أن هناك بعض الأجهزة والمؤسسات يجب أن تبقى بعيدة عن التجاذبات السياسية والفئوية، من حيث إن ولاءهما يجب أن يكون لصالح الدولة، وبخاصة جهاز القضاء الذي من المفترض أن يقوم على قاعدة من الاستقلالية والنزاهة وكذلك الجهاز الأمني ممثلاً بالشرطة والجيش، حيث إن ولاءها يجب أن يكون للدولة بغض النظر عن الحزب السياسي الحاكم، وبخاصة لأن هذا الحزب قد يتغير كل فترة زمنية معينة بناءً على آلية دورية الانتخابات^٤.

وبالتالي فإن الانتخابات في تلك البلدان المعتادة على المسيرة الديمقراطية وآلياتها تصبح أداة لتوحيد النسيج الاجتماعي، وفرصة لإزالة الشوائب وتصحيح الأخطاء والنهوض بالمجتمع والشعب إلى الأمام عبر برامج تعالج النواقص التي كانت سائدة سواءً بالسياسة الخارجية أو الداخلية، مثل: الضرائب والصحة والتعليم، أو تفعيل آليات الحكم الصالح وقيم الشفافية والمساءلة والمحاسبة والاهتمام بحقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة ومعالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية أو إثنية، وقضايا لها علاقة بالحرية العامة والديمقراطية... إلخ.

إلا أن هذه الانجازات التي تتحقق بالبلدان المعتادة على مسيرة التحول الديمقراطي لم يتحقق جزء منها بالحالة الفلسطينية بعكس ما كان متوقعا منها أي من الانتخابات النيابية، وبتقديري فإن الانتخابات عمقت الأزمة البنيوية التي كانت قائمة ورسختها وساهمت في تفسيح وحده نسيج المجتمع الفلسطيني من خلال النكوص عن المنجزات والمكتسبات الديمقراطية الفلسطينية عبر العودة إلى اللجوء لأدوات العنف لحسم التناقضات الداخلية، وذلك بدلا من الوسيلة الديمقراطية المبنية على الحوار أو العودة إلى رأي المواطن عبر تجديد الانتخابات أو بتكبير موعد إجرائها، ومن حيث الانقسام السياسي والجغرافي وتعطيل عمل المؤسسات التي يرتكز إليها المجتمع الفلسطيني، حيث أدى الاستقطاب الحاد إلى حسم كافة مكونات السلطة في قطاع غزة لصالح حركة حماس، كما تم

حسم مكونات السلطة بالضفة الغربية لصالح الرئيس محمود عباس وحكومة سلام فياض، وقد وضعت تلك الحالة أسئلة كبيرة عن مستقبل الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير وطبيعة بنية النظام السياسي الفلسطيني، وهل سيسير باتجاه الصوملة (أي اتباع مثال الصومال) وأخذ القانون باليد أم بالإمكان العودة إلى مرتكزات النظام الديمقراطي الذي يحافظ على السلم الأهلي ووحدة نسيج المجتمع الداخلي.

ومن أجل الإجابة عن إخفاق الانتخابات الفلسطينية في تحقيق المنجزات التي تحققتها الأنظمة والبلدان راسخة التحول الديمقراطي، فنحن بحاجة إلى مناقشة معوقات تحقيق التحول الديمقراطي بالمجتمع الفلسطيني.^{٤١}

خامساً: معوقات تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

السلطة والدولة

تشكلت السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ في ضوء اتفاق أوسلو، وبالتالي فقد كانت محددة بقواعد واشتراطات معينة؛ وكان المكان والمكانة والمال أحد الأسباب الهامة وراء اندفاع قيادة المنظمة لتوقيع هذا الاتفاق الذي لم يستند إلى خطة ملزمة بانسحاب الجيش الإسرائيلي من حدود عام ١٩٦٧، كما أجل القضايا التي تشكل جوهر القضية الفلسطينية إلى مفاوضات الحل النهائي، وهي: القدس، اللاجئين، الحدود، المياه، المستوطنات واعتمد سياسة الحلول الجزئية والمنقوصة بالتعامل مع الأراضي المحتلة كأراضٍ متنازع عليها. وفي هذا الإطار استغلت إسرائيل هذه الحالة عبر فرض المزيد من الوقائع الاستيطانية على الأرض وتحديد مقومات الحل النهائي عملياً، وتعاملت مع اتفاق أوسلو على أساس أمني بما يترتب على ذلك من استحقاقات ومتطلبات ستؤدي بالضرورة إلى اصطدام مكونات المجتمع الفلسطيني بعضها ببعض وصولاً إلى استنزافه وإضعاف وحدته الوطنية.

لقد قاد الرهان على اتفاق أوسلو إلى تضخيم عمل أجهزة السلطة السياسية والقانونية والأمنية، وأدى ذلك إلى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية وإدخالها كمكون من مكونات السلطة وخاضع للمصاريف المالية التي تشرف عليها

وزارة المالية، كما أدى إلى تضخيم هذا الجهاز المجسد بالسلطة ليصبح وسيلة قيادة النظام لتحقيق الولاء عبر التوظيفات الواسعة على أسس سياسية وعبر العلاقات الشخصية ودون الأخذ بعين الاعتبار بالضرورة الكفاءة والشفافية والإعلان عن الوظائف بالصحف العامة... إلخ، الأمر الذي عزز من ظاهرة الزبائنية والعلاقات الشخصية الفردية بديلاً للمأسسة والمهنية وآليات النزاهة والوضوح، وقد ساهم كل ذلك في إدماج حركة فتح في بنية السلطة وارتباط قوى اليسار في البنية الإدارية والمالية للسلطة " الحكم " وأفسح المجال لحركة حماس لأن تلعب دور البديل^{٤٢}.

إن وضعية السلطة القانونية المستمدة من اتفاق أوسلو، وليس من مقومات الدولة المستقلة، وضع علامات من الشك على قدرة السلطة على ممارسة التنمية بمعزل عن تأثيرات الاحتلال والدول المانحة التي أصبحت تقوم بدورها باتجاه تمويل ودعم السلطة، عوضاً عن مسئولية الاحتلال الذي يفترض أنه ما زال مسؤولاً قانونياً عن المناطق الفلسطينية رغم توقيع اتفاق أوسلو.

إن تدخل المجتمع الدولي مثلاً بالرباعية الدولية ومن خلفها الإدارة الأمريكية عبر استحداث منصب رئيس وزراء عام ٢٠٠٣ بالسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن مبررات الإصلاح والشفافية والحكم السليم؛ وذلك من أجل إعطاء صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء وعلى حساب الرئيس عرفات في حينه تمكنه من التفاوض وفق رؤية خارطة الطريق، والسير باتجاه التسوية، والتدخل باتجاه اعتماد كل من القانون الأساسي وقانون استقلال القضاء عام ٢٠٠٢ أيضاً، يشير إلى مدى تدخل المجتمع الدولي وقدرته على التأثير في صناعة القرار الفلسطيني واستخدامه للعديد من الأوراق المالية والدبلوماسية التي بحوزته من أجل تمرير أجندته، وبخاصة إذا أدركنا أن السلطة أصبحت تعتمد على المساعدات المالية الدولية وكذلك على العلاقات الدولية في وجودها واستمراريتها.

كما أن موقف الرباعية ومن خلفها الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات النيابية العامة التي جرت في عام ٢٠٠٦، والبدء في مقاطعتها لحكومة حركة حماس، وذلك عبر وضع شروط للاعتراف بها والمجسدة بنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل والاتفاقات السابقة التي وقعت تحت قيادة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل وذلك من أجل البدء بالتعامل مع حركة حماس والحكومة التي ترأسها، يعكس

هذا الموقف مدى الازدواجية بالمعايير التي يمارسها المجتمع الدولي، وبخاصة لأن هذا المجتمع كان يقف وراء إجراء الانتخابات النيابية الثانية.

إن الحصار والمقاطعة اللذين فرضا على الحكومة التي شكلتها حركة حماس، واستمرارية هذه السياسة حتى بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الناتجة عن اتفاق مكة بين كل من حركتي حماس وفتح، ووثيقة الوفاق الوطني التي أصبحت البرنامج السياسي للحكومة الجديدة "الحادية عشرة" وما ترتب على المقاطعة من احتجاز لأموال السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل وتوقف دعم المجتمع الدولي لخزينة السلطة التي أصبحت المشغل الأكبر بعد إغلاق سوق العمل في إسرائيل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب أعداد واسعة من الباحثين عن العمل، ذلك خلق أزمة مالية طالت موظفي القطاع العام وأثرت على تنفيذ المشاريع الإنتاجية والتنموية في نفس الوقت؛ وعليه فإن استمرار الحصار الذي تعمق في قطاع غزة، وأخذ منحنيات خطيرة طالت الجوانب الإنتاجية والإنسانية وحولت المجتمع إلى نمط من الاستهلاك بدلاً من التنمية والإنتاجية، ونقله إلى مرحلة الإغاثة وتلقي المساعدات الإنسانية، يؤكد مدى التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يشكك بالادعاءات حول الحرص على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق المواطنين بالاختيار الحر.

وما يعزز ما ذكرناه بيان الرباعية الذي عقد في لندن بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢ حيث أشار البيان إلى استمرارية دعم السلطة وحكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية على قاعدة تنفيذ المشاريع التنموية والاستثمارية بينما أشار لأهمية استمرارية المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى قطاع غزة^{٤٣}، في موافقة ضمنية على حالة الإغاثة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة بدلاً من الإنتاجية والتي تتطلب فتح المعابر والتبادل التجاري وحرية الحركة وإدخال المواد الخام.

إن البدء في ضخ المساعدات المالية لحكومة تسيير الأعمال التي يرأسها سلام فياض، وزيادة التعهدات بتقديم المساعدات المالية لهذه الحكومة عبر مؤتمر باريس الذي عقد على اثر الاجتماع الدولي في انابولس بهدف تشجيع قيادة السلطة للسير وفق خطة خارطة الطريق ومسار المفاوضات الثنائية المباشرة مع حكومة اولمرت، يعكس مدى تسييس التمويل ومدى تدخل المجتمع الدولي في البنية الداخلية للسلطة التي أصبحت اعتمادية بصورة كبيرة على تلك

المساعدات التمويلية الدولية؛ الأمر الذي يجبرها على عدم القدرة على اتخاذ قرارات معاكسة أو متناقضة مع التوجه الدولي والذي عادة ما يدعم إسرائيل بوصفها جزءاً من السياسة الكونية المرتبطة بالمصالح الرأسمالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية^{٤٤}.

إن القيود المفروضة على السلطة بحكم اتفاق أوسلو واعتماديتها الرئيسة على درجة مساعدات الدول المانحة والمجتمع الدولي أضعفت من قدرتها على المناورة والاستقلالية، وبخاصة إذا أدركنا أهمية تلك المناورة والاستقلالية في ظل استمرارية إسرائيل بسياستها الاحتلالية عبر فرض الوقائع الجديدة على الأرض: تهويد القدس، وبناء جدار الفصل العنصري، والاستمرار بالنشاط الاستيطاني، وإقامة نظام من المعازل والكتنونات، وفرض الحصار والعزلة على قطاع غزة؛ حيث تفتقر قيادة السلطة إلى خطة بديلة أو موازية "ب" ^{٤٥} ولاسيما في ظل الانقسام السياسي والجغرافي القائم بين الضفة والقطاع ومحاوله إسرائيل الاستفادة منه عبر تبديد مقومات المشروع الوطني، وتقويض وحدة الشعب والأرض والهوية، وسد آفاق قيام الدولة المستقلة التي هي عنوان للهوية الوطنية في إطار سياسة إسرائيل المبنية على التفتيت والتجزئة.

وعليه واستناداً لحالة السلطة الفلسطينية، والتي أصبحت مكاناً للتنازع على المكانة والنفوذ السياسي أكثر من اعتبارها أداة للصمود ووسيلة لاستكمال أهداف التحرر الوطني عبر إقامة الدولة المستقلة، فقد تصاعدت العديد من الأصوات المطالبة بحل السلطة^{٤٦}، والعودة لأدوات حركة التحرر الوطني عبر إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا، على أسس من المشاركة والديمقراطية وتوسيع التمثيل لتشمل حركة حماس والجهاد وكافة القوى غير الممثلة بها.

ورغم صعوبة تلك الخطوة المجسدة بحل السلطة وبخاصة في ظل العبء الوظيفي والمهام الوظيفية التي لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أن هذا السؤال وعلى ضوء العرض الذي تم تقديمه والذي يستند إلى القيود المفروضة على السلطة سياسياً وقانونياً ودولياً وتمويلياً والتدخل في شؤونها والازدواجية بالمعايير فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية، فإنه يبقى سؤالاً جاداً وبحاجة إلى فحص بصورة غير تقليدية وبطرق إبداعية، لأن التجربة الفلسطينية أشارت

وبشكل واضح إلى أن سلطة مقيدة لا ترتقي إلى مصاف الدولة ذات السيادة تبقى عرضة للانكشاف وللضغوط والتأثيرات الدولية والإقليمية المختلفة؛ الأمر الذي يخلق علاقة عضوية بين السيادة والدولة من جهة وبين القدرة على ممارسة الديمقراطية بحرية وبدون تدخلات قسرية من جهة أخرى .

أثبتت التجربة صعوبة الجمع بين المقاومة والسلطة إلا إذا كانت المقاومة ذات طابع شعبي وسلمي ودبلوماسي ، وبخاصة في ضوء تجربة الرئيس عرفات والحصار الذي فرض عليه وتدمير مقرات السلطة بسبب مواقف الرئيس عرفات السياسية والداعمة للمقاومة في إطار الانتفاضة الثانية .

الفئوية السياسية والعشائرية

كانت التركيبة التحالفية في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية المجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية تعتمد على مبدأ الإنابة الثورية أو المحاصصة " الكوتة " الفصائلية، وذلك في ظل غياب الانتخابات بسبب سرية وخصوصية العمل الفلسطيني المتواجد بالشتات؛ وقد استمر العمل بهذه الطريقة لفترة زمنية طويلة، إلى أن جرت الانتخابات النيابية الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني في عام ١٩٩٦، والتي وإن قاطعتها أحزاب المعارضة الديمقراطية والإسلامية بسبب ارتباط الانتخابات باتفاق أوسلو، إلا أنها فتحت آفاقاً لإمكانية وجود حالة من التعددية الحزبية، وأثارت تساؤلاً حول إمكانية وضرورة وجود قانون للأحزاب السياسية في إطار المجلس التشريعي، كما بدأت تلك التجربة تسدل الستار على مبدأ المحاصصة الفصائلية لصالح الانتخابات الديمقراطية والحرية .

واستناداً إلى التركيبة القبلية والعشائرية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني بوصفه مجتمعاً زراعياً وأدخلت به قسراً علاقات الإنتاج الرأسمالية المشوهة أو الاستهلاكية، جراء العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي الذي عمق التبعية لسوق الأراضي المحتلة، وعطل من مسيرة التنمية والإنتاجية المعتمدة على الذات، وأبقى هذه السوق ذات بعد استهلاكي وحيد للمنتجات الإسرائيلية وغيرها، واستغل الطبقة العاملة رخيصة الأجر للعمل بالمنشآت والمصانع والمطاعم والمزارع الإسرائيلية، واستغل في الوقت نفسه الرأسمال الفلسطيني من خلال تشجيع سياسة التعاقد من الباطن عبر تنفيذ مشاريع بالأراضي المحتلة مكتملة

للمنتجات الإسرائيلية في مجال الخياطة والنسيج والجلود والغذاء . . . إلخ^{٤٧}،
ورسختها في الوقت نفسه ظاهرة غياب مبدأ سيادة القانون بالمجتمع الفلسطيني
ولفترة زمنية طويلة؛ فقد بقيت علاقات القوة لا تستند إلى التنافس الاجتماعي
السلمي أسوة بالبلدان المتقدمة، بل تستند إلى أدوات القوة المجسدة بالنفوذ
والمال والحمولة بهدف حماية المواطن المنضوي في إطار تلك التركيبة المجسدة
بالحمولة كوعاء واق وحام للأفراد بدلاً من مبدأ المواطنة المستند لأسس الحدائثة
ومرتكزات القانون^{٤٨}.

وباستثناء الظاهرة الايجابية والنوعية التي خلقتها الانتفاضة الكبرى ١٩٨٧
عبر دور القوى السياسية في إضعاف سلطة الحمولة والعشيرة، لصالح الموقف
الوطني والمتوافق عليه بين القوى والفعاليات الوطنية والإسلامية والتي شكلت
إبانها اللجان الوطنية والشعبية والإصلاحية لإدارة شؤون المجتمع في فترة
تمرد بها شعبنا وانتفض على قوانين الاحتلال وأدواته وأجهزته ومنها الشرطة
وغيرها، لتحل محلها سلطة الحركة الوطنية وفعاليتها الوطنية والإسلامية في
ذلك الحين.

باستثناء تلك الظاهرة التي برزت في السنوات الأولى لاندلاع الانتفاضة
الكبرى بقي المجتمع بقي أسيراً للبنية القبلية والعشائرية وللعلاقات العضوية،
التي انعكست بالضرورة على حالة القوى السياسية التي حلت محل الحمولة
والعشيرة والعائلة الممتدة لتشكّل وعاء لحماية أعضائها الممتين إليها.

وأصبح هناك وعاءان لحماية الأفراد: "العائلة الكبيرة من جهة، والحزب
السياسي الكبير من جهة أخرى"؛ وقد برز ذلك إبان الصراعات والاختلافات
والمناقشات التي تمت بين الأحزاب والفصائل في نهاية الانتفاضة الكبرى،
والتي برزت بها بعض المظاهر التي أدت إلى تكلسها وعدم تجديدها حيويتها؛
الأمر الذي ساهم باستنزافها؛ وكان أحد تعبيرات حالة الاستنزاف يتجسد
بالصدامات التي تمت بين العديد من الفصائل والقوى السياسية، وبخاصة في
نهاية فترة الانتفاضة الكبرى.

وعليه فقد انتقلت ظاهرة العشائرية من الحالة العائلية إلى الحالة السياسية،
وقد استخدمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بعد ذلك

بعض الأساليب التي ساهمت في تفتيت بعض القوى السياسية وبخاصة حركة حماس عبر سياسة الاعتقال والعمل على تفريخ أحزاب وفصائل متفرعة عنها وذلك عام ١٩٩٦، وفي الوقت نفسه تشكيل ديوان العشائر الذي كان يعني رسالة لمحاولات العودة إلى الماضي والبنى ما قبل الحديثة، في مواجهة المجتمع المدني وأدوات التعبير الحديثة المجسدة بالتعددية الحزبية والآليات ذات الترابط بمبدأ المواطنة وبخاصة لأن محاولات تأسيس مراكز سيادة القانون كانت في بداياتها في ذلك الحين .

ينظر إلى الحزب السياسي في البلدان راسخة التحول الديمقراطي كتعبير مدني عن حقوق الأفراد والفئة الاجتماعية المعينة على قاعدة المساواة وعدم التمييز والحق بالمشاركة السياسية؛ لذلك فإن الحزب يعتبر أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وسرعان ما يتم تغيير الانتماء إلى حزب سياسي والانتماء إلى آخر أو العمل على تأسيس حزب سياسي جديد إذا تعارض الحزب الأول مع قناعة العضو؛ ذلك انه ليس بنية مقدسة جامدة لا تتغير، فهي وسيلة لتحقيق التغيير المنشود وليس أفنوما مقدساً للعبادة، إلا ان هذه النظرة تقلصت في العديد من بلدان العالم الثالث ومنها المجتمع الفلسطيني؛ فبسبب المزج بين العشائرية والحزبية، يصبح الانتماء إلى الحزب هدفاً بحد ذاته وليس وسيلة؛ وذلك بغض النظر عن التغيير أو التجاوز للأسس المبدئية التي تأسس أو انطلق من خلالها هذا الحزب، وبخاصة لأن هذه البلدان أي بلدان العالم الثالث تصبح بهذه الحالة ذات علاقة مترابطة بالنفوذ والمكانة والمكتسبات المادية المترتبة عليها جراء العلاقة مع هذا الحزب؛ الأمر الذي يجعل من الصعب إمكانية تركه أو استبداله للأسباب العشائرية والمصلحية المذكورة، وذلك عكس البلدان المعتادة على التحول الديمقراطي والتي أساس المنفعة المادية عادة ما يكون فيها اقتصادياً اجتماعياً وليس سياسياً بالضرورة؛ حيث إن السياسي يأتي نتاجاً وتوخيلاً له وليس العكس، فالسياسة في بلدان العالم الثالث هي مصدر الثراء والنفوذ وليس نتاجاً كالبلدان الرأسمالية المتقدمة

ومن أجل ذلك تصبح علاقة التنافس بين الأحزاب مرتبطة بالمصالح الفردية إضافة إلى الاختلاف بالرؤى والبرامج الفكرية والسياسية؛ الأمر الذي يحتم أن يأخذ مسار التنافس طابع الصراع الفئوي الضيق القريب من الصراعات التي تخوضها البنى العشائرية العضوية ما قبل الحديثة، وهذا ما يفسر الصراع الذي

يأخذ أشكالاً حادة وضارياً قد تصل حد الحسم العنيف في بعض الحالات ، كما حدث بالحالة الفلسطينية .

إن التجربة الحديثة للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي لم ترسخ بوجود حالة من التعددية الحزبية العلنية المبنية على ثقافة الاختلاف وعدم احتكار الحقيقة والتسامح واحترام الرأي والرأي الآخر ، ساهمت بطبيعتها في الوصول إلى درجة التصادم العنيف .

فالديمقراطية تشترط إقصاء العنف وتتطلب حل التناقضات الداخلية عبر آليات انتخابية أو حوارية ديمقراطية ، إلا أن البنى القبلية والتي عززت من ظاهرة الفتوية السياسية بالحالة الفلسطينية قد قوضت من تلك الاشتراطات والقوانين ، ودفعت الأمور بالحالة الفلسطينية إلى التصادم والصراع الدموي المسلح .

لقد برزت أهمية الفتوية السياسية من خلال تجربة اتفاق مكة التي كرست الثنائية والمحاصصة بين الحزبين الكبيرين فتح وحماس ، ولم تتم مراعاة باقي القوى والفعاليات ، كما لم يتم التركيز على أسس مهنية تعمل على إعادة صياغة المؤسسة الفلسطينية على أسس الإنسان المناسب في المكان المناسب ومعايير الشفافية والمهنية في تجاوز هؤلاء العلاقات الفردية لصالح الكفاءة والمهنية .

كما برزت هذه الظاهرة من خلال استفادة حركة فتح من السلطة عبر الوظائف وبناء قاعدة اجتماعية لها من خلالها ، وقيام حركة حماس بتزويد أعضائها ومناصريها بصورة خاصة في الخدمات والمساعدات خلافاً لمن عداهم من المواطنين على قاعدة الاهتمام بالولاء وليس الاهتمام بالإنسان الفلسطيني على قاعدة الاحتياج .

إن المشكلتين الواردتين أعلاه قادتا إلى التصادم المسلح الذي تم في محافظات غزة ، والذي حسمت حركة حماس بموجبه الصراع مع أجهزة السلطة التابعة لحركة فتح وقامت بالاستيلاء على السلطة في قطاع غزة ، كما قامت حركة فتح بالسيطرة على السلطة بالصفة الغربية عبر آليات وقوانين وإجراءات إدارية ؛ وفي الحالتين تمت إثارة أسئلة عميقة حول الأولوية الفتوية ، وبخاصة لأن النتيجة لم تكن مفيدة للمشروع الوطني ووحده في ظل استفادة الاحتلال الإسرائيلي من حالة الانقسام الضارة جغرافياً وسياسياً ، كما أن الحالتين الواردتين أعلاه قد

أبرزتا المؤشرات التالية على مستوى ثقافة الديمقراطية وفهمها :

١. عدم استيعاب الحزب الحاكم لمبدأ التداول السلمي للسلطة وأن الحاكم قد يصبح مواطناً في أي لحظة إذا قرر الجمهور الانتخابي ذلك .
٢. عدم استيعاب بعض القوى، وبخاصة تلك المنتمية إلى تيار الإسلام السياسي، الآليات والمفاهيم المتولدة عن الانتخابات بما أنها وسيلة للديمقراطية وليست بدلاً لها، مثل: احترام الحريات وثقافة الاختلاف والابتعاد عن الإقصاء والإضرار بالتعددية؛ ذلك أنه لا يمكن تجاوز الديمقراطية بوسيلة الديمقراطية عبر الانتخابات؛ إذ إن الديمقراطية نظام حكم وممارسة اجتماعية تعتمد على الحرية وحقوق الإنسان ومنها حرية التفكير والاعتقاد وثقافة الاختيار وتجنب النمطية الثقافية، والمواطنة المتساوية والمتكافئة .

الثقافة السائدة

تتكون الثقافة الفلسطينية السائدة من الأبعاد العشائرية والفتوية، وإذا كانت الثقافة نتاجاً للبيئة الاجتماعية بالمجتمع فإنها تعتمد والحالة هذه على الحمولة أو الحزب السياسي الأكبر في تحديد موازين القوى في تجاوز مفاهيم وآليات المواطنة المتساوية "التكافؤ" التي تعززها المجتمعات الحديثة المستندة لأسس سيادة القانون وان جميع المواطنين به سواء بغض النظر عن الدين، أو الجنس، أو اللغة، أو العرق، أو الأصل الاجتماعي؛ فالثقافة السائدة هي ثقافة الطبقة الاجتماعية السائدة .

وعليه فإنها تركز والحالة هذه إلى بعدين بحسب المنظور الثقافي، حيث سادت المفاهيم الاستهلاكية والمنفعة الليبرالية المستندة لأسس الزبائنية بالعلاقات السياسية والإدارية من جهة وسادت مفاهيم احتكار الحقيقة والمعرفة وتمجيد الذات والتقليل من شأن الآخر من جهة أخرى، وذلك بالاستناد إلى طبيعة التركيبة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني .

وقد ترسخ ذلك في ضوء نتائج الانتخابات النيابية العامة عام ٢٠٠٦، ورغم وضوح المضايقات والمعوقات التي تعرضت لها حركة حماس جراء عدم تمكينها من الحكم بسبب السياسة الداخلية لرموز القوى الأمنية الخاصة بالسلطة وذات النفوذ المالي والعسكري في حركة فتح، إضافة إلى المضايقات والمعوقات المفروضة من

المجتمع الدولي على حركة حماس بسبب الاشتراطات للاعتراف بها ومحاصرتها دبلوماسياً ومالياً؛ ورغم عدم شرعية ومنطقية تلك الممارسات إلا أن حركة حماس فهمت الانتخابات بوصفها حق الأغلبية دون الإقرار بحقوق الأقلية وبأنها مدخل لإحكام السيطرة قيمياً على المجتمع، وقد برز ذلك ليس فقط من خلال الحسم العسكري "الانقلاب" في حزيران ٢٠٠٧، ولكن من خلال قمع المظاهرات الموالية لحركة فتح أشهرها يوم ١٢/١١/٢٠٠٧، وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وقمع الصلوات الجماعية المنظمة من حركة فتح، وكذلك الاستيلاء على العديد من المؤسسات والقباطات التابعة للحركة، وحسم الجهاز القضائي لصالح القضاء المواليين لحركة حماس^{٤٩}.

إن الممارسات التي أقدمت عليها حركة حماس تتقاطع مع الممارسات التي تكرسها حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض من خلال قمع بعض المظاهرات وأشهرها المظاهرة التي نظمتها بعض القوى اليسارية على خلفية مؤتمر انابولس في رام الله، حيث أقدمت الأجهزة الأمنية على الاعتداء بالضرب على المتظاهرين والذين كان منهم بعض أعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى تجديد ظاهرة الاعتقال السياسي وإغلاق العديد من المؤسسات والجمعيات التابعة لحركة حماس بالصفة.

إن تقاطع الممارسات التي تخل بمبدأ الحريات وتؤثر على نكوص المكتسبات الديمقراطية عبر تجميد عمل المجلس التشريعي وانقسام الأجهزة الإدارية والمؤسسية التابعة للسلطة، بسبب الانقسام السياسي والجغرافي بين حماس وفتح والصفة القطاع، يضع علامات استفهام ضخمة حول ثقافة استيعاب الآخر والتعددية ومبدأ الشراكة السياسية الذي رفعته جميع فاعليات العمل الوطني والإسلامي على قاعدة "شركاء بالدم شركاء بالقرار"، حيث أصبح التفرد سيد الموقف والإقصاء وإلغاء الآخر هو الهدف؛ الأمر الذي أشار إلى أزمة الثقافة السياسية السائدة والتي تؤكد أن الثقافة المبنية على الفتوية السياسية والعشائرية في ظل مجتمع مقيد بقوانين وإجراءات الاحتلال وغير راسخ في مسار التحول الديمقراطي الذي من الضروري أن يستند إلى مبادئ التعددية الثقافية والحزبية ولغة التسامح واحترام الأقلية والحريات والفئات الاجتماعية المهمشة وحقوق النساء على قاعدة مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، نقول إن مجتمعاً ضمن هذه التركيبة التي تشكل أحد

معوقات التحول الديمقراطي من غير السهل تحوله إلى المسار الديمقراطي في ظل استمرارية هذه العقبات والمعوقات .

لقد أدت سياسة غياب مبدأ سيادة القانون ، بسبب ضعف السلطة وبخاصة في الفترة التي سبقت الحسم العسكري في حزيران ٢٠٠٧ ، إلى تعزيز ظاهرة الفلتان الأمني والمليشيات وآليات أخذ القانون باليد؛ الأمر الذي أدخل بالنسيج الوطني والاجتماعي؛ وليس أدل على ذلك من اختطاف الصحفي آلان جونستون، وكذلك التعديت على الممتلكات العامة وعلى الأبرياء من المواطنين، وبروز ظاهرة المليشيات والمجموعات المسلحة المرتبطة بأصحاب النفوذ السياسي والمالي بالمجتمع .

إن تغيير الثقافة يتم من خلال بعدين

١. البعد القانوني والمستند إلى أسس التعاقد الاجتماعي والتشريعات التي تصون الديمقراطية وتحافظ على الحريات ومبادئ حقوق الإنسان .
٢. إشاعة ثقافة المشاركة والتعددية بدلاً من الإقصاء وإلغاء الآخر واحتكار الحقيقة ووصم الآخر بصفات جامدة ، مثل لغة التخوين والتكفير بعيداً عن مبادئ التسامح التي تحافظ على وحدة نسيج المجتمع .

سادساً: الأضرار التي لحقت ببنية المجتمع الفلسطيني بعد الانتخابات العامة

لا تكمن العلة في نتائج الانتخابات بل بالأسباب التي أدت إلى تعويق التحول الديمقراطي ، وبغض النظر عن النيات ، فقد أدت تلك النتائج إلى إلحاق الضرر بالعديد من المحاور ومنها :

المحور السياسي الوطني

عندما قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون تنفيذ خطة إعادة الانتشار والفصل "disengagement" من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ ، كان القرار مبنياً على رؤيته المستندة لرؤية النخبة السياسية الإسرائيلية ، التي تجتمع سنوياً في مدينة

هرتسليا والتي تجمع العديد من أصحاب الرأي بالمجال السياسي والأكاديمي والإعلامي، المبنية على قاعدة ضرورة الحفاظ على دولة إسرائيل بوصفها نقيّة العرق دون ترك التوازن الديمغرافي يؤثر بالمكونات الداخلية لطبيعة الدولة التي هي أساسا دولة اليهود، وفق المفهوم أو التعريف الصهيوني والذي تجمع عليه كافة الأحزاب الإسرائيلية من اليمين إلى اليسار باستثناء بعض الأحزاب العربية والتقدمية المعادية أصلاً للفكر العنصري الصهيوني والمناضلة باتجاه المساواة وعدم التمييز وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني^{٥٠}.

صحيح أن قطاع غزة شكل عبئاً مستمراً واستنزافاً دائماً لإسرائيل ابتداءً من احتلالها العسكري عام ١٩٦٧، مروراً بالانتفاضة الكبرى ١٩٨٧ - ١٩٩٣، ووصولاً لانتفاضة النفق ١٩٩٦، وليس انتهاء بدور قطاع غزة بعد الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ وبخاصة على الصعيد الكفاحي والمقاوم وتحديداً ضد المستوطنين القابعين على ارض القطاع؛ الأمر الذي أربك الاحتلال وجعل قادتهم وبخاصة رئيس الوزراء السابق راين الذي تم اغتياله من قبل مجموعة متطرفة من الصهاينة الراضين لمجرد فكرة السلام والمصالحة مع الفلسطينيين والعرب، حيث أعلن راين إبان الانتفاضة الكبرى التي كان يمثل بها موقع وزير الدفاع أنه يتمنى أن يصحو يوماً ويجد غزة قد ابتلعها البحر.

وعليه فإن خطة الانفصال جاءت في سياق البرنامج الاحتلالي الرامي إلى التخلص من السكان الفلسطينيين بحصرهم في أقل مساحة ممكنة من أرض فلسطين التاريخية؛ فسكان قطاع غزة يشكلون حوالي ٤٠٪ من نسبة السكان بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ أي أراضي كل من الضفة، ومنها القدس، والقطاع؛ بينما تبلغ مساحة القطاع حوالي ١,٧٪ من أرض فلسطين التاريخية "الانتدابية" و١٪ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ علماً بأن أراضي الضفة الغربية، ومنها القدس، والقطاع تبلغ حوالي ٢٢٪ من أرض فلسطين التاريخية.

لقد أشارت دراسة صادرة عن معهد "جافي" الإسرائيلي بعنوان الدولة الفلسطينية، عام ١٩٨٩، إلى سناريوهات لحل القضية الفلسطينية منها إمكانية إقامة الدولة في أراضي قطاع غزة، حيث إن إسرائيل تعتبر أن مشروعها يتجسد بالضفة الغربية ضمن المفاهيم التوراتية والتاريخية وكذلك الإستراتيجية الإسرائيلية، بينما كان ينظر إلى قطاع غزة تاريخياً بوصفه غير مرغوب به؛

وبالتالي يمكن السماح للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة به على أن تصحب دولة منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية والإسلامية الأخرى .

أما الضفة الغربية وهي المستهدفة وفق المشروع الصهيوني الاحتلالي فيجب القيام بتنفيذ إجراءات ميدانية على الأرض، عبر الاستيطان وغيره، تحول دون تحويلها إلى كيان لصالح الدولة الفلسطينية وذلك ضمن سناريوهات تبدأ من تكوين الإدارات المحلية مروراً بالحكم الذاتي الموسع وليس انتهاء بمشروع التقاسم الوظيفي أو الكونفدرالية^{٥١} . لقد توقع القائمون على هذا المشروع، الذي تحول إلى مشروع هرتسليا السنوي، حدوث اقتتال بين قوى منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وقوى الإسلام السياسي المسجد بحركة حماس من جهة ثانية، يسفر بالنهاية إلى سيطرة قوى منظمة التحرير الفلسطينية ليتحول قطاع غزة إلى ارض للدولة الفلسطينية المستقلة .

ما يهمننا في الإشارة إلى هذا الكتاب أن خطة الانفصال عن قطاع غزة لم تكن معزولة عن التفكير الاستراتيجي الصهيوني، كما أن إسرائيل كانت تتوقع حدوث حالة من الاقتتال الداخلي بين الطرفين الرئيسيين في إطار تركيبة الحركة الوطنية الفلسطينية، وكذلك فإن الاهتمام الأكبر من قبل إسرائيل سينصب على الضفة الغربية .

وبالتالي فإن المشروع الصهيوني أو الاحتلالي كان يهدف إلى تقويض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة المكونة وفق الموقف الوطني الفلسطيني المستند لقرارات الشرعية الدولية من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وذلك بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وإشاعة انطباع باعتبار أراضي القطاع ذي الكثافة السكانية الكبيرة بوصفه أراضي للدولة المستقلة، على أن لا يسمح بامتداد هذه الدولة إلى الضفة الغربية التي سيكون مصيرها أي شيء عدا "الدولة والسيادة"، مثل: الحكم الإداري الذاتي الموسع، أو الكونفدرالية، أو التقاسم الوظيفي، أو غيره من المشاريع الأخرى؛ الأمر الذي يفسر شعار الاستيطان بالضفة، والإمعان في تهويد القدس، وبناء جدار الفصل العنصري مؤخرًا، وإقامة نظام من المعازل والكتنونات التي تمنع أية تواصل جغرافي في أراضي الضفة يقود إلى إمكانية تحقيق دولة فلسطينية مترابطة ومتواصلة وذات سيادة .

من جانب آخر، ساهمت حالة الانشطار السياسي والجغرافي في إضعاف

إمكانية إعادة تفعيل وبناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جديدة من الشراكة السياسية ومن الديمقراطية التمثيلية، حيث بقيت المنظمة لا تمثل كافة المكونات والفاعليات الوطنية والإسلامية رغم أن المنظمة هي التي يجب الاهتمام بها بوصفها العنوان التعبيري عن حركة التحرر الوطني الفلسطيني وبيته المعنوي؛ فقد أهملت المنظمة أو استخدمت لصالح الفريق المنتفذ في بعض المحطات، دون السعي الجاد باتجاه تفعيلها وتطويرها ودمقرطتها، وقد ساهم ذلك في ترك الساحة للصراع على السلطة فقط رغم أن تلك السلطة مقيدة بإجراءات وقوانين الاحتلال وفاقدة لمعاني السيادة الوطنية الشاملة.

ورغم إيجابية الدور الذي قامت به العديد من البلدان العربية وبخاصة " مصر والسعودية وأخيراً اليمن " باتجاه العودة لمائدة الحوار الوطني الفلسطيني، ورغم أهمية الدور العربي الذي يثمنه شعبنا بكل فئاته ومكوناته، إلا أن ذلك يؤشر على فشل أو تعطل ديناميات الحوار الفلسطيني الداخلي ووسائله المختلفة باتجاه العمل على تدليل التناقضات الداخلية وحسمها عبر تلك الآليات والقنوات، كما يشير إلى تعطل عمل العديد من المؤسسات التي أدت حالة الاستقطاب إلى شلها أو استقطابها لواحد من الفريقين " المتناقضين " ^{٥٢}.

فالرئاسة أصبحت تستقوي بالمجلس المركزي واللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ قرارات وتوجهات محددة، كما أصبحت حركة حماس تستقوي بالمجلس التشريعي بهدف صياغة توجهات واتخاذ قرارات محددة، وبخاصة بعد إصدار فتوى قانونية تفيد بأحقية توكيل الأسرى النواب لزملاء لهم أعضاء من المجلس التشريعي للتصويت والمشاركة في أعمال المجلس؛ الأمر الذي استفادت منه حركة حماس بالوقت الذي طعنت في شرعيته كتلة فتح، إضافة لبعض المنظمات الحقوقية الأخرى. وقد أدت حالة الاستقطاب هذه إلى غياب المؤسسة الموحدة أو الآلية الوطنية أو الديمقراطية الداخلية لحل الخلافات الداخلية بين الأطراف وبخاصة بين الطرفين المتصارعين.

إذا كان هناك حرص على المشروع الوطني الفلسطيني فإنه من الهام الرجوع إلى الأسس التي ستقود لوحدة الموقف الفلسطيني بهدف إفشال مشروع الفصل الاحتلالي وباتجاه إعادة توحيد مؤسسات الوطن ضمن الاتفاق على رؤية برنامجية موحدة.

إن القاعدة الأساس لذلك تتجسد بالعودة لتنفيذ وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية عام ٢٠٠٦، وكذلك إعلان القاهرة ٢٠٠٥ وبخاصة الجزئية الخاصة بإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن من الضروري العودة للاستناد إلى القانون الأساسي الناظم لبنية وعمل ومكونات السلطة الفلسطينية الفلسطينية، عبر تشكيل حكومة انتقالية تعمل على التحضير لانتخابات جديدة على أساس مبدأ التمثيل النسبي الكامل، وعبر إعادة بناء المؤسسة الأمنية على أساس من المهنية والموضوعية على أن تكون خارج دائرة التجاذب السياسي .

إن تلك المقترحات الواردة بالعديد من المبادرات السياسية والمجتمعية هي المدخل لاستعادة اللحمة السياسية على قاعدة رفض استخدام العنف كوسيلة لحسم التناقضات الداخلية، وبهدف الحفاظ على وحدة المشروع الوطني في مواجهة سياسة التفكيك والتجزئة الممارسة من قبل الاحتلال .

المحور الديمقراطي البنائي

عاشت الحالة الوطنية الفلسطينية ظاهرة التعددية الفصائلية والحزبية السياسية، وذلك بغض النظر عن الملاحظات الخاصة في تركيبة منظمة التحرير الفلسطينية، القائمة على أرضية المحاصصة أو الإنابة الثورية المعكوسة في بنية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، مثل: المجلس المركزي والوطني واللجنة التنفيذية، إلا أن ظاهرة التعددية كانت واضحة بالأراضي المحتلة في إطار العمل الاجتماعي والنقابي في سياق النقابات المهنية ومجالس الطلبة والمؤسسات الثقافية والأكاديمية والعمالية المختلفة، وقد ترسخت ظاهرة التعددية من خلال الانتخابات التي كانت تتم بالأطر الاجتماعية والنقابية المختلفة؛ الأمر الذي أرسى قواعد واضحة لمبدأ التعايش والتسامح واحترام الآخر رغم الاختلاف معه، وقد جاءت وثيقة الاستقلال الفلسطيني تعبيراً عن هذا حيث أكدت على أهمية مبدأ التعددية الحزبية، والبعد الديمقراطي للدولة الفلسطينية عبر النظام البرلماني والانتخابي، ومبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين في إشارة واضحة لمعنى المواطنة المتساوية المتكافئة وفي تأكيد هذا المبدأ بين كافة الفلسطينيين بغض النظر عن الدين والجنس والعرق واللغة والأصل الاجتماعي .

كما أن ظاهرة التعايش برزت بوضوح أيضا في إطار الحركة الوطنية الأسيرة من خلال وجود القوى والفعاليات الوطنية والإسلامية التي كانت تتوحد في اطر وهياكل تعبيرية عن حقوق المعتقلين، وفي مواجهة إدارة السجون الاحتلالية، ومن أجل تحسين شروط الاعتقال مع الاحتفاظ بحالة وحق الاختلاف في إطار الوحدة رغم التنافس بين القوى والفاعليات الوطنية والإسلامية؛ إلا انه لم تحدث حالة من استخدام العنف والقوة في مواجهة الآخر باستثناءات محدودة وفي بعض المحطات التي كانت تشهد حالة من الاحتقان والتحول مثل ما جرى في غزة من اشتباكات ميدانية جزئية وبوسائل بسيطة بين كل من حركتي فتح وحماس في المرحلة التي سبقت توقيع اتفاق أوسلو، إلا أن تلك الاحتكاكات كانت سرعان ما يتم تجاوزها والعودة لآليات الحوار وفي إطار التأكيد على وحدة الهدف في مواجهة الاحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية.

لذلك لم يكن سهلاً على القيادة الفلسطينية التي قدمت إلى أراضي الوطن عام ١٩٩٤ تجاهل ظاهرة التعددية السياسية والحزبية والتراث الديمقراطي الذي تعزز بالأراضي المحتلة، إلا أنه جرى تخطي لتلك الأرضية القائمة على مبدأ التعددية والديمقراطية من خلال الإجراءات القمعية التي أقدمت عليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفيما بعد قيادة السلطة الفلسطينية بحق القياديين في حركة حماس، عبر الاعتقالات السياسية التي تمت عام ١٩٩٦؛ ورغم هذا التجاوز إلا أن الطابع العام لمنشأ السلطة الفلسطينية والتي نظر إليها بوصفها نواة للدولة الفلسطينية القادمة كان لا يستطيع تجاوز ظاهرة التعددية والديمقراطية.

إن الحراك الذي ساد بعد تأسيس السلطة الفلسطينية بين منظمات المجتمع المدني في اتجاه إرساء دعائم مجتمع مدني قائم على التعددية واحترام حقوق الإنسان لم يشمل جميع تلك المنظمات؛ فهناك بعض المنظمات المحسوبة على حركة فتح كانت جزءاً من البناء الإداري والهيكلي للسلطة، نذكر منها النقابات العمالية التي كان يحتل رئيسها موقعا متميزا في وزارة العمل، كما كان مكتب الرئاسة يخصص حصصا مالية للعديد من المنظمات الأهلية التابعة له والحركة فتح؛ الأمر الذي أبعد تلك المنظمات عن مبدأ الاستقلالية وحال دون إمكانية قيامها بالدور المنوط بها باتجاه الضغط والتأثير والمناصرة.

كما أن هناك بعض المنظمات الأهلية المنضوية في إطار حركة حماس، والتي

كانت توظف نشاطاتها وبرامجها الخدمية لصالح الحركة، تلك المنظمات وفي إطار رؤية وتوجه الحركة لم تقم بالدور المطلوب منها باتجاه الضغط والمناصرة استناداً إلى فلسفة الحركة التي كانت مبنية على مبدأ المشروع الموازي أو البديل لا أن تكون جزءاً من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وربما المرات القليلة التي تحركت بها تلك المنظمات الأهلية المتقاطعة والمحسوبة على حركة حماس بالضغط على السلطة التنفيذية هي عندما أقدمت الأخيرة على تجميد أرصدة بعضها وإغلاق البعض الآخر في عام ٢٠٠٤، أي بالقضية التي تمسها بصورة مباشرة؛ ولكنها لم تتحرك تجاه اعتماد قوانين وتشريعات منصفة، أو من أجل ضمان حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة معكوسة في سياسات وتشريعات أو باتجاه الانتصار لقضايا الفقراء والمهمشين أو ارتفاع الأسعار، وذلك عبر تحركات اجتماعية واحتجاجية واضحة وملموسة . . . إلخ.

طرح الأجراء والتغيرات التي نشأت في ضوء الانتفاضة الثانية، من حيث وجود حالة ازدواجية السلطة والخطاب والرؤية والأدوات بين كل من المشروع الذي تقوده حركة فتح ممثلاً بالسلطة والمشروع السياسي الموازي الذي تقوده حركة حماس، أهمية إيجاد حل لهذه المعضلة القائمة على التعارض أكثر من التكامل، حيث لا توجد إستراتيجية تؤكد التكامل بين كل من المقاومة والمفاوضات في غياب قيادة موحدة وبسبب انتشار حالة الفوضى والفلتان وأخذ القانون باليد في ظل ضعف مبدأ سيادة القانون، وعدم قدرة السلطة على تنفيذ العديد من السياسات والتشريعات وإشاعة مظاهر الزبائنية والعلاقات الفردية كبديل لمبدأ المواطنة وضمن الحقوق وترسيخ آلية العمل القبلية والعشائرية التي تسود في مرحلة ما قبل الحدائثة؛ وبسبب كل ذلك على المستوى السياسي والقانوني، سادت قناعة في العقل الجمعي الفلسطيني بضرورة التوجه إلى الانتخابات النيابية العامة في كانون الثاني ٢٠٠٦، وذلك بعد الانتخابات الرئاسية التي تمت في كانون الثاني ٢٠٠٥ والتي فاز بها الرئيس محمود عباس^{٥٣}.

إن ردة الفعل العنيفة من قبل المجتمع الدولي تجاه نتائج الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٦، مصحوبة بردود الفعل المحلية من قبل حركة فتح التي سلمت شكلاً وليس مضموناً بمبدأ التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى وجود فهم يربط بين الفوز بالانتخابات والعمل على التحكم في مقاليد المجتمع لدرجة يتم بها التعدي على مساحة الآخر واستقلالية ومنظومة الحقوق الأخرى، كل

ذلك أدى إلى وجود حالة من الاحتكاك بين القوتين الرئيسيتين في العديد من الجولات القتالية وصولاً إلى محاولات الاستقطاب الدولي والإقليمي عبر التجيش والحشد والتمويل؛ الأمر الذي أدى إلى نتيجة الصراع المسلح الذي وقع في غزة عبر إقدام حركة حماس على حسم هذا الصراع بالطرق العنيفة وبوسائل القوة وليس بأدوات الحوار والاتفاقات والتي كان آخرها اتفاق مكة في نيسان ٢٠٠٧، والذي تهاوى تحت وطأة أدوات القتال والعنف.

لقد أدى الانقسام الجغرافي والسياسي إلى انعكاسات وتداعيات تمس مرتكزات العمل الديمقراطي، فلأول مرة يتم حسم الخلافات الداخلية بوسائل العنف والقوة ويتم تجاوز مقولة إن الدم الفلسطيني خط أحمر لا يمكن تجاوزه؛ ولأول مرة يشهد النظام السياسي الفلسطيني عبر السلطة حالة من الانقسام والانشطار أدت إلى تعطيل عمل السلطة التشريعية بسبب عدم اتفاق الحركتين الرئيسيتين على عقد دورة كاملة "شرعية" للمجلس التشريعي؛ الأمر الذي أبرز وجود حكومتين وجهازين للقضاء في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وتجميد عمل السلطة التشريعية التي حاولت حركة حماس تفعيلها عبر الحصول على توكيل من النواب المعتقلين بالسجون الإسرائيلية والتابعين لحركة حماس والذين جرى اعتقالهم في ضوء عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت في منتصف عام ٢٠٠٦ في غزة.

إن حالة الخصومة التي تحولت إلى عداة بين كل من حركتي حماس وفتح ألفت بظلالها على حالة الحريات والمكتسبات الديمقراطية، فقد جرى تجديد حالة الاعتقال السياسي بالمنطقتين والإغلاق أو الاستيلاء على العديد من الجمعيات والنقابات، كما تصاعدت وتيرة التحريض الإعلامي المتبادل، وجرى مس خطير بمبدأ الحريات مثل الحق بالتجمع السلمي، التي يؤكدتها القانون الأساسي الفلسطيني.

لقد أثارت الحالة الواردة أعلاه، والتي أبرزت تقويضاً لمرتكزات العمل البنائي والديمقراطي، أن مكونات شعبنا لم تصل إلى مرحلة الحدأة، هي سرعان ما ترتد إلى عقلية البنى القبلية والعشائرية وأخذ القانون باليد؛ فلم تتم عملية الاحتكام إلى مبدأ سيادة القانون أو لغة الحوار أو العودة إلى رأي المواطن عبر تبكير موعد الانتخابات، وقد انهار كل شيء عندما انهارت ظاهرة المحاصصة بين الفريقين الكبيرين الرئيسيين، كما تمت التضحية بالقوانين والتشريعات

والمؤسسات النيابية للسلطة الوطنية في سبيل استمرارية السيطرة الحزبية في قطاع غزة والضفة الغربية كل على حدة.

وعليه فبالوقت الذي سدد الانقسام ضربة إلى الوحدة الوطنية السياسية والجغرافية، فإنه سدد ضربة أقوى إلى المبنى الديمقراطي الفلسطيني الذي يعتبر القاعدة الأساس لمنشأ مكونات السلطة، ووسيلة هامة لتعزيز حالة الديمقراطية والتعددية التي تشير إلى الوجهة المدنية لشعبنا، وأفضلته في اختبار الجدارة المبنية على إدارة الحكم بصورة سلمية وحل المشكلات بوسائل الحوار أو باللجوء إلى القانون بدلاً من الحراب.

المحور الاجتماعي الثقافي

البنية الإنتاجية الزراعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني أثرت على المبنى الاجتماعي من خلال وجود واستمرار ظاهرة العشائرية والقبلية العائلية، والتي انعكست أيضاً على حالة العشائرية السياسية التي تتمظهر من خلال الفئوية الحزبية؛ كما أن حالة التعاقد من الباطن بين المنتجات الزراعية والخدمية والتجارية والصناعية الفلسطينية مع إسرائيل أضفت بعداً استهلاكياً واضحاً على حساب البعد الإنتاجي المعتمد على الذات.

إن المتغيرات التي انطبقت على الطبقة الوسطى من حيث تفتتها إلى شريحة تبوأ المراكز الإدارية العليا بالسلطة الفلسطينية كالوزارات والأجهزة الأمنية، وإلى شريحة اندمجت مع عمل القطاع الخاص وشركاته المختلفة الصناعية والاتصالات وغيرها، وكذلك تبوء العديد ممن هم في إطار الطبقة الوسطى لمراكز قيادية في منظمات العمل الأهلي، أدت إلى حدوث حالة من الاستقطاب بين الشريحة المتنفذة المرتبطة بالرأس المال والقوى المتنفذة بالسلطة وانحدار جزء من هذه الطبقة إلى صفوف الفقراء والمهمشين.

ومن المعروف أن الطبقة الوسطى تلعب دوراً مميزاً في إشاعة الفكر الديمقراطي والليبرالي، والتنويري القائم على المواطنة والتسامح واحترام الرأي الآخر، كما تشكل التربة الملائمة لتحقيق التحول الديمقراطي بالمجتمع؛ وعليه فقد أدى هذا التحول إلى تعزيز ثقافة الطبقة الاجتماعية السائدة والمبنية على الفردية

والواسطة والزبائنية السياسية على حساب فلسفة الحقوق الجماعية، المبنية على آليات الضغط والتأثير وضمان اعتماد قوانين وتشريعات منصفة لصالح الفقراء والمهمشين ومعززة لقيم الديمقراطية والتعددية والحريات وحقوق الإنسان .

لقد حاولت العديد من القوى السياسية المؤمنة بالخيار الديمقراطي وكذلك بعض منظمات العمل الأهلي إشاعة ثقافة التسامح والحرية واحترام الرأي الآخر، وذلك عبر برامج التدريب وعقد المؤتمرات وورش العمل وإصدار النشرات، وكذلك تنظيم بعض فاعليات الضغط والمناصرة القائمة على تعزيز ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون بدلاً من اخذ القانون باليد والاستقواء بالبنبي العشائرية عائلياً أو فئويّاً؛ إلا إن تلك المحاولات لم تحقق النجاحات المميزة ذات الأثر الراسخ بالوعي الثقافي المجتمعي وبخاصة إذا أدركنا أن السلطة القائمة بعد عام ١٩٩٤، كانت قد عززت بعض المفاهيم الاستهلاكية والذاتية وابتدعت منصباً يرسخ من الثقافة العشائرية مثل منصب "رئيس ديوان العشائر" كما دشنت وعمقت من الثقافة الزبائنية التي تقود إلى مفاهيم النفعية الفردية على حساب قيم الشفافية والمساءلة أو الكفاءة أو المصلحة العامة .

لم تجد القوى السياسية والأهلية صعوبة في ترويح مفاهيمها بسبب السلطة القائمة فقط، ولكنها واجهت الصعوبة ذاتها بسبب صعود قوة الإسلام السياسي الرئيسية بالوطن والمجسدة بحركة حماس عبر الانتخابات النيابية العامة التي جرت في يناير ٢٠٠٦ والتي كانت نتاجاً لقوتها ونفوذها وانتشار مفاهيمها الفكرية والسياسية .

تتجسد تلك الصعوبات في مواجهة المفاهيم الفكرية والسياسية الصادرة عن حركة حماس عبر بروز بعض التخوفات الجادة تجاه السياسة الداخلية التي أهدمت عليها الحركة مثل الحسم "الانقلاب" العسكري الذي تم في حزيران عام ٢٠٠٧، والقيام ببعض الإجراءات مثل المضايقات على بعض المنظمات الأهلية والسيطرة الميدانية المباشرة على بعض النقابات والجمعيات، التابعة لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية .

وكذلك الحد من حرية الحق بالتجمع السلمي كما جرى يوم ١٢/١١/٢٠٠٧

عبر قمع وتفريق هذا التجمع والذي تم بإشراف حركة فتح بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس ياسر عرفات، بالإضافة إلى قمع التجمع السلمي الذي نظّمته هيئة العمل الوطني في مخيم جباليا بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٨ بمناسبة يوم النكبة، وكذلك القيام بجملة التحريض الإعلامي وتجديد ظاهرة الاعتقال السياسي، وكذلك حسم القضاء المدني سياسياً لصالح الحركة في قطاع غزة .

صحيح أن بعض من هذه الممارسات قد جاء كرد فعل على أداء وسلوك حكومة تسيير الأعمال التي يرأسها د. سلام فياض؛ ولكن من الصحيح كذلك أن تلك الممارسات قد أحدثت حالة من القلق المشروع لدى العديد من المثقفين والمهتمين بالشأن العام والمواطنين أيضاً تجاه مدى إيمان حركة حماس بثقافة التعددية، والديمقراطية وهل هي أي الأخيرة مدخل للحكم والسلطة أم إنها منظومة شاملة تتضمن حقوق الأقلية والفئات الاجتماعية المهمشة والنساء، وكيف يمكن إدارة شؤون الاختلاف؟ هل باستخدام القوة وبلغه الإقصاء والتهميش وأحياناً التكفير والتخوين أم عبر الحوار ووسائل العمل الديمقراطي الأخرى؟^{٥٤}

لقد أدى الصراع المسلح والاستقطاب الحاد بين الطرفين إلى ضرب وحدة نسيج المجتمع الداخلي، فالعديد من الأسر يتكون أفرادها من مؤيدين إما لفتح أو لحماس، فتجد بالأسرة الواحدة أن هناك شخصاً ينتمي إلى حماس وأخاه أو ابن عمه ينتمي إلى فتح؛ الأمر الذي أدى إلى التقاتل في خندقين متضادين لأخوة وإشقاء وأولاد حمولة وقد ترك ذلك أثراً سلبياً على الحالة المعنوية وعلى الوحدة المجتمعية، لدرجة أنه تمت مقاطعة الجنازات وبيوت العزاء إذا كانت للطرف السياسي الآخر، وأن أصحاب العزاء يغادرونه إذا قدم وفداً من معززين من القوة السياسية المنافسة .

وعليه فقد تعرض المجتمع الفلسطيني جراء التطورات السلبية التي تمت بعد الانتخابات إلى حالة من التفسخ في النسيج الاجتماعي جراء اعتماد العشائرية وثقافة القوة النافذة سياسياً وأخذ القانون باليد مع ضعف مبدأ سيادة القانون والحقوق المتساوية للمواطنين، وكذلك تعرضت الثقافة الوطنية والجمعية الديمقراطية للتفكك والضعف جراء الانشداد إما للثقافة الليبرالية الاستهلاكية أو للثقافة الأصولية الشمولية، الأمر الذي عكس نفسه بالسلب على المبنى الاجتماعي والبنائي وإعادة إنتاج قيم ومفاهيم ما قبل الحداثة في تركيبته الداخلية .

سابعاً: الانقسام نتاج خطر للتداعيات التي تمت بعد الانتخابات التشريعية

المجلس التشريعي بين الاعتداءات الاحتلالية والمحاكات الداخلية

على ضوء عملية الوهم المتبدد التي قامت بها حركة حماس في ٢٨/٦/٢٠٠٦ والتي أسرت بها الجندي الإسرائيلي " جلعاد شاليت " ، قام الاحتلال الإسرائيلي بعملية عسكرية في قطاع غزة أسماها " أمطار الصيف " وذلك من أجل الضغط على حركة حماس وباقي فصائل المقاومة المسلحة من أجل الإفراج عن " شاليت " إلا أن وسائل الضغط العسكرية قد باءت بالفشل بعد رفض إسرائيل الاستجابة لمطالب قوى المقاومة عبر مبادلة شاليت بأعداد من الأسرى الفلسطينيين يقف على رأسهم ذوو الأحكام العالية والمرضى والنساء والأطفال .

كانت واحدة من ردود الاحتلال على عملية اختطاف واعتقال " شاليت " قيامه بشن حملة على قادة حركة حماس بالضفة الغربية، حيث اعتقل العديد من النواب الذين وصل عددهم إلى 43 نائباً^{٥٥} .

لقد أدى ذلك إلى اختلال في قوة الحركة العديدة في إطار المجلس التشريعي؛ الأمر الذي حرمها من حق الأغلبية، وبالتالي قدرتها على اقرار العديد من القوانين والتشريعات الراجعة بها؛ كما أدى ذلك إلى شلل في أعمال المجلس التشريعي بسبب امتناع كتلة فتح عن الاستجابة لعقد جلسة كاملة للمجلس، وبالمقابل عدم استجابة حركة حماس لدعوات الرئيس عباس بعقد جلسة كاملة للمجلس في إطار المناكفات والتجاوزات السياسية التي برزت بعد الانتخابات في إطار الصدمات القانونية بين كل من الرئاسة ومجلس الوزراء وتعددية اجتهادات النص الخاص بالقانون الأساسي بصدد صلاحية كل من الطرفين؛ إن هذا الخلاف القانوني بتفسيرات لنصوص القانون الأساسي كان نتاجاً للخلاف السياسي وليس سبباً له، وبخاصة لأنه لم تبرز مثل هذه الاجتهادات بالحكومات السابقة التي كانت تتميز بأنها من طبيعة ولون سياسي واحد مسيطر عليه من قبل حركة فتح؛ الأمر الذي لم يبرز تناقضاً واضحاً بين كل من الرئاسة ورئيس الوزراء، إلا في حالة واحدة، وهي التي لها علاقة بالمرّة الأولى التي تم بها استحداث هذا المنصب في عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣؛ وذلك بفعل ضغوط

اللجنة الرباعية الدولية في حينه في إطار شعارات الإصلاح والحكم السليم المراد تطبيقه على السلطة، وبهدف سياسي كان يرمي إلى إضعاف سلطة الرئيس عرفات في حينه بسبب موافقه السياسية الأخيرة الناتجة عن رفضه لمقترح الرئيس الأمريكي السابق كلنتون في كامب ديفد.

ورغم أن السيد محمود عباس الذي شغل موقع أول رئيس للوزراء ضمن صلاحيات قام المجلس التشريعي في ضوءها بتعديل بعض النصوص بالقانون الأساسي في إطار توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين كل من الرئاسة ومجلس الوزراء، ورغم أن السيد أبو مازن قد قدم استقالته بعد أشهر من توليه لمنصبه المستحدث والجديد، وبسبب الحالة الجديدة الناشئة عن وجود رئيس وزراء من حركة حماس وهو إسماعيل هنية بعد أن كانت أي حركة حماس ولفترة زمنية طويلة بالمعارضة في إطار برنامجها السياسي الذي يختلف عن برنامج المنظمة ورؤيتها تجاه الصراع وأدواته وأشكاله وأهدافه، إضافة إلى أن الحركة التي فازت بالانتخابات " حماس " كانت تشعر بأن هذا الفوز له استحقاقاته في إطار مبدأ التداول السلمي للسلطة؛ الأمر الذي جعل من الضروري أن يعزز هذا المبدأ من فرصها وحقوقها بإدارة شؤون الحكم وهو الذي لم يتحقق بسبب شروط الرباعية وبسبب التدخلات والمضايقات من الشريحة الأمنية النافذة بالسلطة التابعة لحركة فتح وبخاصة في قطاع غزة.

لقد قام المجلس التشريعي في بداية انتخابه باحتضان الحوار الوطني الشامل ورعى العديد من الأنشطة و اللقاءات التي توجت بإعلان وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الأسرى بالسجون الإسرائيلية، إلا أن اعتقال العديد من النواب وخاصة نواب حماس قد أدى إلى إرباك في عمل المجلس التشريعي وإحداث الشلل في جلساته وأعماله.

إن اعتقال النواب يكشف ازدواجية المعايير والنفاق السائد بالمجتمع الدولي، والذي لم ينتصر لصالح النواب المنتخبين، كما يعكس عدم احترام الاحتلال لحق شعبنا في تقرير المصير والذي تعتبر الانتخابات النيابية واحدة من تجلياته، كما يعكس عدم اكتراثه بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يدعى تبنها. كما تظهر مسألة اعتقال النواب صعوبة تطبيق الديمقراطية في ظل قوانين وإجراءات وممارسات الاحتلال القمعية.

لقد أدى الانقسام السياسي الناتج عن الحسم " الانقلاب " العسكري إلى إحداث حالة من الاستقطاب الشامل في جميع البنى والمؤسسات والهياكل الرسمية القائمة، فبالوقت الذي استفاد الرئيس أبو مازن من المجلس المركزي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية قررت حركة حماس إعادة تفعيل المجلس التشريعي من خلال الفتوى القانونية التي اجتهدوا بها والقائمة على قاعدة إمكانية توفير توكيل من قبل النواب المعتقلين لتصبح الجلسة والحالة هذه بعد التوكيل شرعية أو قانونية، ليستطيع المجلس مزاولة أعماله والقيام بتشريع العديد من القوانين التي تراها كتلة الإصلاح والتغيير مناسبة، وذلك رغم مقاطعة أعضاء المجلس التشريعي من الكتل البرلمانية الأخر.

لقد أشارت منظمات حقوق الإنسان إلى عدم قانونية، التوكيل " بينما اجتهد قانونيون وحقوقيون متممون لحركة حماس حول جواز ذلك، إلا أن الاستقطاب والانقسام السياسي قد أدى بالنهاية إلى استقطاب المؤسسة الرسمية " التشريعية " في حالة حركة حماس والمركزي في حالة حركة فتح والرئيس عباس؛ الأمر الذي أكد أنه لا يمكن تحقيق دينامية طبيعية لعمل المؤسسات دون إمكانية تحقيق التوافق الوطني بين الطرفين سواء أكان ذلك على المستوى السياسي أم التشريعي والقانوني.

قطاع غزة بين الحسم العسكري والانقلاب

بعد تهايوي اتفاق مكة الذي جمع بين كل من حركة حماس وفتح في نيسان ٢٠٠٧، وبسبب عمق وقوة حالة الاحتقان الداخلي والصراع على الصلاحيات داخل السلطة بين كل من مؤسسة الرئاسة التي يقودها الرئيس محمود عباس ورئيس حركة فتح، ومجلس الوزراء الذي يقوده إسماعيل هنية من قيادات حركة حماس.

أقدمت حركة حماس على استخدام وسائل من العنف والقوة المسلحة عبر السيطرة على المقرات الأمنية والوزارات التي كانت تحت سيطرة حركة فتح، بما شمل أيضا السرايا الحكومية ومقر الرئاسة " المنتدى " .

رغم ما تخلل هذه العملية المسلحة من شهداء وجرحى وخسائر إلا أنه دار جدل

بين أوساط الفلسطينيين، وخاصة بين حركة حماس وفتح .

فقد أعلنت حركة فتح أن ماتم هو انقلاب دموي مرتبط بأجندة ذاتية فثوية ضيقة وإقليمية " إيران " ، وبهدف ضرب المشروع الوطني الفلسطيني وهو انقلاب على الديمقراطية التي تؤكد على ثقافة الحوار وعدم استخدام العنف كوسيلة لحسم الخلافات الداخلية^{٥٦} .

بينما قالت حركة حماس إنها هي التي تمثل الشرعية عبر نتائج الانتخابات التشريعية، وعبر انتخابات البلديات والنقابات التي أفرزتها بنسبة كبيرة لصالح تبارها السياسي، إلا أنها لم تعط فرصة للحكم بسبب الحصار الدولي والممارسات التي أقدم عليها التيار المتنفذ مالياً في حركة فتح بقيادة محمد دحلان الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي، وإن ما قامت به ليس إلا جهداً ضرورياً واضطرابياً من أجل الحفاظ على شرعية النظام السياسي الفلسطيني المجسدة بتمكينهم من الحكم داخل السلطة وأجهزتها الأمنية، بما أنها فازت بواسطة صوت المواطن وعبر الانتخابات، شهد العالم بشفافيتها ونزاهتها^{٥٧} .

وقد أشار إسماعيل هنية في العديد من خطابه إلى أن ما جرى كان خطوة اضطرابية وأن الأمور قد تدرجت عن السيطرة بصورة إجبارية إلى أن وصلت إلى وصلت إليه من السيطرة الكاملة على كافة المرافق الرسمية الأمنية والوزارية في قطاع غزة^{٥٨} .

أدانت معظم الفعاليات والفصائل السياسية ما أقدمت عليه حركة حماس بوصفه يشكل سابقة خطيرة بالعلاقات الوطنية الداخلية وأعلنت انحيازها لصالح وحدة المشروع الوطني والديمقراطي الفلسطيني، كما اصطفت معظم القوى السياسية في إطار هيئة العمل الوطني التي تشكلت في قطاع غزة بعد العملية العسكرية التي تمت على أيدي حركة حماس في ١٤ / ٦ / ٢٠٠٧، كامتداد لمنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل المساهمة في تعزيز صمود المواطنين وحل إشكالياتهم الحياتية وفي مواجهة الممارسات السلبية التي قد تقدم عليها حركة حماس .

تعددت المبادرات الأهلية والسياسية في قطاع غزة تحت عنوان إنهاء الانقسام

واستعادة الوحدة الوطنية ضمن شروط أهمها: عدول حماس عن نتائج الحسم العسكري، والاتفاق على حكومة انتقالية تحضر للانتخابات المبكرة على قاعدة التمثيل النسبي الكامل وتقوم بإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية بعيداً عن التجاذبات السياسية.

إلا أن أياً من هذه المبادرات لم تجد تأثيراً مميزاً بسبب تكريس حالة الأمر الواقع من خلال فرض وقائع وتكريسها في كل من قطاع غزة الذي أصبح يخضع بالكامل لسيطرة حركة حماس، والضفة الغربية التي أصبحت تحت إدارة حكومة يرأسها د. سلام فياض مستمدة شرعيتها فقط من المرسوم الرئاسي دون المصادقة عليها من قبل المجلس التشريعي.

تحركت العديد من البلدان العربية ومنها اليمن باتجاه إطلاق مبادرة للحوار الوطني، إلا أنها أخفقت أيضاً ويعود السبب في عدم نجاح مبادرات الوحدة الوطنية والمحلية والعربية حتى الآن إلى عدم توافر المصلحة والإرادة المشتركة لتحقيق الوحدة وإنهاء حالة الانقسام؛ حيث من الواضح أن حركة حماس تريد بسط سيطرتها على قطاع غزة وممارسة حقها بالحكم بما يشمل إمكانية نجاح تجربة إدارتها للسلطة بوصفها جزءاً من حركة الإخوان المسلمين؛ وهذا يتضح من السلوكيات والممارسات ابتداءً بالقبود على الحق بالتجمع السلمي ومروراً بتجديد حالات الاعتقال السياسي والسيطرة على المقرات الأهلية والنقابية التابعة لحركة فتح ولبعض القوى السياسية الأخرى، هذا رغم أن تلك الممارسات التي تتجاوز القانون ومبدأ التعددية والحرية تمارس أيضاً بالضفة الغربية من قبل حكومة د. فياض، إضافة إلى الدور البارز الذي قام به المجتمع الدولي بقيادة الرباعية الدولية والذي عمق أجواء الاحتقان الداخلي وعززها من خلال عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات والحصار المشدد الذي فرض بعد ذلك على حكومة حماس وهي الحكومة العاشرة وكذلك الحكومة "الحادية عشرة" أي حكومة الوحدة الوطنية في عمر السلطة الفلسطينية رغم شهادة العالم أجمع على مدى نزاهتها وشفافيتها الأمر الذي ابرز ازدواجية المعايير الدولية تجاه التعامل مع الديمقراطية والانتخابات، فهي معها عندما تنسجم مع مصالحهم فقط والعكس ليس صحيحاً بالطلق، حيث أدت حالة الحصار على غزة والمقابل فتح الآفاق السياسية والمالية لحكومة د. فياض بالضفة إلى محاولة تكريس حالة الانقسام وإعطاء نموذجين مختلفين واحد يشير أحدهما إلى الانتعاش بالضفة من خلال

الأموال والدول المانحة " مؤتمر باريس " ومؤتمر الاستثمار الذي عقد في مدينة بيت لحم في حين أصبح الآخر نموذجاً لسوء المعيشة والفقر بسبب سيطرة قوى الإسلام السياسي عليه .

أزمة الديمقراطية تعمق من أزمة الشرعية في المؤسسة الفلسطينية

لقد ذكر شمعون بيريس أن واحدة من أهم إنجازات دولة إسرائيل يتجسد بالانقسام السياسي الفلسطيني الذي جرى في حزيران ٢٠٠٧، ووضعه على نفس المرتبة من الأهمية مع إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ والهزيمة التي ألحقت بالعرب في حزيران عام ١٩٦٧ .

ربما تكون إسرائيل قد أسرعت في إبرام اتفاق التهدئة مع حركة حماس من أجل الإبقاء على عنوانين سياسيين منفصلين لدى قيادة الشعب الفلسطيني ومحاولة الاستفراد بكل واحد منهما على حدة، وعلى قاعدة من الحلول الأمنية التي لم ترتق إلى ضمان حق شعبنا في تقرير المصير والسيادة الوطنية والتخلص من الاحتلال وتطبيق حق العودة^{٥٩} .

فهي تسير على مسار المفاوضات المباشرة مع الرئيس عباس بالصفة في ظل استمرارية الحواجز والاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس ولا تقدم أية إفادة مجدية لصالح القضية الفلسطينية، وتستبدل بذلك موافقتها على الدعم الدولي المالي والاقتصادي للسلطة الذي يخلصها من أعباء تلك النفقات بما أنها ما زالت دولة احتلال بحكم اتفاقية جنيف الرابعة ويتوجب عليها التزامات واستحقاقات؛ كما أنها تركز على الخطة الأمنية بالصفة أيضاً بدلاً من إزالة الحواجز وإيقاف الاستيطان والشروع في صياغة آليات عمل تقود إلى إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة؛ وبالمقابل في قطاع غزة، تجري اتصالات غير مباشرة مع قيادة حركة حماس بوساطة مصرية بهدف وقف " العنف " " التهدئة " مع إبقاء سيطرتها على المعابر الخارجية للقطاع وخضوعه بالكامل لمشيئة وقرارات الإدارة الاحتلالية ووفق سياساتها ورغباتها، أي إبقاء سكان القطاع في أكبر سجن بالعالم في ظل تحكم الاحتلال بالمعابر والحدود .

إن تلك المعادلة مريحة للاحتلال وضارة بكفاح الشعب الفلسطيني، الذي هو

بحاجة إلى إعادة النظر بالصراع على السلطة باعتبارها مقيدة ولا تملك الصلاحيات الكاملة وتحويلها إلى أداة لتعزيز مقومات الصمود الوطني، والاتفات إلى منظمة التحرير الفلسطينية بما أنها عنوان لحركة التحرر الوطني الفلسطيني عبر إعادة بنائها وتعجيلها وتقويتها وتطويرها على أسس ديمقراطية؛ وذلك من أجل الإجابة الجماعية عن سؤال ماذا بعد؟ في ضوء انسداد آفاق قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في ظل الجدار والاستيطان والمعازل وفصل القطاع عن الضفة.

لم يؤد الانقسام إلى الإضرار بمكانة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني بين الأوساط العالمية فقط، ولكن كذلك إلى النكوص والتراجع عن المكتسبات الديمقراطية، وبخاصة لأننا نشهد الآن أزمة مؤسسية وشرعية لتلك المؤسسات سواء بالسلطة أو المنظمة؛ فالمجلس التشريعي يفقد النصاب في ظل اعتقال العديد من النواب ومقاطعة الكتل البرلمانية الأخرى عدا حماس جلساته وأعماله، والمجلس الوطني يفترق للفاعلين والتمثيل؛ وهذا ينسحب على باقي مؤسسات المنظمة مثل المجلس المركزي واللجنة التنفيذية أخذاً بعين الاعتبار أن العديد من الأعضاء قد شاخوا وأصبحوا كباراً بالسن والبعض الآخر توفي كما أن مشكلة الرئاسة ستواجه أزمة عند اقتراب موعد استحقاق الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني ٢٠٠٩ إضافة إلى سؤال الشرعية القانونية الذي ما زال يصاحب حكومة تسيير الأعمال التي لم تمنح الثقة من المجلس التشريعي بعد، رغم استمرارية عملها خلال مدة عام، والذي يصاحب - أي سؤال الشرعية - حكومة هنية في غزة بما أنها حكومة أمر واقع ولم تمنح الثقة من المجلس التشريعي الذي يتكون من جميع الكتل البرلمانية، في ظل مقاطعة تلك الكتل واقتفاده للنصاب والتشكيك بالفتوى القانونية الخاصة بتوكيل المعتقلين من قبل الحقوقيين والعاملين بالمجال القانوني وحقوق الإنسان^{٦٠}.

إن أزمة الشرعية المؤسسية ربما تتعمق في ظل محاولات إعطاء فتوى قانونية لاستمرارية عمل الرئيس دون دفع استحقاق الانتخابات في يناير ٢٠٠٩، كما أنها ستتعمق إذا قامت حركة حماس بالإعلان عن عدم شرعية الرئيس إذا قام بتجديد ولايته، واعتبار أن رئيس المجلس التشريعي هو الرئيس الشرعي ولمدة ٦٠ يوماً حسب قيود وتفسيرات القانون الأساسي، وربما سيتم إعادة تمديد فترة رئاسة رئيس المجلس التشريعي أو نائبه حيث إن رئيس المجلس ما زال في المعتقل^{٦١}.

وعليه فإن حلقات الأزمة الدستورية والقانونية والمؤسسية الرسمية سواء بالسلطة أو المنظمة ستتفاقم؛ الأمر الذي سيرسم علامات من الفشل على طبيعة الديمقراطية الفلسطينية بما أنها - أي الديمقراطية - تتجسد في إحدى معالمها بالعمل المؤسسي المستند لأسس سيادة القانون، كما يعكس مدى الإرباك في ظل استمرارية الصراع على السلطة وعدم القدرة على الحسم الجماعي عن السؤال الذي بحاجة إلى توافق وطني عن طبيعة المرحلة التي يعيشها شعبنا، فإذا بقي شعبنا؛ مشتتا ويتنافس ويتصارع على المكتسبات الحزبية والشخصية فإن الإخفاق الديمقراطي سيقود إلى الإخفاق الوطني في ظل عدم تمكن الفلسطينيين إلى الآن من إنجاز حقهم بالاستقلال الوطني وبناء الدولة المستقلة التي تعتبر الشرط الجدلي والضروري لإنجاز الديمقراطية بالمفهوم العصري القائم على المؤسسات وسيادة القانون والمواطنة المتساوية والتكافؤية التي تضمنها حقوق الأفراد والتي تكفلها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

الانقسام وأثره السلبي على حرية العمل الأهلي والسياسي

لقد كانت إحدى الضحايا الكبيرة لحالة الانقسام السياسي والجغرافي والصراع الحاد على السلطة بين كل من حركتي فتح وحماس تتجسد بالديمقراطية، وبخاصة فيما يتعلق بحالة الجمعيات الأهلية والنقابات والأندية أي في أحد مرتكزات ومقومات منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المس بمبدأ التعددية الحزبية والسياسية والحق بالتجمع السلمي .

فقد قامت حكومة د. فياض بإصدار قرار بحل الجمعيات الأهلية ودعوتها لإعادة التسجيل من جديد مدعومة بقرار رئاسي وذلك بعد أيام من تشكيل هذه الحكومة التي يرأسها د. فياض تم حل حوالي ١٠٣ جمعيات تعمل في مجالات الإغاثة وتقديم الخدمات للفقراء^{٦٦}، وبالمقابل أقدمت حركة حماس عبر الحكومة المقالة التي يرأسها إسماعيل هنية بإجراءات مماثلة بالقطاع، حيث استولت في أعقاب الحسم العسكري على بعض المنظمات والنقابات العمالية التابعة لحركة فتح، ثم قامت بإصدار قرارات وإجراءات تقود إلى تقييد من حرية العمل الأهلي وتؤدي إلى السيطرة على بعض من هذه المنظمات، وذلك عبر إجراءات مثل مطالبة الجمعيات بأن تقوم بالتوقيع على شهادة حسن السير والسلوك، وذلك فيما يتعلق بعضوية مجلس الإدارة الجديد، علماً بأن تلك

الشهادة يتم استحضارها من الشرطة بهدف الإقرار بعدم إدانة الشخص بقضية مسيئة للأخلاق أو السمعة الوطنية، كما تطالب مجالس إدارة المؤسسات بفتح باب العضوية والتنسيب للجمعية العامة وذلك من أجل الاستفادة من هذا القرار والقيام بتنسيب أعضاء ينتمون إلى حركة حماس بهدف تغيير ماهية الجمعية واختيار مجلس إدارة ذي ميول وتوجهات "حمساوية".

من الملاحظ أن حالات الاعتداءات على المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني كانت تتصاعد وتزداد جراء أي محطة من محطات الاحتقان والتوتر بين الطرفين وقد كان لافتا للنظر إقدام الحكومة المقالة في قطاع غزة على الاعتداء على عشرات المنظمات الأهلية والمدنية وذلك على اثر أحداث التفجيرات الدموية التي تمت بالقطاع، واستهدفت عناصر من الحركة وبخاصة بعد التفجير الذي تم على شاطئ البحر غرب مدينة غزة والذي أدى إلى مقتل ٥ مواطنين من الحركة من بينهم طفلة في الخامسة من عمرها، وذلك بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٨ حيث إن تلك الاعتداءات تتم من خلالها السيطرة على المقرات والحصول على الأجهزة والمواد والأثاث ومصادرة تلك المحتويات، كما تم استهداف العديد من العناصر والأعضاء التابعين لحركة فتح في توسيع لظاهرة الاعتقال السياسي والتشديد الأمني على أفراد وكوادر ومؤسسات أغلبها يعود إلى حركة فتح حيث جرى اقتحام ما يقارب ٦٠ جمعية تنفذ أنشطة صيفية للفتيان وذلك بإشراف الأونروا، علماً بأن تلك المخيمات لها أهداف تربوية واجتماعية وترفيهية وليس لها علاقة مباشرة بالقوى والأحزاب السياسية؛ هذا إضافة إلى ٤٥ جمعية جرى اقتحامها ومصادرة محتوياتها ومطالبة القائمين عليها بالتوقيع على تعهد بعدم مزاوله العمل بها لاحقاً وذلك يوم السبت الموافق ٢٦/٧/٢٠٠٨،^{٦٣} أي بعد يوم واحد من عملية التفجير التي تمت على شاطئ بحر غزة، علماً بأنه جرت اعتداءات على عدد آخر من المنظمات الأهلية فيما بعد في محاولة للإجهاز على العمل الأهلي والسيطرة عليه على خلفية انتماء المنظمات المستهدفة إلى حركة فتح الأمر الذي يضرب حق إنشاء الجمعيات وممارسة العمل من خلالها ويعمل على تقييد مسارها؛ وذلك على خلفية سياسية وليس على خلفية قانونية، علماً بأن حكومة د. فياض في رام الله اتخذت إجراءات شبيهة وإن كانت أقل حدة أدت إلى إغلاق بعض الجمعيات الأهلية التابعة لحركة حماس، إضافة إلى شن حملة اعتقال واسعة طالت العشرات من أفراد وكوادر حركة حماس؛ وذلك كردة فعل على أحداث غزة وإجراءات حماس بحق كوادر حركة فتح

ومؤسساتها الأهلية والرسمية .

ورغم أن منظمات العمل الأهلي والعديد من الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية كانت قد أدانت بحزم أعمال التفجيرات الدموية، واعتبرت أن المستفيد منها هو الاحتلال بصورة رئيسية في قطاع غزة بهدف تعزيز حالة الانقسام وتصعيد أجواء التوتر من أجل التخريب على مساعي الحوار الوطني والوحدة الوطنية، إلا أن تلك المنظمات رفضت أن تعطي تلك الأحداث المدانة أية مبررات للإجهاز على مكتسبات العمل الديمقراطي من خلال الاعتداء على مبدأ حرية واستقلالية العمل الأهلي وعلى أسس التعددية الحزبية والسياسية وكذلك من خلال الاعتقالات السياسية الواسعة والعشوائية^{٦٤}.

ويشار هنا إلى استفادة الاحتلال الواسعة من أجواء الاحتقان والتوتر الذي أدى إلى تقويض أسس العمل الأهلي والديمقراطي في المجتمع الفلسطيني والنتائج عن أداء الطرفين وبتفاوت نسبي بين كل من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث قام بمداخلة عشرات المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية وبخاصة تلك التابعة أو ذات العلاقة مع حركة حماس ومصادرة محتوياتها في العديد من مدن الضفة الغربية وتحديدًا الخليل ونابلس، هذا إضافة إلى قيامه باعتقال عشرات الأعضاء والكوادر من حركة حماس بالضفة أيضا .

إن العودة لظاهرة الاعتقال السياسي من جديد تمس بصورة خطيرة مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتؤكد استخدام أدوات الإقصاء والعنف كوسيلة لحل التناقضات الداخلية بدلا من وسيلة الحوار وآليات الانتخابات والوفاق الوطني، الأمر الذي يشير إلى اتساع الهوة بين الطرفين المتنازعين "فتح وحماس"، كما يعطى المبرر للاحتلال لاستخدام وسائله الإعلامية لتأكيد عدم جدارة الفلسطينيين بالحكم وتقرير المصير، ويفشلهم في الوفاق الداخلي وبالتجربة الديمقراطية، رغم أن الاحتلال والحصار كانا سببين رئيسيين وراء تزايد حدة الاحتقان والتوتر الداخلي؛ الأمر الذي أدى إلى انفجار الأوضاع بصورة عنيفة، كما أن تلك الاعتقالات تخلق حالة من الارتياح لدى الاحتلال وبخاصة لأنه ما زال يعتقل أكثر من ١١ ألف فلسطيني في السجون الإسرائيلية.

وتجدد الإشارة إلى أنه كان قد استشهد بعض المعتقلين على أيدي السجانين في

كل من قطاع غزة والضفة الغربية جراء سوء المعاملة والتعذيب؛ الأمر الذي أساء إلى صورة شعبنا أمام العالم وعمق من حالة الاحتقان بين الطرفين .

ويذكر أن حالة الاحتقان والانقسام قد مست أيضاً بمبدأ حرية الرأي والتعبير فقد تم منع توزيع الرسالة وفلسطين المستقلة ومحطة فضائية الأقصى في الضفة الغربية، وبالمقابل فقد جرى حظر بث تلفزيون فلسطين إضافة إلى حظر توزيع جريدة الأيام لمدة زمنية محددة أيضاً إلى جانب وقف بث الإذاعات المحلية التابعة لشخصيات من حركة فتح، ومنع إدخال الصحف الثلاث " القدس، الأيام، الحياة الجديدة" على أثر أحداث غزة في ٢٥/٧/٢٠٠٨^{٦٥}.

لقد أدانت منظمات حقوق الإنسان والأطر والشبكات العاملة في إطار العمل الأهلي ومنظمات المجتمع المدني تلك الانتهاكات واعتبرتها مساً خطيراً بالمنجزات والمكتسبات الديمقراطية، وطالبت بالعودة عنها ومحاسبة من يقوم باقتربها مؤكدة على ضرورة التزام الجميع بأسس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ومشددة على ضرورة توفير الأجواء المناسبة للحوار الوطني الشامل بوصفه الوسيلة الوحيدة لحل تلك الإشكاليات والخلافات من أجل صيانة حقوق المواطنين وكرامة الإنسان الفلسطيني وضمان السلم الأهلي والاجتماعي الداخلي في إطار الحفاظ على وحدة المشروع الوطني .

إن ما تقدم يؤكد أولوية صيانة قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والتعددية كقيم أساس للنظام السياسي الفلسطيني، كما أن الانتخابات ليست وسيلة مضمونة للحفاظ ولصيانة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وليست شرطاً لتحقيق التداول السلمي للسلطة، حيث أشارت التجربة الفلسطينية إلى أنها شكلت محطة على طريق الانقسام وتقويض المؤسسة الفلسطينية الواحدة والانقضاض على مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبخاصة مبدأ الحق بتشكيل الجمعيات وممارسة الأنشطة والبرامج ذات البعد الأهلي والديمقراطي والتنموي، إضافة إلى ما سبقها من ممارسات تم بها استخدام العنف وأدوات القوة كوسيلة لحل الخلافات الداخلية التي توجت بالحسم "الانقلاب" العسكري الذي تم في قطاع غزة من خلال حركة حماس .

استخلاصات وتوصيات

١. إن الاحتلال واتفاق التسوية المرحلية الذي تجسد باتفاق أوسلو والذي لم يعط الصلاحيات للسلطة الوطنية بصورة كاملة بعد عام ١٩٩٤، من حيث عدم قدرتها على السيطرة والتحكم بالموارد والحدود والمعابر، وإتباع الحلول الجزئية والمنقوصة، والتعامل على قاعدة الاتفاق على أرضية آمنة وليست سياسية مرتبطة بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التشريعات والسياسات التي تسنها مكونات السلطة التشريعية والتنفيذية بما لا يتعارض مع السياسات أو التوجهات التي يقوم بها الاحتلال، نقول إن كل ذلك قد أضعف من الحالة الديمقراطية الفلسطينية وأدى إلى تعثرها من حيث غياب سلطة الدولة ذات السيادة وتحكم الاحتلال بتفاصيل الحياة وبلورته لمعادلة مريحة له قائمة على زيادة الأعباء المطلوبة والحياتية من قبل الجمهور الفلسطيني بحق السلطة من جهة وتحرر الاحتلال من مسؤولياته بتقديم الخدمات والإيفاء باحتياجات الجمهور من جهة ثانية.

٢. لقد أثبتت آليات التنسيق الأمني وانتفاضة النفق عام ١٩٩٦، وتجزئة المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى معازل وكتنونات وعدم قدرة السلطة على ترجمة سياساتها وقوانينها إذا تعارضت مع توجهات وسياسات الاحتلال مثل القضايا الرئيسية: (اللاجئين، القدس، الحدود، المعابر، الاستيطان، المياه) إضافة إلى ضغوط الممارسة بحق السلطة من حيث انتهاك الحريات ومبادئ حقوق الإنسان وتشجيع إنشاء محكمة أمن الدولة عام ١٩٩٤، حيث أدت هذه الضغوط إلى سياسة لا تستقيم والتوجهات الديمقراطية من قبل قيادة السلطة، من حيث بروز ظاهرة الاعتقال السياسي وإغلاق بعض الجمعيات التابعة لبعض القوى السياسية المعارضة، وحظر الحق بالتجمع السلمي، ومنع إصدار بعض الصحف وغيرها من الممارسات التي تخرق مبادئ وقوانين حقوق الإنسان كما تخرق وثيقة الاستقلال الفلسطيني وبعض التشريعات الفلسطينية الصادرة عن السلطة التشريعية والتي تؤكد تلك الحقوق على المستوى المبدئي والقانوني.

٣. إن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مشجعة على صعيد الممارسات الديمقراطية، فرغم وجود ظاهرة التعددية السياسية والفصائلية والحزبية إلا

أن آليات المحاصصة والكويتا الفصائلية هي التي كانت تشكل قاعدة العلاقة بين القوى والفعاليات السياسية في ظل لوحة سياسية تتسم بسيطرة قوة سياسية مركزية ونفوذها وتحكمها بالقدرات التنظيمية والمالية والعسكرية والإعلامية في إطار الارتباط برئيس المنظمة ورئيس حركة فتح، وفي ظل وجود بعض القوى اليسارية ذات النفوذ الجماهيري والدور النضالي؛ إلا أن تلك القوى اليسارية لم تستطع إعادة صياغة المعادلة داخل أطر وهيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث بقيت مسألة المحاصصة هي القاعدة بالعلاقة بين الفصائل في ظل استمرارية سيطرة ونفوذ حركة فتح والرئيس عرفات على مكونات المنظمة وبنائها، وهياكلها المختلفة .

٤ . لقد أثرت تلك القاعدة القائمة على المحاصصة على الأطر الاجتماعية الجماهيرية التابعة للمنظمة بحيث أنها لم تجر بها عملية انتخابات إلا في مراحلها الأولى، كما أن الانتخابات كانت تتم باتفاق الفصائل الرئيسة النافذة بالمنظمة أضف إلى ذلك أن تلك الأطر الاجتماعية (معلمين، نساء، طلاب، مثقفين، فلاحين، وكتاب . . . إلخ) كانت عنواناً سياسياً لتعزيز حضور المنظمة بالأوساط العربية والدولية عبر حضور المؤتمرات باسم الاتحاد المعين من أجل ترسيخ الحضور السياسي والدبلوماسي والإعلامي للمنظمة من خلال الاتحاد أو الهيئة المعنية وفق تخصصاتها، وذلك أكثر من الدور الاجتماعي والحقوقى للإطار المهني أو النقابي المحدد .

كما لم تعمل قيادة المنظمة على تشجيع الأطر والهيئات السياسية المشكلة بالأرض المحتلة في إطار محاولاتها لاستمرارية ضبطها للمسار السياسي والنضالي الفلسطيني، وبما لا يخرج عن قدرتها على السيطرة والتحكم؛ لذلك لم تنظر قيادة المنظمة بتشجيع كبير لتأسيس الجبهات الوطنية بالأرض المحتلة واللجان الوطنية المشكلة مثل لجنة التوجيه الوطني والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، رغم تأكيد تلك الأطر السياسية أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وأن كفاحها موجه ضد الاحتلال، ورغم مواقف تلك الأطر الراضية لتشكيل أية قيادة بديلة وبخاصة تلك التي كانت مرتبطة بإسرائيل مثل روابط القرى وغيرها؛ حيث قاومت الأطر الوطنية الموحدة تلك التشكيلات التي أراد منها الاحتلال الالتفاف على قيادة المنظمة وتشجيعه لتشكيل زعامات محلية يقدم لها الخدمات الحياتية في

إطار سعي الاحتلال الرامي إلى عزل المنظمة؛ الأمر الذي أدركته القيادات بالأطر الوطنية بالأراضي المحتلة وأكدت ولاءها وانتماءها لقيادة المنظمة، إلا ان قيادة المنظمة ورغم ذلك بقيت تحاول استمرارية السيطرة والتحكم بالتشكيلات والأطر الوحدوية والوطنية التي تشكلت بالأراضي المحتلة، في إطار تحسّسها لاحتمال بلورة زعامة وطنية منافسة .

وفي إطار العلاقة بين الاجتماعي والوطني تمكنت بعض القوى السياسية المؤمنة بالعمل الجماهيري بالأراضي المحتلة من إرساء دعائم العمل الديمقراطي والشعبي، من خلال تأسيس الأطر الجماهيرية المعنية بقضايا (المرأة والعمال والمزارعين والمثقفين والطلبة). وقد استطاعت تلك الأطر نشر الثقافة الوطنية بين الأوساط الاجتماعية لتلك الأطر، كما نشرت الثقافة الديمقراطية وثقافة التعايش والتسامح واحترام الرأي والرأي الآخر وعدم احتكار الحقيقة؛ وكانت الانتخابات التي تنظم بالعديد من النقابات المهنية والعمالية والطلابية عنواناً أيضاً ساهم في تعزيز القيم والمعايير والمفاهيم الديمقراطية، كما كانت أجواء التعايش الأخوية والحوية بين أوساط الحركة الطلابية والنقابية تدفع باتجاه احترام الرأي وتعزيز ثقافة الاختلاف في إطار الاتفاق الوطني عبر مواجهة الاحتلال، وضمنان حق تقرير المصير لشعبنا وحقه بالعودة وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي .

كما ساهم الوعي الوطني في الدفع باتجاه أعمال التصادم الشعبي (المظاهرات) ضد جيش الاحتلال، ومن أجل مواجهة سياساته بالتعليم بالجامعات وفي النقابات، وبخاصة عندما قام بتشكيل الإدارة المدنية في عام ١٩٨١، والتي قاومتها الحركة الطلابية والعمالية والنقابية بتوجيهات من الحركة الوطنية والقيادة السياسية لتلك الأطر^{٦٦} .

إن الانتخابات الدورية والوعي الوطني وثقافة احترام الرأي الآخر التي سادت بالأراضي المحتلة في حقبتَي السبعينيات والثمانينيات، إضافة إلى المبادرات الشعبية الخاصة بالعمل الطوعي والاجتماعي والتوجه للأرض ومساعدة الفلاحين والتطوع داخل المؤسسات الوطنية، إن كل ما تقدم شكل الأرضية الملائمة لانطلاق الانتفاضة الشعبية الكبرى (١٩٨٧) التي استفادت من هذه التجربة ومن تراكمات العمل الجماهيري والديمقراطي وذلك عبر

تأسيس اللجان الشعبية والأهلية ولجان الأحياء والتكافل الاجتماعي والتعليم الشعبي في جهد شعبي وديمقراطي؛ واضح ومضمون تحرري ووطني مبني على المشاركة الشعبية كأرقى أشكال الممارسة الديمقراطية، ومستنداً لأسس واضحة في إدارة الصراع مع الاحتلال، والذي برز بطابعه الدموي وبالمقابل برز شعبنا بطابعه التحرري في إطار البعد السلمي والشعبي للانتفاضة الكبرى.

إن البعد الشعبي الديمقراطي، القائم على المشاركة المستندة للمضمون التحرري والوطني، أفرز بطبيعة الحال وثيقة الاستقلال الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت بالجزائر عام ١٩٨٨، والتي أكدت على الأبعاد "التحررية الوطنية والديمقراطية" عبر الانتخابات البرلمانية وعلى فلسفة المساواة وعدم التمييز "المواطنة".

حيث إن الجهد الديمقراطي والثقافي المبني على التعددية واحترام الحريات والحق بالاختلاف والمضمون التحرري للعمل الوطني أفرز هذه الوثيقة التاريخية التي تعكس الملامح الرئيسية لنضال شعبنا وترسم رؤية واضحة تستطيع الإجابة عن تساؤل أي مجتمع لفلسطين نريد؟

٥. لقد شكل توقيع اتفاق أوسلو وبغض النظر عن طبيعته السياسية التي تحفظت عليها معظم القوى السياسية بل رفضت أيضاً بعضها منها، إلا أن آلية توقيع الاتفاق بما عكس من التفاف حول وفد مدريد وواشنطن الذي كان يقوده د. حيدر عبد الشافي وشخصيات وطنية من الأراضي المحتلة، شكلت محاولة لإعادة إحياء قيادة المنظمة التي تعرضت للحصار القوي في ضوء موقف الأخيرة من العدوان العراقي على الكويت عام ١٩٩٠، كما شكلت عنواناً لإعادة بناء المكانة عبر فك العزلة والحصار وإعادة فتح العلاقات الدبلوماسية مع الأوساط العربية والدولية بما سمح بإعادة تدفق الأموال وترسيخ الزعامة السياسية للمنظمة من جديد عبر تواجدها بالأراضي المحتلة^{٦٧}.

وبسبب قيود الاحتلال من جهة ونزعة القيادة الرسمية للمنظمة لإعادة ترسيخ ذاتها ووجودها، لم يتم اعتماد الديمقراطية والبناء المؤسساتي كقاعدة أساس للنظام السياسي الفلسطيني الذي تشكل بعد أوسلو.^{٦٨}

وبرغم من أنه جرت انتخابات للسلطة التشريعية وبناء أجهزة ومؤسسات ومحاكم بما يؤسس لبناء الدولة الفلسطينية القادمة، إلا أن تلك الانتخابات كانت بهدف إعادة منح الشرعية للقيادة الفلسطينية التي كانت بحاجة إليها، إضافة إلى الشرعية الثورية والتاريخية؛ إذ كانت بحاجة إلى الشرعية الانتخابية أو الديمقراطية؛ الأمر الذي تحقق بانتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ .

لم تتمكن القوى اليسارية المؤمنة بالخيار الديمقراطي من لعب دور المعارضة الديمقراطية؛ حيث إن ارتباطها بمشروع السلطة واندماجها بالبنية الإدارية والهيكليّة بما يترتب على ذلك من استحقاقات مالية ومصالحية أضعف البعد المعارض لتلك القوى، وبخاصة لأن الأطر الاجتماعية والنقابية التي تشكل امتداداً لها بالأراضي الفلسطينية ارتبطت أيضاً بخياراتها بالبنية الإدارية والمالية للسلطة؛ الأمر الذي خلق صدعاً بينها وبين الفئات الاجتماعية التي يفترض أن تدافع عنها وتعبر عن مصالحها .

إن تقديم الموضوع السياسي الوطني تحت شعار أولوية التحرر الوطني، وإهمال الأبعاد الحقوقية والاجتماعية والديمقراطية من قبل القوى اليسارية، ترك الساحة مفتوحة لصالح قوى الإسلام السياسي وبخاصة لحركة حماس التي استطاعت استثمار الحالة الاجتماعية لدى المواطنين الفقراء، وإخفاق السلطة في إدارة الحكم عبر سوء الأداء الإداري والمالي " الفساد " ، وكذلك عدم قدرتها على تحقيق منجزات سياسية باستناد السلطة إلى خيار المفاوضات كخيار وحيد في تحصيل حقوق شعبنا .

٦. ورغم الدور ذي الملامح الايجابية التي قامت به منظمات المجتمع المدني وبخاصة ذات الوجهة المستقلة والمنحدرة من أصول فكرية وسياسية يسارية وديمقراطية، في مجال الدفاع عن الحريات ورفض محكمة أمن الدولة ومبدأ الاعتقال السياسي والكفاح من أجل الحق في حرية الصحافة والرأي والتجمع السلمي، وكذلك في مجال تقديم الخدمات وتمكين الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، اعتماد بعض القوانين والتشريعات المنصفة لها، إلا أن تلك المنظمات بقيت نخبوية في ظل تشديدها على الجوانب المهنية وإهمالها للجوانب الحقوقية التي تستطيع من خلالها تمكين وتقوية الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة (مرأة، عمال، شباب، مزارعين . . . إلخ) .

٧. صحيح أن هناك محاولات من بعض المنظمات الأهلية لتحفيز بعض الفئات الاجتماعية على تشكيل حركات مطلبية ذات بعد حقوقي وديمقراطي، ولكن من الصحيح أيضاً محدودية وموسمية تلك التجارب، كما أن الامتيازات التي تحققت للشريحة المنفذة بالمنظمات الأهلية من حيث (الرواتب، والسفرات، والتسهيلات) فرض عليها شروطاً من العلاقة مع السلطة بعيدة عن التصادم مع مكونات الحكم بل الوصول إلى قواسم مشتركة والالتقاء في منتصف الطريق معها، وكذلك فيما يتعلق بأموال المانحين فقد كانت السياسية الوسيطة هي السائدة؛ الأمر الذي دفع للاستجابة لأجندة المانحين أكثر من الاستجابة إلى أولويات واحتياجات الفئات أو القطاع الاجتماعي المحدد من قبل منظمات المجتمع المدني.

إن سياسة التضييق على الحريات وتشكيل محكمة امن دولة و بروز ظاهرة الاعتقال السياسي والتضييق على مؤسسات العمل الأهلي، إضافة إلى سوء الأداء الإداري والمالي وعدم وضع الإنسان المناسب بالمكان المناسب واستخدام النفوذ لهدر المال العام، وكذلك عدم الالتزام بمبدأ دورية الانتخابات من خلال تمديد ولاية المجلس التشريعي الذي استحوطت عملية إعادة انتخابه من جديد في عام ١٩٩٩ حيث إن هذا التجديد تم بقرار رئاسي. إن كل ما تقدم شكل علامات سلبية في إطار أداء السلطة الفلسطينية بعد عام ١٩٩٤، إلا أن الكثير من تلك العلامات السلبية تم تجاوزه بفعل الاحتكاك بالبنية السياسية والمدنية والحقوقية بالمجتمع وأدى إلى توسيع مساحات الحريات وذلك في السنوات الأخيرة من عمر السلطة وبما يتجاوز التوجهات الضابطة والصارمة السابقة، أي في بدايات تشكل السلطة رغم أن هذا التوسيع في مجال الحريات العامة لم يتم بصورة مباشرة وبسبب وحيد يتجسد بالكفاح الذي قامت به القوى والمؤسسات والهيئات الديمقراطية والمجتمعية، بل جاء أيضاً بسبب ضعف المؤسسة الرسمية وترهلها وتكلسها والصراعات التي اعتملت في بنيتها جراء التسابق على تحقيق المنافع والنفوذ الفردي، إضافة إلى بعض الضغوط التي مورست من قبل القوى الدولية.

إن عدم استجابة السلطة لمطالب المنظمات الحقوقية والمدنية المختلفة بضرورة تبني واعتماد كل من القانون الأساسي وقانون استقلال القضاء، واستجابتها في عام ٢٠٠٢ لضغوط اللجنة الرباعية الدولية وبخاصة الاتحاد الأوروبي

عكسا حقيقة اعتمادية السلطة على البعد الدولي سياسياً ومالياً وعدم الاكتراث كثيراً للرأي العام المحلي ولطالب منظمات المجتمع المدني، وأبرزت السلطة بطابعها المنكشف والتأثر بتوجهات وضغوط المجتمع الدولي، أكثر من الاستجابة لمطالب المجتمع المحلي الذي كان يدفع باتجاه تحقيق التحول الديمقراطي عبر مؤسسة الحكم وإتباع آليات الإدارة الرشيدة.

كما أن مشاريع الإصلاح والإدارة السلمية التي تبنتها السلطة في الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ كانت استجابة لاشتراطات المانحين أكثر منها تعبيراً عن إرادة ذاتية ونتيجة عملية الإصلاح الضروري لتمكين السلطة وزيادة قدراتها لتساهم في تحقيق الكفاءة بالحكم، والتخلص من الفساد والمحسوبية، ومن أجل التوزيع العادل للثروات والموارد، تعزيزاً لمقومات الصمود الوطني.

٨. بسبب التأثير الكبير للبعد السياسي نتيجة استمرارية الاحتلال وعدوانه المتواصل على شعبنا، أدى الأمر إلى إرباكات واختلالات فيما يتعلق بالعلاقة ما بين الحكم والمجتمع، حيث إن الأصل أن تنظم العلاقة على قاعدة المواطنة المتساوية وفق قوانين وتشريعات، كما أن الأصل أن يكون هناك تعددية سياسية وليس تعددية تشكيل المجموعات المسلحة؛ حيث إن تلك الأخيرة سادت نتيجة الانتفاضة الثانية وتوجهات بعض القوى السياسية للمقاومة، وذلك في ضوء رفض الرئيس عرفات لاقتراح الرئيس الأمريكي السابق كلنتون في كامب ديفيد.

وعليه فإن تعددية النفوذ العسكري، وبخاصة بين كل من السلطة من جهة وحركة حماس من جهة ثانية، قد دفعت إلى حالة تشير إلى ازدواجية السلطة خاصة في ظل غياب الرؤية السياسية الواحدة والأهداف والاستراتيجيات وأدوات النضال الواحدة؛ فقد كانت هناك اجتهادات مختلفة تعتمد بها السلطة على خيار المفاوضات أما البعد العسكري والمقاوم فقد كان لأهداف تكتيكية، وبالمقابل قامت حماس برفض كامل لخيار المفاوضات واعتمدت الطريق العسكري والمقاوم فقط.

لقد دفعت حالة غياب الرؤية السياسية الموحدة في إطار قيادة وطنية موحدة إلى عدم القدرة على جني ثمار تضحيات الانتفاضة، كما دفع المفكرين وقادة

الرأي العام والعديد من القوى السياسية للمطالبة بضرورة تحقيق الانتخابات، وبخاصة التشريعية منها، حيث إن الانتخابات الرئاسية كانت استحقاقاً ضرورياً فرضته وفاة الرئيس عرفات والفراغ السياسي والقانوني الناتج عنه؛ كما أن الانتخابات الرئاسية لم تكن حاسمة من حيث عدم مشاركة حركة حماس بها، إلا أنها أعطت مؤشرات حول إمكانية بلورة التيار الديمقراطي "الثالث" على ضوء حصول د. مصطفى البرغوثي على نسبة ٢٠٪ من أصوات الناخبين، إلا أن الانتخابات المفصلية والنوعية تجسدت بالانتخابات التشريعية العامة التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٦، حيث شاركت حماس بالانتخابات وحصلت على نسبة الأغلبية وأصبحت الحزب الرئيسي بالمجلس التشريعي تليه حركة فتح التي أصبحت تشريعياً حزب المعارضة الرئيس.

تعرضت حماس لمضايقات ومعوقات باتجاه تأمين حقها بالتداول السلمي للسلطة الناتجة عن الانتخابات، كما قامت الولايات المتحدة بإقناع اللجنة الرباعية الدولية بفرض شروط الاعتراف بحكومة حماس والتي تشكلت على أثر الانتخابات منها "نبذ العنف" "المقاومة"، الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بالاتفاقات السابقة الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل).

إن شروط الرباعية مرفقة مع الحصار الذي بدأ يتشدد بعد تشكيل حركة حماس لحكومتها العاشرة، قد كشف ازدواجية المعايير التي يمارسها المجتمع الدولي ومن خلفه الولايات المتحدة؛ حيث لم يتم بالاعتراف بنتائج الانتخابات والتي شهد لها العالم بأنها شفافة ونزيهة، وجرت عملية فرض شروط مرفق بحصار وعدوان من قبل الاحتلال، إضافة إلى المعوقات من قبل القيادة الأمنية المنتهزة في إطار السلطة التي كانت تقاد من قبل حركة فتح في غزة.

إن الاختلاف بالرؤى والانشداد للأجندة الحزبية، وعدم الاتفاق على مرجعية موحدة للنظام السياسي الفلسطيني وللانتخابات حيث إن إعلان القاهرة لم يؤكد على تلك المرجعيات مثل (منظمة التحرير الفلسطينية، وثيقة الاستقلال... إلخ) أدت إلى زيادة حدة الاحتقان والتوتر بين الطرفين في ظل تصاعد القوة العسكرية والأمنية لحركة حماس، وذلك رغم التدخلات العربية وبخاصة المصرية والسعودية والتي أدت إلى توقيع اتفاق مكة.

رغم ما تقدم فإنه لا يمكن تبرير قيام حركة حماس بالحسم " الانقلاب " العسكري الذي تم في غزة في ١٤/٦/٢٠٠٧، حيث لأول مرة وفي إطار النظام السياسي الفلسطيني الذي تشكل بعد أوصلو يتم حسم التعارضات الداخلية بوسائل القوة والعنف المسلح؛ حيث أدى ذلك إلى تسيخ وحدة نسيج المجتمع وانشطار الوطن " الضفة والقطاع " سياسياً وجغرافياً، وسهل على الاحتلال الاستفراد بكل طرف على حدة، من أجل إيجاد قوتين سياسيتين مختلفتين للشعب وتقويض وجود عنوان موحد له، بالإضافة إلى أن هذا الحسم قد ساهم في تقويض المكتسبات القانونية والديمقراطية التي يقف عليها النظام السياسي الفلسطيني؛ حيث تم تجريد ظاهرة الاعتقال السياسي وإغلاق بعض الجمعيات الأهلية والحق بالتجمع السلمي إضافة إلى حملات التحريض المتبادل بحق الطرفين، كل ذلك تم بالمنطقتين " الضفة والقطاع " ولكن بتفاوتات نسبية؛ وقد أدى ذلك أيضاً إلى فشل الفلسطينيين في تشكيل الموجة الثالثة للنظام السياسي الفلسطيني، وذلك إذا اعتبرنا أن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كان يشكل الموجة الأولى كما كان تأسيس السلطة عام ١٩٩٤ يشكل الموجة الثانية .

٩. إن المبادرات المجتمعية وبخاصة تلك التي انطلقت من قطاع غزة " جمعية أساتذة الجامعات، والقوى السياسية، وشبكة المنظمات الأهلية، مركز الديمقراطية وحل المنازعات " التي تمت خلال عام من الانقسام السياسي والجغرافي كانت تصب جميعها في نفس الأهداف الرامية إلى تهيئة المناخ تجاه الحوار الوطني من خلال (وقف حملات التحريض الإعلامي، والإفراج عن المعتقلين، ووقف السيطرة على المؤسسات الأهلية والنقابية التابعة للطرف الآخر) وذلك كمقدمة لتهيئة المناخات والأجواء للشروع بالحوار الوطني الشامل، على قاعدة جاهزية واستعداد حركة حماس للتراجع عن نتائج الحسم العسكري ابتداءً، إلا أن هذا الشرط الأخير تم تجاوزه في ضوء مبادرة الرئيس أبو مازن في بداية حزيران ٢٠٠٨ التي دعا بها للحوار الوطني مع حركة حماس تنفيذاً للمبادرة اليمينية الأخيرة؛ وبالتالي فقد عكست هذه المبادرة استعداداً للحوار دون الشروط التي تطالب حركة حماس بالاستعداد للتراجع عن نتائج الحسم العسكري كشرط لاستئناف الحوار، وتحاول العديد من القوى السياسية وخاصة اليسارية وبعض النشطاء في إطار المنظمات الأهلية والمجتمع المدني تنظيم فعاليات للمطالبة بإنهاء الانقسام على ضوء

الأجواء الايجابية الجديدة التي وفرتها مبادرة الرئيس أبو مازن؛ وكان أحد من تلك الفعاليات المؤتمر الشعبي المنظم من قبل الحملة الشعبية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وذلك في مركز رشاد الشوا الثقافي بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨، علماً بأن الحملة تتكون من القوى السياسية التي تقع خارج دائرة القوتين الرئيسيتين فتح وحماس إضافة إلى شبكة المنظمات الأهلية.

١٠. تعكس المبادرات حيوية المجتمع الفلسطيني وإصراره على القيام بالحوار الرامي إلى التأثير بصناع القرار، وبخاصة في ظل الشعور العام بتراجع مكانه القضية الفلسطينية على المستوى الدولي وبتجاوز المنجزات الديمقراطية للحركة الوطنية الفلسطينية ونظامها السياسي في ضوء حالة الصراع والانقسام.

إلا ان استجابة الأطراف السياسية المقررة للمبادرات الناشئة عن الجهد العربي يعكس حرصاً على العلاقة مع الأبعاد العربية، التي ستفتح آفاقاً للعلاقة على المستوى الدولي؛ إن هذه الاستجابة والانشداد لم نره يسير وبصورة متوازنة وعلى درجة واحدة من الاستجابة للإرادة المحلية المعبر عنها بالمبادرات الشعبية الناتجة عن الفعاليات السياسية والمجتمعية المختلفة في الوطن، بل إن ذلك يعكس تأثيرات الأبعاد العربية والإقليمية والدولية في الساحة الفلسطينية؛ حيث إن الأصل أن تتم المساءلة والمحاسبة من قبل جمهور الناخبين كما تعبر عنهما منظمات المجتمع المدني، أما في حالتنا وبسبب عدم رسوخ التجربة المؤسسية والديمقراطية وتأثيرات العوامل الخارجية فإنه بات من الواضح أن الاستجابة إلى الجهود العربية تبقى أكثر وضوحاً.

١١. لقد لعبت البنية القبلية والعشائرية على المستوى العائلي والاجتماعي ودور السلطة في بداية تأسيسها عام ١٩٩٤، من خلال وجود مؤسسة ديوان العشائر التابعة لها وتأثير تلك البنية العشائرية والقبلية على الأحزاب السياسية من حيث تعزيز ثقافة الفصيل والحزب على حساب الثقافة الوطنية العامة من خلال المفاهيم الذاتية والقنوية، لقد لعب كل ذلك دوراً سلبياً ومعوقاً لعملية النهوض والتحول الديمقراطي بالمجتمع الفلسطيني؛ فالثقافة الزبائنية والمنفعية عكست نفسها على بنى المجتمع ولعب المال السياسي دوراً

بارزاً بالتأثير في قوة الحزب أو القوة السياسية المعنية؛ فقد توسعت قاعدة السلطة من خلال (الوظائف الواسعة والعديدة والامتيازات القائمة عليها، وتوسعت قاعدة حركة حماس من خلال استجابتها لمصالح واحتياجات الفئات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، وذلك عبر منظماتها الخيرية العديدة المنتشرة بالوطن)؛ أما اليسار الديمقراطي فقد ضعف تأثيره بشكل كبير، مرة بسبب اندماجه في مكونات السلطة وبتفاوتات نسبية وعجزه عن لعب دور البديل القادر على الربط بين الحقوق الاجتماعية والأهداف الوطنية ضمن رؤية متميزة ومستقلة عن الطرفين الرئيسيين، ومرة بسبب ضعف قدراته المالية وعدم وضوح رؤيته وتحالفاته الأمية في ظل تفكك الاتحاد السوفيتي وانحياز الكتلة الاشتراكية السابقة وعدم قدرته أي اليسار على ترتيب علاقات تحالفية أممية بديلة على المستوى العالمي تستطيع تعويض خسائر تفكك الاتحاد السوفيتي؛ هذا إضافة إلى ضعف مواقفه التي كانت تستند إلى السياسي على حساب الاجتماعي والمطلبي الحقوقي، الأمر الذي أفقدها بعدها المتميز.

١٢ . إن بلورة تيار ديمقراطي تتعزز نواته من خلال الحركة اليسارية التي يجب أن تعظم تحالفاتها مع القوى الاجتماعية العاملة في إطار النقابات والجامعات والمؤسسات الأهلية أصبحت حاجة موضوعية من أجل أن يتحول هذا التيار إلى أداة استنهاضية لصالح الفقراء والمهمشين، ومن أجل الحفاظ على المكتسبات الحقوقية والديمقراطية، ومن أجل المساهمة في بلورة رؤية سياسية نوعية في ظل إخفاق المكون السياسي الفلسطيني في تحقيق إنجازاته لصالح المشروع الوطني الفلسطيني، ولكن هذا يشترط التالي:

- > قدرة تلك القوى على إدراك أهمية الوحدة والشروع في تشكيل جبهة واسعة ومرنة تستطيع استقطاب قوى اجتماعية إضافة إلى السياسية .
- > الوصول إلى قناعة أنه من دون تلك الخطوة فإن الخسارة والانحياز سيصيبان الجميع .
- > التحرر من الثقافة الفئوية ومن الحرص على الشخص والفصيل والذات على حساب التيار اليساري الديمقراطي، أي على حساب المصلحة العامة والموضوعية .
- > ضرورة تحقيق الاستقلالية والقطع المالي مع القيادة السياسية المتنفذة للسلطة والمنظمة، والبحث عن خيارات تحالفية أممية سياسية وتمويلية مختلفة

ومستقلة وفي إطار تعزيز العلاقة مع قوى التحرر والتقدم والقوى المناهضة للعولمة والسياسة الليبرالية الجديدة .

إن القطع المالي يهدف إلى الاستقلالية وتوسيع دائرة القدرة على اتخاذ القرار السياسي دون الالتفات إلى المخصصات المالية الواردة من قيادة المنظمة، وهذا لا يعنى القطع التحالفي، وبخاصة لان مرحلة التحرر الوطني بحاجة إلى التحالف مع جميع القوى والفعاليات التي تهدف للتخلص من الاحتلال .

ربما يكون بإمكان القوى اليسارية والديمقراطية أن تضغط باتجاه اعتماد مخصصات مالية لها عن طريق قوانين وتشريعات، ووفق تمثيل تلك القوى في البرلمان .

إن هذا القانون يساهم بالتحرر من التأثيرات السياسية للتمويل، ويضمن الحق على أسس تشريعية وحقوقية .

- > فتح الآفاق للقيادات الشابة والتعامل بجدية مع هموم المواطنين على المستوى الطبقي الاجتماعي، والحقوقى، والديمقراطي، والسياسي .
- > اختطاط منهج مستقل وتميز يستطيع استقطاب القوى المتضررة بعيداً عن الثقافتين المهيمتين بالمجتمع (الاستهلاكية والفردية من جهة، والشمولية واحتكار الحقيقة من جهة ثانية) .
- > إن الدفع باتجاه بلورة هذا التيار الذي يجب أن يعتمد على مرتكزي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار بعض التجارب السابقة التي لم تنجح بالحالة الفلسطينية فيما يتعلق بفشل تجارب وحدة اليسار أو وحدة القوى الديمقراطية؛ وذلك من أجل استخلاص النتائج والعبر بدلاً من تكرار الإخفاق الذي سيؤدي إلى الإحباط ويأس القوى المتطلعة إلى أفق جديد بالمجتمع .

ما تقدم يشكل أهم الاستخلاصات والتوصيات، حيث إننا بتنا بحاجة إلى تجاوز ثقافة الاستئثار بالحكم، من خلال تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة وأن الحزب الحاكم قد يصبح في المعارضة إذا أراد المواطن وذلك عبر الانتخابات، وأن حزب المعارضة قد يصبح بالحكم وفق نتائج صندوق

الاقتراع أيضاً؛ كما أننا بنتنا بحاجة ماسة إلى تجاوز ثقافة الانتخابات كمنصة للوصول إلى الحكم دون الإقرار بمنظومة المفاهيم الديمقراطية المعتمد على مبادئ (التعددية السياسية والحق بالتجمع السلمي، والرأي وصيانة حقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة وتمكين المرأة والشباب . . . إلخ)؛ فالانتخابات هي آلية للتداول السلمي للسلطة بحيث إنها تضمن حقوق الأغلبية التي يجب أن لا تتم دون احترام حق الأقلية في الوقت نفسه .

إن تعزيز ثقافة الديمقراطية المبنية على التسامح والحق بالاختلاف بات ضرورة ملحة؛ وهذا يتطلب تفعيل الأنشطة الثقافية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وإدخال بعض المناهج بالجامعات والمدارس لترسيخ ثقافة المواطنة وحرية الاختيار واحترام الرأي والرأي الآخر، وتحريم مبدأ استخدام العنف والقوة وأخذ القانون باليد كبديل لثقافة الحوار أو العودة إلى آليات العمل الديمقراطي المؤسسي الواردة بالقانون الأساسي الفلسطيني .

صحيح أن التدخلات الخارجية الدولية والاحتلالية لعبت دوراً رئيساً ومباشراً في تعويق التحول الديمقراطي في بلادنا؛ ولكن من الصحيح كذلك أن بيتنا الاجتماعية الثقافية بحاجة إلى المزيد من الجهد والعمل للسير على طريق التحول الديمقراطي الذي بات شرطاً لاستكمال مهمات التحرر الوطني في إطار التداخل الحاصل بين المهمات الديمقراطية وبين المهمات الوطنية؛ فقد أثبتت التجربة أن التفرد وإلغاء الآخر لا يحقق إنجازات للمتفرد إضافة على تهميش الآخر، كما أثبتت التجربة أن الحالة الفلسطينية على وجه التحديد سواءً من خلال السلطة أو في إطار حركة التحرر الوطني (منظمة التحرير الفلسطينية) بحاجة إلى الوفاق الوطني لحل كل الخلافات، من أجل وحدة نسيج المجتمع وتصويب البنيان الداخلي كشرط لتعزيز مقومات الصمود واستكمال مهمات شعبنا في التحرر الوطني، عبر التخلص من الاحتلال وضمان حقوق شعبنا المشروعة بالحرية والاستقلال الناجز؛ فقرارات المفاوضات والمقاومة والشعار الوطني الجامع والانتخابات العامة وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية جميعها قرارات بحاجة إلى إجماع سواءً على الصعيد السياسي أو على الصعيد البنائي والاجتماعي والديمقراطي .

إن استمرارية الاحتلال ورفضه لتحقيق أمني وحقوق الشعب الفلسطيني

عبر إمعانه بسياسة الاستيطان والمعازل والكتنونات وبناء الجدار وتهويد القدس، يجب أن يدفعا الأطراف الفلسطينية للتفكير الجاد بطبيعة شعار الجامع و "التوحيدي" لهم؛ فهل بالإمكان تحقيق أهداف شعبنا عبر إقامة الدولة المستقلة في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ومنها القدس مع إزالة المستوطنات وضمان تنفيذ حق العودة وفقاً للقرار الأممي ١٩٤، أم إن الممارسات الإسرائيلية على الأرض قد سدت آفاق قيام الدولة "المشروع الوطني الفلسطيني"؛ وبالتالي ما هي الخيارات البديلة؟ هل من المناسب البدء بالنضال من أجل دولة جميع مواطنيها على أسس المواطنة المتساوية والمتكافئة أم دولة ثنائية القومية؟؟، وبالتالي إطلاق نضال من نوع آخر قائم على الكفاح ضد العنصرية والتمييز، أكثر من تحقيق التحرر الوطني عبر إنشاء الدولة المرتبطة بالهوية الوطنية.

إن تلك الأسئلة وغيرها بحاجة إلى عقل جمعي فلسطيني موحد يجمع على الشعار الناظم لكفاحه؛ وهذا يتطلب إعادة التفكير بدور السلطة بما أنها لا تستطيع في ظل الاحتلال واشتراطاته من التحول إلى دولة ذات سيادة، وبالتالي إمكان تحويل السلطة إلى إدارة لشؤون السكان تحت إشراف وتوجيه الحركة الوطنية المجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة بنائها وتحديثها وتطويرها على أسس انتخابية وديمقراطية وفق قانون التمثيل النسبي الكامل، بحيث تكون من وظيفتها وواجبها الإجابة على سؤال الشعار الجامع والفكرة التوحيدية بعد فشل مشروع الدولة أو انسداد آفاقه على الأقل^{٦٩}، وإبقاء دور السلطة بحيث يساهم في تعزيز الصمود وتوفير مقومات الحياة الكريمة لأبناء شعبنا.

إن الحوار الوطني المطلوب يجب أن يجيب عن تلك الأسئلة؛ الأمر الذي من الضروري أن يكون والحالة هذه جاداً ومعتمداً أكثر منه توزيع حصص ونفوذ ومواقع؛ فليس هذا المطلوب في إطار سلطة مقيدة باتفاقات أو سلو، بل بات مطلوباً الإجابة عن سؤال يتجسد بكيفية تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية عبر الشعار الجامع وعبر الأدوات والوسائل التي يجب أن تسبقها جميعاً الرؤية الإستراتيجية الموحدة.

وعليه فالديمقراطية المطلوبة بالحالة الواردة أعلاه تتجسد بديمقراطية حركة

التحرر الوطني التي يجب أن تتفق على آلية صنع القرار واتخاذها وعلاقتها مع مؤسساتها ومنها السلطة، وحتى إمكانية حلها وتحميل الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية إدارة شؤون السكان وفقاً لوثيقة جنيف الرابعة أو أن تتحول إلى أداة بماهية جديدة تعمل على تعزيز مقومات الصمود الوطني وتعطي نموذجاً بالحكم الصالح، فالديمقراطية في مرحلة الاستقلال الناجز لها معاييرها وأسسها المبنية على فلسفة العلاقة ما بين المواطن والدولة، والديمقراطية في مرحلة التحرر الوطني لها معاييرها المستندة إلى مبادئ التعددية في ظل الوحدة (الاجتهاد والاختلاف في إطار الوحدة). أما الديمقراطية بالحالة الفلسطينية فإن أحد أسباب تعريفها يتجسد بعدم وضوح المرحلة ومن ذلك تداخل الوطني مع الديمقراطي؛ الأمر الذي خلق حالة من الاختلالات والإرباكات أدت إلى عدم استقامة مسار التحول الديمقراطي بصورته الطبيعية.

المراجع

١. الشريف، ماهر. تجاوز الموقف الملتبس من العلمانية أحد مداخل تجديد الفكر القومي - الحوار المتمدن العدد ٢٣٢٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠
٢. د. بشارة، عزمي. ١٩٩٨. واقع وفكر المجتمع المدني - من كتاب بعنوان " إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي " مؤسسة مواطن ص ٤٠٠ .
٣. خليل، عزة - بركات، صابر ٢٠٠٦ . كتاب الحركات الاجتماعية في العالم العربي طبعة ١ الناشر / مكتبة مدبولي - القاهرة ص ٢٢٣
٤. د. بشارة، عزمي . من كتاب " في المسألة العربية - مقدمة لبيان ديمقراطي عربي " عرب ٤٨ مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٢٠٠٨/١/١١ ص ٢٨
٥. BBC امنستي : تدين انتهاكات حقوق المعتقلين في العراق - بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٦ .
٦. أ. أمين، سمير . ١٩٩٧ . " في مواجهة أزمة عصرنا " سينا للنشر القاهرة ص ٢٠ .
٧. غليون، برهان. مقال بعنوان " في شروط تجاوز الأزمة الوطنية العربية " الحوار المتمدن - العدد ٢٠٦٩ بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٥ .
٨. غليون، برهان . مقال بعنوان " في شروط تجاوز الأزمة الوطنية العربية " المرجع السابق.
٩. الصوراني، غازي . أغسطس ٢٠٠٢ " مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي " - مركز الدراسات الجماهيرية ص ٣٨ .
١٠. د. الحروب، خالد. كوندوليزا رايس وفلسطين والواقعية الأمريكية الجديدة. جريدة الأيام بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢١ ص ٢٢ .
١١. الرنتاوي، عريب. مركز القدس للدراسات السياسية، اواما لولاية أولى أم بوش لولاية ثالثة؟؟ ٢٠٠٨/٧/٢١
١٢. توما، اميل . ١٩٧٩ " جذور القضية الفلسطينية " إصدار دار الفارابي ص ٣٥ .
١٣. هلال، جميل . ٢٠٠٦ . النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ١٣٠ .
١٤. الصالح، بسام . ١٩٩١. حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ - ٩١ مركز القدس للإعلام والاتصال ص ٥١ .
١٥. أبو رمضان، محسن . ورقة عمل مقدمة إلى شبكة المنظمات الأهلية بعنوان " الانتخابات أداة للبناء والاستقلال الوطني " بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٣٠ .
١٦. من كتاب " وثيقة " حزب الشعب الفلسطيني " بعنوان القيادة الفلسطينية المكان والمكانة والمال / عام ٩٤ .

- ١٧ . حسب نتائج الفرز المعتمدة من لجنة الانتخابات المركزية فقد فازت حركة حماس في ١٢ موقعا، وفتح ١١ موقعا، ومستقلين ب ٩ موزعين على كتل يسارية أو مستقلة في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع - وذلك في إطار الجولة الرابعة من الانتخابات المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ .
- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين - إحصائيات ونتائج الانتخابات المحلية .
- ١٨ . من وثائق أوسلو والقاهرة وطابا (٩٣ - ٩٤) .
- ١٩ . هلال، جميل . ١٩٩٧ . النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ٢٦٠ .
- ٢٠ . الصالحي، بسام . - طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة مقدمة لا بد منها - الحوار المتمدن - العدد ١٩١٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٧ .
- ٢١ . من وثائق ونشرات شبكة المنظمات الأهلية عام ٩٥ . راجع الصفحة الالكترونية الخاصة بالشبكة www.pngo.net
- ٢٢ . من وثائق شبكة المنظمات الأهلية عام ٢٠٠٠ راجع الصفحة الالكترونية الخاصة بالشبكة www.pngo.net
- ٢٣ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي - حالة قطاع غزة والضفة الغربية من ١ يناير ١٩٩٩ - ٣٠ أبريل / ٢٠٠٠ ص ٢٨ .
- ٢٤ . المرجع السابق - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .
- ٢٥ . المركز الفلسطيني للإعلام - استحداث منصب رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية بين المصلحة الوطنية والشروط الصهيونية - تحليل سياسي بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠ .
- ٢٦ . د. البرغوثي، مصطفى . ١٩٩٦ . التحرر الديمقراطي، العدالة في بلدان العالم الثالث - مواطن ص ٨٤ .
- ٢٧ . ابو رمضان، محسن . - مقال بعنوان " المنظمات الأهلية بين الإغاثة وضمن الحقوق " جريدة الأيام بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ ص ١٥ .
- ٢٨ . المنبر الديمقراطي الفلسطيني - نظم ندوة سياسية في غزة حول الانتخابات ودورها في الإصلاح الديمقراطي - جريدة الحياة ص ٥ .
- ٢٩ . المصدر السابق - المنبر الديمقراطي الفلسطيني .
- ٣٠ . مركز دراسات الشرق الأوسط - عمان - كانون الثاني ٢٠٠٦ - قراءة إحصائية سياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥/١/٢٠٠٦ ص ٤ .
- ٣١ . من بيان صادر عن التجمع الديمقراطي - نوفمبر / ٢٠٠١ .
- ٣٢ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ٢٠٠٥ - تقرير نتائج

- الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز - ص ٢٢ . .
٣٣. هلال، جميل. ٢٠٠٦ كتاب النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مواطن ص ٢٨٧ .
٣٤. عبد الرازق، عمر. الخيار الصعب : امريكا والانتخابات الفلسطينية بي بي سي - واشنطن بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٦ .
٣٥. المصري، هاني. ماذا وراء الضجة حول مشاركة حماس بالانتخابات؟ بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٥ ص ٢٢ .
٣٦. برهان، غليون. بين رفض التدخل الأجنبي والعداء الخارجي - الحوار المتمدن ٢٥/٣/٢٠٠٦ العدد ١٥٠٠ .
٣٧. د. نافعة، حسن. أبو مازن لجأ لحل شكلي... والسلطة الفلسطينية انهارت وكالة الأخبار الإسلامية ١٤/٧/٢٠٠٧ .
٣٨. د. نافعة، حسن. تحولات المنطقة . الحياة اللندنية ١٩/٤/٢٠٠٥ .
٣٩. حواتمة، نايف. حوار مع نايف حواتمة حول آخر المستجدات السياسية الحوار المتمدن ٧/٨/٢٠٠٧ العدد ٢٠٠٠ .
٤٠. د. عبد الحكيم، أسامة. لماذا عارضت الولايات المتحدة مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية - واشنطن - ٨/٢/٢٠٠٦
٤١. د. ابراش ابراهيم مقال بعنوان " حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتغيير مرتكزات التسوية " الحوار المتمدن العدد ١٨٥٨ - ١٨/٣/٢٠٠٧ .
٤٢. ابو سرية رجب حماس / عباس ازدواجية مدمرة للسلطة - جريدة الأيام بتاريخ ٩/١/٢٠٠٧ ص ٢٢ .
٤٣. د. هلال جميل ٢٠٠٦ النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو دراسة تحليلية طبعة ٢ مواطن ص ٢٨٦ .
٤٤. أبو رمضان محسن - حالة العمل الأهلي في قطاع غزة منذ عام ٩٤ متغيرات وآفاق - برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت يناير / ٢٠٠٦ .
٤٥. ابو مهادي محمد " هناك الآلاف من العاطلين عن العمل " الحوار المتمدن العدد ١٥٦٩ بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٦ .
٤٦. أ. غليون برهان انتخابات ضد الديمقراطية الحوار المتمدن العدد ١٨٩٥ - ٢٤/٤/٢٠٠٧ .
٤٧. د. الحروب خالد - كامبردج مقال بعنوان " الفتوى الدينية والسياسية : الاستفتاء الفلسطيني " جريدة الأيام ١٩/٥/٢٠٠٨ ص ٢٢
٤٨. د. هلال جميل ١٩٩٧ النظام السياسي بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ١ مواطن

- ص ٤٩ .
- ٤٩ . الصالحي بسام ١٩٩١ حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ - ٩١ - مركز القدس للإعلام والاتصال ص ٦٠ .
- ٥٠ . هلال جميل ٢٠٠٦ النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو ، دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ١٢ .
- ٥١ . تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان : ثلاث سنوات من الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضرورة المحاسبة - مذكرة على الأطراف السياسية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة قدمها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٠٣ ص ١ .
- ٥٢ . حملة تضامنية مع غزة في أوروبا - بيان مندوب بالحصار ومسيرة شموع - لندن - انسان اون لاين بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٨ .
- ٥٣ . كيالي ماجد مقال بعنوان " بشأن مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة " - موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٨ .
- ٥٤ . المصري هاني السيد الرئيس / المطلوب قرارات تاريخية جريئة جريدة الأيام بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٨ ص ٢٢ .
- ٥٥ . جرادات على تشطير الواقع وهشاشة الوعي جريدة الأيام بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦ ص ١٥ .
- ٥٦ . ملف التنمية البشرية في فلسطين - بيرزيت - ١٩٩٦ ص ٤٥ .
- ٥٧ . غليون برهان من المسئول عن انهيار آمال الإصلاح والديمقراطية من جديد في الشرق الأوسط - من الصفحة الالكترونية الخاصة بالحوار التمدن العدد- ١٧٤١ بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠٦ .
- ٥٨ . غليون برهان من المسئول عن انهيار وآمال الإصلاح والديمقراطية من جديد بالشرق الأوسط - المرجع السابق .
- ٥٩ . مركز الإعلام الفلسطيني - تنفيذية حماس تعتدي على المشاركين في فعاليات إحياء ذكرى رحيل " أبوعمار " بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٧ .
- ٦٠ . البروفيسور بار سينتوف يعقوب " تغييرات نموذجية بالرؤية الإسرائيلية في إدارة وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني " شبكة الانترنت للإعلام العربي - بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٦ .
- ٦١ . مركز جافي للدراسات جامعة تل أبيب تاريخ الإصدار ١٩٨٩ بعنوان " الدولة الفلسطينية " ص ٢١ .
- ٦٢ . عوكل طلال - مقال بعنوان " نحتاج إلى التجميع أكثر مما نحتاج إلى التفريخ " - جريدة

الأيام ٢٠٠٧/٨/٩ ص ١٥ .

٦٣ . من البيان الصادر عن المؤتمر الصحفي الذي أعلن في رام الله من قبل كل من د. حيدر عبد الشافي، د. مصطفى البرغوثي، أ. إبراهيم الدقاق والذي أطلق مبادرة وطنية ترمي على إنهاء الازدواجية وتدعو للقيادة الوطنية الموحدة وتحقيق الإصلاح الشامل والتنمية من اجل الصمود رام الله بتاريخ ١٧/٦/٢٠٠١ .

٦٤ . تقرير صادر عن معهد دراسات التنمية غزة بعنوان " تنامي نسبة الفقر في غزة إلى ٨٠٪ والبطالة إلى ٣٥٪ " بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠٨ .

٦٥ . التجديد العربي موقع الكتروني قراءة في المبادرة اليمينية للحوار بين فتح وحماس والمبادرات السابقة بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ .

٦٦ . هلال جميل ١٩٩٧ النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية طبعة ١ مؤسسة مواطن ص ٥٨ .

٦٧ . ابو رمضان محسن مداخلة مقدمة في معهد كنعان بعنوان الإصلاح بين المطلب الداخلي والضغط الخارجي - يونيو ٢٠٠٢ .

٦٨ . تقرير التنمية البشرية، بيرزيت ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ - - ص ٩٢ .

٦٩ . المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ٢٠٠٥ - تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز - ص ٢٢ .

٧٠ . أبو سرية رجب مقال بعنوان " لم يتم الحسم " جريدة الأيام بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٨ ص ٢٢ .

٧١ . معتقلي أعضاء المجلس التشريعي : عدد ممثلي الشرعية المختطفين في سجون الاحتلال الآن وصل إلى ٥١ نائب ووزير أربعة من هؤلاء المختطفين ، نواب محسوبيين على حركة فتح (٣) منهم اختطفوا قبل انتخابات المجلس التشريعي في ٢٥/١/٢٠٠٦ ونائب واحد اعتقل بعد الانتخابات الأخيرة وهو النائب جمال الطيراوي الذي اعتقل في ٢٩/٥/٢٠٠٧ بالإضافة إلى النائب أحمد سعادات عن الجبهة الشعبية الذي اختطفته دولة الاحتلال الإسرائيلي في ١٤/٣/٢٠٠٦ بالإضافة إلى (٣) وزراء كانوا قد شغلوا حقايب وزارية في الحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية مازالوا يعانون القيد مع أكثر من ٩٥٠٠ أسير من أبناء شعبهم، بالإضافة إلى (٤٣) نائب محسوبيين على كتلة التغيير والإصلاح . باختطاف النائب احمد الحاج ومن قبله اختطاف د. مريم صالح والشيخ خالد طافش يرتفع عدد ممثلي الشرعية الفلسطينية المختطفين إلى (٤٨) نائباً مختطفاً من أصل ١٣٢ نائباً هم مجموع نواب المجلس التشريعي بالضفة وغزة، بالإضافة إلى (٣) وزراء كانوا قد شغلوا حقايب وزارية ومازالوا قيد الأسر . اثنين وأربعون نائباً محسوبيين على حركة حماس وكتلة التغيير والإصلاح منهم ١٥ نائباً انتخبوا وهم في سجون الاحتلال

- وما زالوا في السجن باستثناء النائب أحمد الحاج من منطقة نابلس الذي أُفْرَج عنه .
وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن النائب عن حركة فتح الأسير محمد إبراهيم أبو علي (المعروف بأبو علي يطا) سيدخل عامه التاسع والعشرون في الأسر مع مطلع الشهر القادم أيار ٢٠٠٨ . كما أن النائب الأسير مروان البرغوثي أنهى عامه السادس داخل المعتقل مع منتصف نيسان الحالي ٢٠٠٨ ، بعد أن كان قد أمضى في اعتقال سابق له قبل دخول السلطة الفلسطينية الفلسطينية . والنائب الأسير حسام خضر و المحكوم سبع سنوات يقضي عامه الخامس داخل المعتقل .
وكالة معاً الإخبارية - بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٨ .
- ٧٢ . الجاغوب منير مقال بعنوان " انقلاب غزة الدموي الأسباب والتداعيات " جريدة الصباح بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٧ .
- ٧٣ . من مضمون مقتطفات لبيان صادر عن حركة حماس لماذا انفجرت الأوضاع في غزة ؟ بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٧ .
- ٧٤ . أ. هنية اسماعيل مداخلة ألقاها في مركز رشاد الشوا الثقافي في غزة جمع اللقاء نخبة من المثقفين وقادة المجتمع يوليو / ٢٠٠٧ . .
- ٧٥ . المصري هاني مقال بعنوان " حتى تكون التهدة خطوة نحو الوحدة وليس لتعميق الانقسام " جريدة الأيام بتاريخ ١١/٣/٢٠٠٨ ص ٢٢ . .
- ٧٦ . بيان صادر عن مؤسسة الضمير - حول استمرارية توكيل النواب - شهر ١١/٢٠٠٧ .
- ٧٧ . الرنتاوي عريب مركز القدس للدراسات الإستراتيجية موقع الكتروني ٢/٧/٢٠٠٨ .
- ٧٨ . الصالحي بسام - حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ - ٩١ - مركز القدس للإعلام والاتصال سنة ١٩٩١ ص ٦٠ .
- ٧٩ . المصدر السابق من كتاب " وثيقة " المكانة والمكان والمالي الصادر عن حزب الشعب عام ٩٤ . .
- ٨٠ . هلال جميل ١٩٩٧ النظام السياسي الفلسطيني بعد أوصلو دراسة تحليلية ونقدية طبعة ١ مؤسسة مواطن ص ٣٧٠ . .
- ٨١ . كيالي ماجد مقال بعنوان " بشأن مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة " المرجع السابق .

الهوامش

- ^١ الشريف، ماهر. مقال بعنوان "تجاوز الموقف الملتبس من العلمانية أحد مداخل تجديد الفكر القومي" العدد ٢٣٢٨ - الحوار المتمدن بتاريخ ٣٠/٦/٢٠٠٨.
- ^٢ د. بشارة عزمي ١٩٩٨ واقع وفكر المجتمع المدني - من كتاب بعنوان "إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي" مؤسسة مواطن ص ٤٠٠
- ^٣ خليل عزة - بركات صابر ٢٠٠٦ "الحركات الاجتماعية في العالم العربي" طبعة ١ الناشر / مكتبة مدبولي - القاهرة ص ٢٢٣
- ^٤ د. بشارة عزمي من كتاب "في المسألة العربية - مقدمة لبيان ديمقراطي عربي" عرب ٤٨ مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ١١/١/٢٠٠٨ ص ٢٨
- ^٥ BBC امنستي: تدين انتهاكات حقوق المعتقلين في العراق - بتاريخ ٦/٣/٢٠٠٦
- ^٦ أ. أمين، سمير. ١٩٩٧ "في مواجهة أزمة عصرنا" سينا للنشر القاهرة ص ٢٠
- ^٧ غليون، برهان. مقال بعنوان "في شروط تجاوز الأزمة الوطنية العربية" الحوار المتمدن - العدد ٢٠٦٩ بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٧
- ^٨ غليون، برهان. مقال بعنوان "في شروط تجاوز الأزمة الوطنية العربية" المرجع السابق
- ^٩ الصوراني، غازي. أغسطس ٢٠٠٢ "مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي" - مركز الدراسات الجماهيرية ص ٣٨
- ^{١٠} د. الحروب خالد كوندوليزا راييس وفلسطين والواقعية الأمريكية الجديدة جريدة الأيام بتاريخ ٢١/٧/٢٠٠٨ ص ٢٢
- ^{١١} توما اميل ١٩٧٩ "جذور القضية الفلسطينية" إصدار دار الفارابي ص ٣٥
- ^{١٢} هلال، جميل. ٢٠٠٦ النظام السياسي الفلسطيني بعد أو سلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ١٣٠
- ^{١٣} الصالحي، بسام. ١٩٩١ حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ - ٩١ مركز القدس للإعلام والاتصال ص ٥١
- ^{١٤} أبو رمضان محسن ورقة عمل مقدمة إلى شبكة المنظمات الأهلية بعنوان "الانتخابات أداة للبناء والاستقلال الوطني" بتاريخ ٣٠/١١/٢٠٠٤
- ^{١٥} من كتاب "وثيقة" حزب الشعب الفلسطيني - بعنوان القيادة الفلسطينية المكان والمكانة والمال / عام ٩٤ ص ٨
- ^{١٦} حسب نتائج الفرز المعتمدة من لجنة الانتخابات المركزية فقد فازت حركة حماس في ١٢ موقعا، وفتح ١١ موقعا، ومستقلين ب ٩ موزعين على كتل يسارية او مستقلة في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع - وذلك في إطار الجولة الرابعة من الانتخابات المنعقدة بتاريخ

٢٠٠٥/١٢/١٥ .

- ١٧ هلال جميل ١٩٩٧ النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ٢٦٠
١٨. الصالحي بسام - طريق اليسار نحو الحرية والديمقراطية والعدالة - الحوار المتمدن - العدد ١٩١٨ بتاريخ ١٧/٥/٢٠٠٧ .
- ١٩ . من وثائق ونشرات شبكة المنظمات الأهلية عام ٩٥ راجع الصفحة الالكترونية الخاصة بالشبكة www.pngo.net
- ٢٠ . من وثائق شبكة المنظمات الأهلية عام ٢٠٠٠ راجع الصفحة الالكترونية الخاصة بالشبكة www.pngo.net
- ٢١ . المركز الفلسطيني لحقوق الانسان - الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي - حالة قطاع غزة والضفة الغربية من ١ يناير ١٩٩٩ - ٣٠ ابريل / ٢٠٠٠ ص ٢٨
- ٢٢ المرجع السابق - المركز الفلسطيني لحقوق الانسان .
- ٢٣ المركز الفلسطيني للاعلام - استحداث منصب رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية بين المصلحة الوطنية والشروط الصهيونية - تحليل سياسي بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٣
- ٢٤ . د. البرغوثي مصطفى ١٩٩٦ التحرر، الديمقراطي، العدالة في بلدان العالم الثالث - مواطن ص ٨٤
- ٢٥ المنبر الديمقراطي الفلسطيني - نظم ندوة سياسية في غزة حول الانتخابات ودورها في الإصلاح الديمقراطي - جريدة الحياة ص ٥
- ٢٦ المصدر السابق - المنبر الديمقراطي الفلسطيني
- ٢٧ من بيان صادر عن التجمع الديمقراطي - نوفمبر / ٢٠٠١
- ٢٨ . المركز الفلسطيني لحقوق الانسان - الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ٢٠٠٥ - تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز - ص ٢٢
- ٢٩ هلال جميل ٢٠٠٦ كتاب النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مواطن ص ٢٨٧
- ٣٠ عبد الرازق عمر الخيار الصعب : امريكا والانتخابات الفلسطينية بي بي سي واشنطن بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٦
- ٣١ . غليون ، برهان . بين رفض التدخل الأجنبي والعداء الخارجي الحوار المتمدن ١٥٠٠/٣/٢٥ العدد ٢٠٠٦
- ٣٢ . نافعة، حسن . : أبو مازن لجأ لحل شكلي . . . والسلطة الفلسطينية انهارت وكالة

الأخبار الإسلامية ٢٠٠٧/٧/١٤

- ٣٣ د. نافعة، حسن . تحولات المنطقة الحياة اللندنية ٢٠٠٥/٤/١٩
- ٣٤ حواقة، نايف . حوار مع نايف حواقة حول آخر المستجدات السياسية الحوار المتمدن ٢٠٠٧/٨/٧ العدد ٢٠٠٠
- ٣٥ د. ابراش، ابراهيم . مقال بعنوان " حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتغيير مرتكزات التسوية " الحوار المتمدن العدد ١٨٥٨ - ٢٠٠٧/٣/١٨
- ٣٦ أبو سرية، رجب . حماس / عباس ازدواجية مدمرة للسلطة - جريدة الأيام بتاريخ ٢٠٠٧/١/٩ ص ٢٢
- ٣٧ هلال، جميل . ٢٠٠٦ ، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو - دراسة تحليلية طبعة ٢ مواطن - ص ٢٨٦
- ٣٨ أبو رمضان، محسن . حالة العمل الأهلي في قطاع غزة منذ عام ٩٤ متغيرات وآفاق - برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت يناير / ٢٠٠٦ .
- ٣٩ ابو مهادي، محمد . " هناك الآلاف من العاطلين عن العمل " الحوار المتمدن العدد ١٥٦٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢
- ٤٠ أ. غليون، برهان . انتخابات ضد الديمقراطية الحوار المتمدن العدد ١٨٩٥ - ٢٠٠٧/٤/٢٤
- ٤١ هلال ، جميل . ١٩٩٧ النظام السياسي بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية طبعة ١ مواطن ص ٤٩
- ٤٢ هلال، جميل . ٢٠٠٦ النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو ، دراسة تحليلية نقدية طبعة ٢ مؤسسة مواطن ص ١٢
- ٤٣ حملة تضامنية مع غزة في أوروبا - بيان مندوب بالحصار ومسيرة شموع - لندن - انسان اون لاين بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٦
- ٤٤ كيالي، ماجد . مقال بعنوان " بشأن مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة " - موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥
- ٤٥ المصري، هاني . السيد الرئيس / المطلوب قرارات تاريخية جريئة . جريدة الأيام بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٥ ص ٢٢
- ٤٦ جرادات، علي . تشظير الواقع وهشاشة الوعي . جريدة الأيام بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ ص ١٥
- ٤٧ ملف التنمية البشرية في فلسطين - بيرزيت - ١٩٩٦ ص ٤٥
- ٤٨ غيلون، برهان . من المسئول عن انهيار آمال الإصلاح والديمقراطية من جديد في الشرق الأوسط - من الصفحة الالكترونية الخاصة بالحوار المتمدن العدد- ١٧٤١ بتاريخ

. ٢٠٠٦/١١/٢١

^{٤٩} مركز الإعلام الفلسطيني - تنفيذية حماس تعتدي على المشاركين في فعاليات إحياء ذكرى رحيل " أبو عمار " بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢

^{٥٠} البروفيسور بار سينتوف يعقوب " تغييرات نموذجية بالرؤية الإسرائيلية في إدارة وحل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني " شبكة الانترنت للإعلام العربي - بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٩
^{٥١} مركز جافي للدراسات جامعة تل أبيب تاريخ الإصدار ١٩٨٩ بعنوان " الدولة الفلسطينية " ص ٢١

^{٥٢} التجديد العربي موقع الكتروني قراءة في المبادرة اليمنية للحوار بين فتح وحماس والمبادرات السابقة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٠

^{٥٣} المركز الفلسطيني لحقوق الانسان - الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ٢٠٠٥ - تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز - ص ٢٢

^{٥٤} أبو سرية، رجب. مقال بعنوان " لم يتم الحسم " جريدة الأيام بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢١ ص ٢٢

^{٥٥} معتقلو اعضاء المجلس التشريعي : عدد ممثلي الشرعية المختطفين في سجون الاحتلال الآن وصل إلى ٥١ نائباً ووزيراً. أربعة من هؤلاء المختطفين، نواب محسوبون على حركة فتح (٣) منهم اختطفوا قبل انتخابات المجلس التشريعي في ٢٥/١/٢٠٠٦ نائباً وواحد اعتقل بعد الانتخابات الأخيرة وهو النائب جمال الطيراوي الذي اعتقل في ٢٩/٥/٢٠٠٧ بالإضافة إلى النائب أحمد سعادت عن الجبهة الشعبية الذي اختطفته دولة الاحتلال الإسرائيلي في ١٤/٣/٢٠٠٦ بالإضافة إلى (٣) وزراء كانوا قد شغلوا حقائب وزارية في الحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية ما زالوا يعانون القيد مع أكثر من ٩٥٠٠ أسير من أبناء شعبهم، بالإضافة إلى (٤٣) نائباً محسوبين على كتلة التغيير والإصلاح. باختطاف النائب احمد الحاج ومن قبله اختطاف د. مريم صالح والشيخ خالد طافش يرتفع عدد ممثلي الشرعية الفلسطينية المختطفين إلى (٤٨) نائباً مختطفاً من أصل ١٣٢ نائباً هم مجموع نواب المجلس التشريعي بالضفة وغزة، بالإضافة إلى (٣) وزراء كانوا قد شغلوا حقائب وزارية وما زالوا قيد الأسر. اثنين وأربعون نائباً محسوبون على حركة حماس وكتلة التغيير والإصلاح منهم ١٥ نائباً أنتخبوا وهم في سجون الاحتلال وما زالوا في السجن باستثناء النائب أحمد الحاج من منطقة نابلس الذي أُفرج عنه مؤخراً.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن النائب عن حركة فتح الأسير محمد إبراهيم أبو علي (المعروف بأبو علي يطا) سيدخل عامه التاسع والعشرين في الأسر مع مطلع الشهر القادم أيار ٢٠٠٨. كما أن النائب الأسير مروان البرغوثي أنهى عامه السادس داخل المعتقل مع

- متنصف نيسان الحالي ٢٠٠٨، بعد أن كان قد أمضى فترة في اعتقال سابق له قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية. والنائب الأسير حسام خضر والمحكوم سبع سنوات يقضي عامه الخامس داخل المعتقل.
- وكالة معاً الإخبارية - بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٩ -
- ^{٥٦} الجاغوب منير مقال بعنوان " انقلاب غزة الدموي الأسباب والتداعيات " جريدة الصباح بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨
- ^{٥٧} من مضمون مقتطفات لبيان صادر عن حركة حماس لماذا انفجرت الأوضاع في غزة ؟ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢
- ^{٥٨} أ. هنية اسماعيل مداخلة ألقاها في مركز رشاد الشوا الثقافي في غزة جمع اللقاء نخبة من المثقفين وقادة المجتمع يوليو / ٢٠٠٧.
- ^{٥٩} المصري هاني مقال بعنوان " حتى تكون التهذئة خطوة نحو الوحدة وليس لتعميق الانقسام " جريدة الأيام بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ ص ٢٢
- ^{٦٠} بيان صادر عن مؤسسة الضمير - حول استمرارية توكيل النواب - شهر ٢٠٠٧/١١
- ^{٦١} الرنتاوي، عريب. مركز القدس للدراسات الإستراتيجية موقع الكتروني ٢٠٠٨/٧/٢
- ^{٦٢} راجع بيان صادر عن شبكة المنظمات الأهلية ٢٣/٦/٢٠٠٧ رداً على قرار الحكومة والرئيس أبو مازن بحق حل بعض الجمعيات بالصفة والتي تؤكد به إدانتها لهذا القرار وتوجهها للقضاء لإلغائه وقد استطاعت الشبكة إلغاء هذا القرار بقرار قضائي بعد ذلك.
- ^{٦٣} راجع بيان صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ٢٦/٧/٢٠٠٨
- ^{٦٤} راجع بيان شبكة المنظمات الأهلية والقوى والشخصيات غزة ٢٧/٧/٢٠٠٨
- ^{٦٥} راجع بيان شبكة المنظمات الأهلية + الجبهة الشعبية والديمقراطية بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٨
- ^{٦٦} الصالحي بسام - حول واقع تطور الزعامة الفلسطينية من ٦٧ - ٩١ - مركز القدس للإعلام والاتصال سنة ١٩٩١ ص ٦٠
- ^{٦٧} المصدر السابق " وثيقة " بعنوان المكانة والمكان والمالي الصادر عن حزب الشعب عام ٩٤
- ^{٦٨} هلال جميل ١٩٩٧ النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية ونقدية طبعة ١ مؤسسة مواطن ص ٣٧٠
- ^{٦٩} كيالي ماجد مقال بعنوان " بشأن مشروعية طرح رؤية سياسية فلسطينية جديدة " المرجع السابق.

political pluralism, freedom of opinion and expression, a culture of tolerance, and the rule of law. On the other hand, the principle of peaceful power rotation has not been acknowledged, and the opposition that emerged as a result of the elections continued to act as if it were still in power, while the force which was in opposition before the elections continued to act as if it was still in opposition after winning elections, and continued its attempts to boost its influence.

The behavior of both sides led to conflict and confrontation over power, jeopardizing the democratic institutions and experience.

Hence, there are three legitimate questions that need to be answered: did the Israeli occupation succeed in pushing the different Palestinian political parties toward confrontations over an authority that lacks any sovereignty by virtue of political agreements resulting from Oslo accords and its aftermath? Was occupation able to isolate the Palestinian society through its policy of siege, segregation, wall and settlement building, and discrimination?

Do we need a democracy that leads to conflict over power, or do we need a democracy that strengthens national unity, preserves the social fabric, and empowers the Palestinian institution, particularly its national symbol, the Palestine Liberation Organization (PLO) by reconstructing and developing it to become capable of leading the Palestinian national liberation movement, with combating occupation and achieving the rights of the Palestinians in liberty and independence as priorities?

If the latter is applied, authority becomes a means of enhancing people's resistance and administering their affairs, and not a place for conflict and confrontation.

The Palestinian experience has proved that it is very difficult to achieve democratization under occupation and in the absence of sovereignty. Democracy requires a sovereign state which has not yet been achieved in Palestine. However, it is possible to benefit from democracy and its mechanisms to build the Palestinian national movement, to enhance political pluralism, freedom of opinion and expression, freedom of assembly and association, and participation, all tools which protect the Palestinian citizens and strengthen their feeling of belonging to the national democratic Palestinian goal.

Abstract

Democratic Transformation in Palestine: Reasons of its Retreat and Hindrances Facing its Advancement

The study aims at clarifying the causes and factors that led to the collapse of the Palestinian democratic experience, which resulted in the undermining of state institutions by violent means or by the use of politics, media provocation campaigns, the emergence of arrests on political grounds, the closure of many societies and non-governmental organizations, and the closure of labor institutions and party premises on political rather than legal grounds. All these acts have emerged as a result of the divide started in June 2007, which was the result of Hamas' takeover of Gaza Strip and of Fateh and its allies' taking control of the West Bank.

For the longest time the occupation had well planned a strategy to create this state of division, a strategy through which it wanted to prove that Palestinians do not have the capacity to manage the affairs of government and are not worthy of the sympathy and international support provided to them to regain their right to self-determination and national sovereignty. Thus, occupation, and an important part of international community - known as the Quartet - have contributed to the creation of the existing state of division, rift and discord between Palestinians. The division had another result as well: the refusal to recognize the results of the elections, although it was proved that they were fair and transparent. Double standards vis-à-vis democracy and human rights was clearly practised, and conditions were imposed on Hamas for it to be officially acknowledged; at the same time, the national unity government, formed after the Mecca Agreement reached in February 2007, was not officially recognized.

While occupation has played a prominent role in creating and widening division, internal factors have also contributed to this state of affairs and to endangering the democratic experience.

On the one hand, elections were not treated as a mechanism of democracy that should be dealt with as a comprehensive system of



مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

Democratic Transformation in Palestine

Reasons of it's Retreat and Hindrances Facing its Advancement

Mohsen Abu Ramadan

**Ramallah - Palestine
2008**